

التوزيع: عام
E/ESCWA/NR/87/15
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
ARABIC
الاصل: بالانكليزية



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

**أثر التدهور في أسعار النفط والتقلبات في أسعار الصرف
على اقتصادات غربي آسيا**

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

87-1207

تمهيد

أعدت هذه الدراسة تنفيذاً لقرار الاسكوا ١٤٢ (د-١٣) الذي اتخذته اللجنة في عام ١٩٨٦ وطلبت فيه من الأمين العام التنفيذي أن يعطي الأولوية لعدد من المسائل المتعلقة بالنفط من بينها آثار الظروف المتغيرة في سوق النفط وفي أسعار الصرف على السياسات الاقتصادية وآفاق التنمية.

وفي إطار برنامج الطاقة لشعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، يمثل هذا التقرير محاولة لتقييم آثار هبوط أسعار النفط على منطقة الاسكوا وعلى كل بلد من أعضائها، مع التركيز بوجه خاص على التغيرات السريعة في أسعار النفط وأسعار الصرف. ولم يتعرض البحث في هذه المرحلة لمسائل أخرى هامة، مثل: أثر انخفاض عائدات النفط على الناتج المحلي والعمالة والاستثمار والتجارة وميزان المدفوعات والتغيرات الهيكلية في اقتصادات بلدان منطقة الاسكوا، سواء المصدرة للنفط وغير النفطية منها. ومن المؤمل القيام، إذا ما توفرت الموارد المالية، بوضع نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على نتائج هذه الدراسة بحيث يتعرض لتلك المسائل. وعلى أية حال فسوف تلي هذه الدراسة، على الأقل، دراسة أخرى حول أثر الظروف المتغيرة في سوق النفط على سياسات الطاقة، وذلك خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٩.

وتود الاسكوا أن تعرب عن امتنانها لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتعاونها المثمر وإيفادها السيد سيهارك بارك في بعثتين إلى بغداد لفترة ثلاثة أسابيع، بغية إعداد المسودة الأولى لهذه الدراسة. ولقد كان للصبر الذي تحلى به السيد بارك، بالإضافة إلى درايته بالموضوع، أثر كبير في تمكين العاملين في برنامج الطاقة من تقديم مساهمات إضافية اشتملت على استنتاجات مدعومة بحجج قوية في وقت تمس فيه الحاجة إلى مثل هذه الاستنتاجات.

الدكتور محمد سعيد النابلسي

الأمين العام التنفيذي

المحتويات

الصفحة

ج	تمهيد.....
١	مقدمة.....
٤	أولا - حركة أسعار النفط في الفترة ١٩٧٢-١٩٨٦.....
١١	ثانيا - الآثار المباشرة لانخفاض أسعار النفط على مصدري النفط ومستورديه.....
١١	ألف - محصلة الانخفاض: الأسعار ومدفوعات الفائدة.....
١٣	باء - مدى الاضطرار الى خفض الاستيراد.....
١٥	جيم - الخسارة في العوائد نتيجة انخفاض معدل الفائدة.....
١٧	ثالثا - أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.....
١٧	ألف - أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المستوردات.....
	باء - أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على عوائد الاستثمارات الخارجية.....
٢١	جيم - الأثر على العملات الوطنية.....
٢٢	دال - الحاجة الى تحسين ادارة حافظات الأوراق المالية.....
٢٤	رابعا - أثر تغير أسعار النفط على العائدات النفطية.....
٢٤	ألف - حصة بلدان الاسكوا الأعضاء في الاوبك في سوق النفط.....
٢٤	باء - آثار أنماط بديلة لتغير سعر النفط.....
٢٤	١- إيرادات النفط بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية.....
٢٦	٢- أثر الزيادة التدريجية في سعر النفط على الإيرادات.....
٢٩	٣- أسعار النفط الافتراضية والفعلية.....
٢٨	خامسا - تغيرات أسعار النفط في المستقبل والحاجة الى تحقيق استقرار الأسعار.....
٤٤	سادسا - ملاحظات ختامية.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

الشكل

٦	١- أسعار النفط الجارية والثابتة بدولار الولايات المتحدة والمارك الألماني والين الياباني.....
٩	٢- الأرقام القياسية لأسعار الصرف: بالدولار لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة ولكل مارك ألماني ولكل ين ياباني.....
١٠	٣- أسعار النفط، الاسمية والحقيقية للسنوات ١٩٧٤-١٩٨٦ بالدولار وبوحدات حقوق السحب الخاصة.....
١٢	٤- مقارنة أسعار النفط للسنوات ١٩٧٤-١٩٨٦ بالقيمة الاسمية لدولار الولايات المتحدة وبالقيمة الحقيقية لوحدات حقوق السحب الخاصة.....
١٤	٥- أثر هبوط أسعار النفط عن مستواها في عام ١٩٨٤ على منطقة الاسكوا.....
١٦	٦- صافي الخسارة او الوفر كنسبة مئوية من اجمالي الواردات عند مستويات مختلفة لسعر النفط.....
١٩	٧- توزيع المستوردات السلعية لمنطقة الاسكوا حسب المصدر.....
٢٠	٨- المكاسب والخسائر في العملة الاجنبية على المستوردات السلعية بسبب تقلبات سعر صرف الدولار،.....
٢٥	٩- انتاج النفط في بلدان مختارة في منطقة الاسكوا (١٩٧٣-١٩٨٦).....
٢٠	١٠- حصة الاسكوا وحصة الاوبك في الانتاج العالمي للنفط.....
٢٧	١١- مقارنة ايرادات النفط الاسمية والحقيقية.....
٢٨	١٢- مقارنة الايرادات النفطية الاسمية والحقيقية للاسكوا مع تلك المبنية على الاسعار الحقيقية، الفعلية والمزادة تدريجيا.....
٢٠	١٣- أسعار النفط الفعلية والافتراضية بالدولار والمارك الألماني والين الياباني.....
٢٢	١٤- الايرادات النفطية التقريبية الفعلية والافتراضية لمنطقة الاسكوا، ١٩٧٩-١٩٨٦..
٢٥	١٥- الايرادات النفطية التراكمية الفعلية والافتراضية، ١٩٧٩-١٩٨٦.....
٤١	١٦- تطور سعر النفط بدولارات الولايات المتحدة المعادلة لسعر ١٩٧٤.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

الجدول

٤٩	١- أسعار النفط الجارية والثابتة.....
٥١	٢- الأرقام القياسية لأسعار الصرف: بالدولار لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة ولكل مارك ألماني ولكل ين ياباني.....
٥٢	٣- الأرقام القياسية لأسعار النفط بدولار الولايات المتحدة وبالمارك الألماني والين الياباني.....
٥٣	٤- أسعار النفط الاسمية والحقيقية، ١٩٧٤-١٩٨٦.....
٥٤	٥- تجارة النفط الخام لبلدان الاسكوا في عام ١٩٨٤.....
٥٥	٦- أثر هبوط أسعار النفط عن مستواها في عام ١٩٨٤ على منطقة الاسكوا.....
٥٨	٧- توزيع المستوردات السلعية لبلدان الاسكوا حسب المصدر.....
٦٠	٨- المكاسب والخسائر في العملة الاجنبية على المستوردات السلعية بسبب تقلبات سعر صرف الدولار.....
٦٣	٩- انتاج النفط في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا، ١٩٧٣-١٩٨٦.....
٦٣	١٠- حصة الاسكوا وحصة الاوبك في الانتاج العالمي من النفط، ١٩٧٣-١٩٨٦.....
٦٤	١١- مقارنة للايرادات النفطية الاسمية والحقيقية للاسكوا مع تلك المبنية على الأسعار الحقيقية، الفعلية والمزادة تدريجيا.....
٦٧	١٢- أسعار النفط الفعلية والافتراضية بالدولار والمارك الألماني والين، ١٩٧٣-١٩٨٦.....
٦٩	١٣- الايرادات النفطية التقريبية الفعلية والافتراضية لمنطقة الاسكوا، ١٩٧٩-١٩٨٦.....
٧٣	١٤- الايرادات النفطية التراكمية الفعلية والافتراضية، ١٩٧٩-١٩٨٦.....
٧٤	١٥- تطور سعر النفط بدولارات الولايات المتحدة المعادلة لسعر عام ١٩٧٤.....

مقدمة

تشير دلائل فترة الثمانينيات، حتى الآن، الى أن البلدان النامية عموماً، بعد أن تعرضت لصددمات خارجية عديدة في أواخر السبعينيات، وأوائل الثمانينيات، تمر في فترة عصيبة من الضغوط التي تضطرها لتكييف اقتصاداتها مع الظروف المحيطة بها. ولقد كان من بين هذه الصدمات انخفاض أسعار السلع الأساسية وما ترتب عليه من تدهور في الشروط التجارية لمصدري المنتجات الأولية، والارتفاع الحاد في أسعار النفط ثم انهيارها في عام ١٩٨٦، والركود الاقتصادي الذي عاشته البلدان الصناعية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ وما أعقبه من انفراج بطيء، والارتفاع المفاجيء في أسعار الفائدة -الاسمية والحقيقية- خلافا للافتراضات التي كان قد اعتمد عليها في التعاقد على قروض ضخمة، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف بالنسبة لعمالات المتعاملين التجاريين الرئيسيين. ولم تكن هذه الصدمات أسباباً للخلل الأساسي في توازن الاقتصاد العالمي، بل كانت من اعراضه. ويتمثل هذا الخلل في عدم توازن التجارة العالمية، وعدم ملاءمة النظام المالي الدولي الذي لا يتيح أية معالجة لعدم التوازن هذا دون التسبب في المزيد من الركود وانتشار البطالة على نطاق عالمي، وبروز ظاهرة الطاقات المعطلة في البلدان المتقدمة اقتصادياً وإعاقة عملية التنمية في البلدان النامية.

ونظراً لتنوع الموارد الطبيعية وتفاوت مراحل التنمية وعدم تجانسها في البلدان النامية فإن الآثار الاقتصادية لمختلف الصدمات الخارجية وسياسات التكيف التي يتعين اتباعها تختلف اختلافاً ملحوظاً من بلد لآخر. ومن الواضح أن انخفاض أسعار النفط كان الصدمة الخارجية التي كان لها أكبر أثر على اقتصاد منطقة الاسكوا، التي تحتوي على نصف احتياطات النفط العالمية المؤكدة والتي كان إنتاجها من النفط يمثل حوالي خمس الانتاج العالمي في عام ١٩٨٦. غير أن ما يجعل للتقلبات الحادة في أسعار النفط أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد المنطقة هو اعتماد الاقتصادات المصدرة للنفط فيها اعتماداً شديداً على عائدات النفط. وعلى سبيل المثال فإن عائدات النفط في المملكة العربية السعودية كانت تمثل في عام ١٩٨٠ ما يعادل ٩٩٢ في المائة من إجمالي الصادرات و ١٠٣٢ في المائة من الإيرادات الحكومية و ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع أن هذه النسب قد انخفضت في عام ١٩٨٦ الى ٩٢٨ في المائة و ٨٦٥ في المائة و ٣٠٥ في المائة على التوالي^(١) فما يزال الاعتماد على النفط في المملكة كبيراً. وينطبق الشيء نفسه تقريباً، بدرجة ما، على البلدان الرئيسية الأخرى المصدرة للنفط مثل الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت.

وبعد أن استمرت أسعار النفط في الارتفاع الى مستويات قياسية طوال عقد من الزمان، فزادت في أواخر عام ١٩٧٣ الى أربعة أمثال ما كانت عليه نتيجة لأزمة الشرق الأوسط، ثم تضاعفت بعد ذلك بسبب الأحداث التي صاحبت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، انخفضت أول مرة بالقيمة الاسمية من ٣٤ دولاراً للبرميل الى ٢٩ دولاراً للبرميل في آذار/مارس ١٩٨٣ واستمرت بعد ذلك في الانخفاض بسرعة الى أن وصلت ٩٦٤ دولاراً للبرميل في تموز/يوليو ١٩٨٦ قبل أن ترتفع -إسمياً- الى مستواها الحالي (أواخر عام ١٩٨٧) وهو ١٨ دولاراً للبرميل (السعر الفوري للخام العربي الخفيف). ولقد كان انخفاض أسعار النفط بداية لفترة من انعدام الثقة وعدم الاستقرار بالنسبة لاقتصاد المنطقة وللاقتصاد العالمي أيضاً. وفي

(١) تقديرات للاسكوا.

الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦، انخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة ٧٧٫٣ في المائة للإمارات العربية المتحدة و ٧١٫٦ في المائة للمملكة العربية السعودية و ٤٤٫٣ في المائة لقطر و ٥٥٫١ في المائة للكويت^(١). ولما كانت سوق النفط مرتبطة من الناحية العملية، ارتباطاً وثيقاً بكل قطاع من القطاعات الاقتصادية وبالقطاع الخارجي فإنه من المرجح أن يؤدي حدوث اختلال في أي من القطاعات إلى سلسلة من ردود الأفعال عبر شبكة معقدة من المتغيرات التي تشمل الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة وأسعار الصرف والعمالة ومتغيرات أخرى كثيرة، وقد يؤدي إلى نتائج اقتصادية وسياسية بعيدة الأثر، وذلك نظراً لما للنفط من أهمية حيوية بالنسبة لاقتصاد المنطقة ولما يسببه من توترات سياسية داخل المنطقة وخارجها.

وفي الواقع فإن ما يبدو على سطح الأشياء هو أن الآثار السيئة للانخفاض الحاد في أسعار النفط قد برزت في تدهور الأداء لمختلف المتغيرات الاقتصادية الشمولية مثل: معدلات نمو الناتج، والاستثمار، ومالية الحكومة، والميزان التجاري، ورصيد الحساب الجاري. غير أن النتائج الحقيقية، سواء منها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والناجمة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط، تتجاوز كثيراً ما تبينه المؤشرات الاقتصادية الشمولية، كما أن تقييمها أمر بالغ الصعوبة. وعلى سبيل المثال فإن انخفاض أسعار النفط، وما تلاه من تقلص في عائدات النفط، كانت له آثار سلبية على القطاع المصرفي، شملت نقص الودائع وزيادة احتياطات الديون المشكوك فيها. ففي عام ١٩٨٦، ذكر أن الودائع في المملكة العربية السعودية قد انخفضت بمبلغ ٧٫٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٢) الأمر الذي يتجاوز الأثر المحلي المباشر. كذلك فإن تراجع تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية والتحويلات النقدية للمغتربين من الاقتصادات النفطية إلى الاقتصادات غير النفطية في المنطقة، وما رافقه من تقلص في التجارة الإقليمية، وذلك نتيجة لانخفاض الحاد في عائدات النفط قد يسبب للكثير من اقتصادات البلدان غير النفطية في المنطقة ولبعض اقتصادات البلدان شبه النفطية، مثل الجمهورية العربية السورية ومصر، مشكلات خطيرة ترافق تدابير التكيف مع الظروف الاقتصادية، التي يتعين اتخاذها.

إن العلاقة بين الطاقة والاقتصاد هي من التعقيد بشكل يجعل من أصعب الأمور محاولة رسم صورة تعتمد على عدد كبير من التفاعلات المتبادلة التي يحركها انخفاض أسعار النفط. ولعل أفضل طريقة للتعبير بالأرقام عن أثر انخفاض أسعار النفط، على نطاق الاقتصاد وعلى النطاق الإقليمي، ولتقييم هذا الأثر، تتمثل في وضع نموذج قياسي لاستخدامه في تتبع تدفقات النفط عبر الصناعات والقطاعات، وذلك على الأبعاد القطرية والإقليمية والعالمية. غير أنه نظراً لعدم وجود هذا النموذج فإن البديل الوحيد هو اتباع نهج كمي مبسط في معالجة المشكلة قيد البحث. وتمثل هذه الدراسة محاولة لاستخراج وتجميع معلومات وبيانات إحصائية، على درجة كبيرة من التشتت، بغية رسم صورة عامة متماسكة تظهر لب المشكلة.

(١) بنك التسويات الدولية، سويسرا.

(٢) تقديرات للاسكوا.

يقتصر مجال هذه الدراسة على اجراء تقييم لآثار انخفاض أسعار النفط، مقيسة بالقيمة الحقيقية الى أقصى درجة ممكنة، على منطقة الاسكوا وعلى كل بلد من البلدان الأعضاء. ولم تتعرض الدراسة للكثير من القضايا العالمية الهامة الناشئة عن انهيار أسعار النفط، مثل مشكلات خدمة الديون بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط في أمريكا اللاتينية وما تنطوي عليه من أخطار على استقرار النظام النقدي الدولي، وذلك ما لم يكن لها تأثير مباشر على المسائل التي تواجه منطقة الاسكوا. وعلاوة على هذا فإن تركيز الدراسة منصب على ما للانخفاض السريع في أسعار النفط وأسعار صرف الدولار من آثار على العائدات، كذلك تركز الدراسة على مسألة استقرار أسعار النفط. أما المسائل الهامة الأخرى، مثل أثر انخفاض عائدات النفط على الناتج المحلي والعمالة والاستثمار والميزان التجاري وأرصدة الحسابات الخارجية والتغيرات الهيكلية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والبلدان غير النفطية في المنطقة، فإنها تخرج عن نطاق الدراسة في المرحلة الحالية.

وقد نظمت الدراسة على النحو التالي: في البداية، تم تقييم الخلفية العامة لحركة أسعار النفط وما أدت اليه من تقلبات في عائدات النفط، كما درست الآثار المباشرة لانخفاض أسعار النفط وتقلب أسعار الصرف على عائدات النفط في منطقة الاسكوا. وبعد ذلك، بحثت آثار أنماط افتراضية بديلة لتغيير أسعار النفط على العائدات بالمقارنة مع الحركة الفعلية للأسعار عبر الزمان. وبعد ذلك تناولت الدراسة مسألة عدم استقرار أسعار النفط وما لعدم الاستقرار هذا من آثار على التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي نهاية الدراسة، حددت بعض الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة العامة واقترحت سياسات سعرية بديلة.

أولاً- حركة أسعار النفط في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦

تناول الكثيرون بالبحث مسألة التغيرات الهائلة والسريعة في أسعار النفط منذ زيادتها لأول مرة في عام ١٩٧٣. ويكفي في هذه الدراسة إبراز الملامح الرئيسية للتذبذبات في أسعار النفط والاشارة الى ما نشر في هذا المجال للرجوع اليه عند الحاجة الى الاطلاع على تحليل أكثر شمولاً واكتمالاً لسوق النفط العالمية^(١). وقد يكون من الأجدى التركيز، بدلا من ذلك، على تذبذبات أسعار صرف عملات المتعاملين الرئيسيين مع البلدان المنتجة للنفط في منطقة الاسكوا في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦، وهي تذبذبات على نفس الدرجة من الشدة، وعلى ما نجم عنها من فروقات في أسعار النفط بمختلف العملات الرئيسية وآثارها بالنسبة لعائدات النفط ولقيم الأصول للاقتصادات النفطية في منطقة الاسكوا.

ونظرا لتعدد درجات جودة الأنواع المختلفة من النفط الخام المتداولة في سوق النفط العالمية واختلاف أسعارها اختلافا كبيرا، فقد يكون من الضروري اختيار سعر نوع واحد يمثلها ليكون بمثابة مقياس أفضل للضغط الذي يشكله لكل من عاملي العرض والطلب في سوق النفط. والواقع أنه حتى حدوث الأزمة الإيرانية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ كان الجزء الأكبر من نفط البلدان الأعضاء في الأوبك يباع طبقا لعقود محددة المدة الى شركات النفط متعددة الجنسيات. وبعد ذلك، أي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ تكرست السوق الفورية وأصبحت مقياسا لضعف أسواق النفط أو قوتها، وبرز ذلك في زيادة الأسعار الفورية عن الأسعار الرسمية في الجزء الأكبر من الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠، ثم انخفاضها عن الأسعار الرسمية منذ أوائل عام ١٩٨١. غير أن ظهور السوق الثالثة لنفط بلدان الأوبك، في السنوات الأخيرة، قلل من أهمية البيع بالعقود محدودة المدة التي تمثل السوق الأساسي، والمبيعات الفورية التي تمثل السوق الثانوي. وهذه السوق الثالثة تشير الى قنوات التجارة غير التقليدية التي يتحرك الآن خلالها الجزء الأكبر من نفط بلدان الأوبك، وذلك على أساس منح وخصومات غير مرئية أو ظاهرة على الأسعار تتراوح بين ترتيبات المقايضة وترتيبات أسعار الحصيلة الصافية^(٢)، وما بين الخصومات الصريحة على الأسعار. وعلى سبيل المثال فقد ذكر أن أحد الاقطار المصدرة للنفط في المنطقة قد عقد مؤخرا صفقة للحصول على ١٨ طائرة من طراز ميراج ٢٠٠٠ مقابل حوالي ٤٠ ألف برميل من النفط يوميا لمدة عام واحد^(٣). والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو سعر النفط الذي يعد أفضل مقياس لمحصلة الضغوط المؤثرة في سوق النفط؟ والواقع أن أسعار السوق الثالثة، التي تقل في حالات كثيرة عن الأسعار الرسمية، قد تكون قريبة جدا من المقياس المثالي لظروف سوق النفط، خلافا للأسعار الفورية والأسعار الرسمية، ولكنها كثيرا ما تحاط بالسرية أو تكون مستترة؛ كما أن من الصعب جدا تقدير الخصومات التي

(١) على سبيل المثال أنظر الفصل الثاني من: «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا»، ١٩٨٦، وذلك للاطلاع على استعراض مستكمل لسوق النفط العالمية منذ عام ١٩٧٣؛ وعلى M.V. and T. Idemudia, "Energy Policy Responses, Strategies and Planning in the Oil Exporting Countries", a paper presented at the Oxford Energy Seminar, Oxford, UK, September 1986.

(٢) Netback، وتطلق على هذا التعبير أحيانا عبارة «ما تدّرّه المنتجات».

Economic Intelligence Unit, Energy Report, Middle East, No. 2, 1985.

(٣)

تمنح عليها^(١). وكثاني أفضل بديل، وللتبسيط، استخدمت في هذه الدراسة المتوسطات السنوية للأسعار الفورية للخام العربي الخفيف الذي تبلغ درجة كثافته ٣٤ درجة. ومع ذلك فقد تفيد الإشارة هنا إلى أن ترتيبات المقايضة أو ترتيبات أسعار الحويلة الصافية، أو ما يماثلها، باعتبارها تنطوي على أسعار أقل من السعر الممثل المختار، فإنه من المتوقع أن تكون الآثار السيئة الناجمة عن حركة الأسعار أكبر مما قدر في هذه الدراسة.

ويبين الشكل ١ حركة أسعار النفط، الجارية والثابتة التي عدلت لإستبعاد أثر التضخم باستخدام معاملات تقليص الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٦ وباعتبار سنة ١٩٧٤ سنة الأساس، وذلك بدولار الولايات المتحدة والمارك الألماني والين الياباني (أنظر أيضا الجدول ١).

ولقد كانت المؤشرات الرئيسية لحركة أسعار النفط بالدولار هي:

١- حرب تشرين الأول/أكتوبر العربية الاسرائيلية التي نشبت في عام ١٩٧٣ والتي أدت إلى زيادة أسعار النفط إلى ما يتراوح بين ١٠ دولارات و ١٢ دولارا للبرميل في عام ١٩٧٤ بعد أن كانت تتراوح بين ٣ و ٥ دولارات للبرميل في عام ١٩٧٣.

٢- الثورة الإيرانية التي قامت في عام ١٩٧٩ وقرار تخفيض صادرات النفط الإيرانية تخفيضاً حاداً. وقد أدى هذا إلى طفرة في سعر النفط من ١٣ دولارا للبرميل في عام ١٩٧٨ إلى ٢٩ دولارا للبرميل في عام ١٩٧٩.

٣- حرب الخليج وما ترتب عليها من تدمير بعض البنى الأساسية للنفط وتقليل المعروض منه مما أدى إلى زيادة ارتفاع سعر النفط إلى ٣٦ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٠.

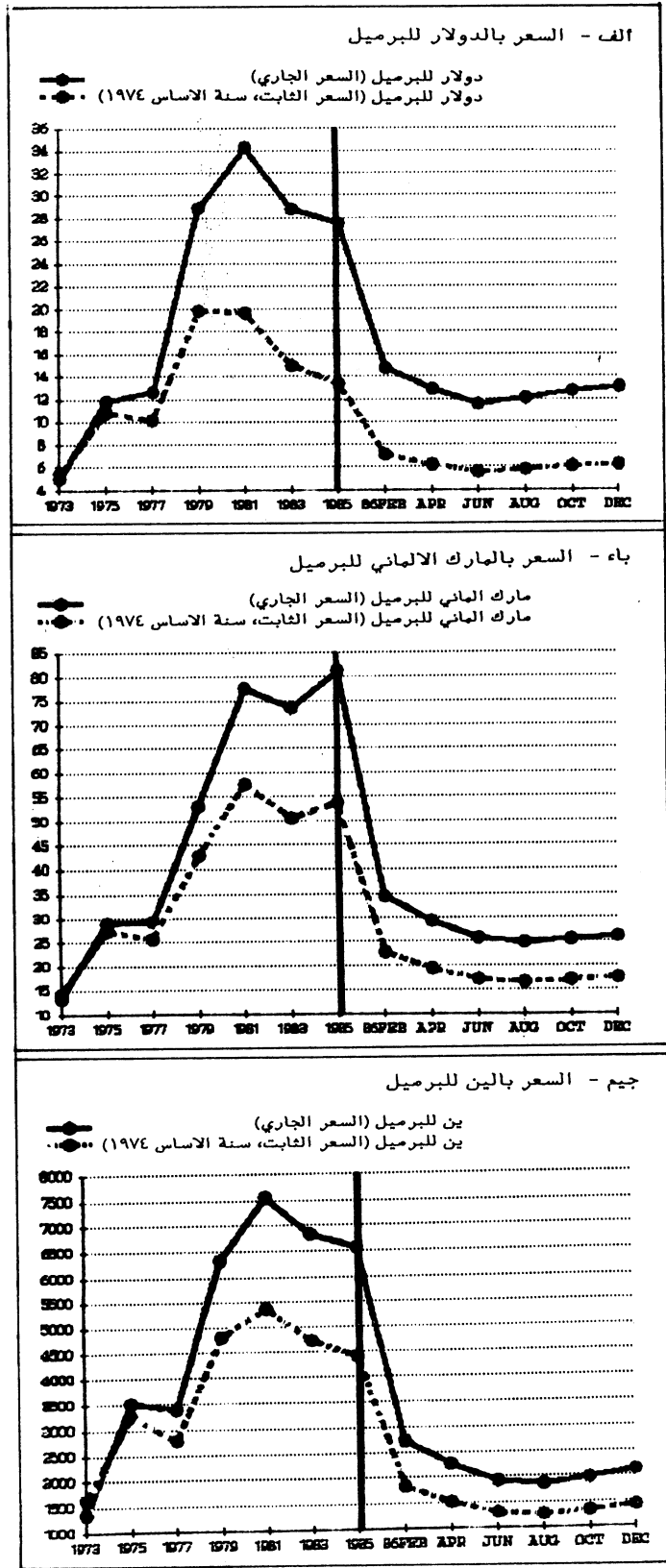
٤- قرار الأوبك في آذار/مارس ١٩٨٣ بخفض السعر الرسمي للخام الذي تحسب على أساسه أسعار النفط (خام عربي خفيف درجة كثافته ٣٤ درجة) إلى ٢٩ دولارا للبرميل مع وضع حد أقصى على إنتاج الأوبك قدره ١٧ر٥ مليون برميل في اليوم.

٥- الاعلان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ عن سياسة الأوبك المتمثلة في ضمان حصول البلدان الأعضاء في الأوبك على «حصّة عادلة» في السوق العالمي والغاء دور المملكة العربية السعودية كمنتج مرّن «موازن» في الأوبك. ونتيجة لهذا انخفض السعر الفوري للخام العربي الخفيف انخفاضاً حاداً من متوسط قدره ٢٨ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٥ إلى ١٤ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٦ مع زيادة إنتاج الأوبك إلى ١٨ر٣ مليون برميل في اليوم خلال العام المذكور، أي بزيادة قدرها حوالي ٣ ملايين برميل في اليوم عن العام السابق. وقد استمر السعر الفوري في الانخفاض إلى أن بلغ ٩ر٦٤ دولار للبرميل في تموز/يوليو ١٩٨٦ وهو أقل سعر له، بالقيمة الاسمية، منذ عام ١٩٧٤.

(١) للاطلاع على معلومات تفصيلية عن أهمية ظهور سوق النفط الثالث، أنظر:

Bijan Mocsavar-Rahmani, "Oil Trading: the Tertiary Market". Energy Report No. 4, 1985, pp. 4-8.

الشكل ١: أسعار النفط الجارية والثابتة بدولار الولايات المتحدة والمارك الألماني والين الياباني



٦- في شباط/فبراير ١٩٨٧، عكست الأوبك سياستها لإعادة «سعر السوق» إلى ١٨ دولاراً للبرميل والمحافظة على هذا السعر.

٧- قد يكون انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة منذ أواخر عام ١٩٨٥ قد أدى إلى بعض الزيادة، منذ ذلك الوقت، في أسعار النفط المحددة بالدولار.

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨، وفي عام ١٩٨٦، ظل سعر النفط بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة أقل من سعره في عام ١٩٧٤ وهو ١١٥ دولار للبرميل (الشكل ١). وفي تموز/يوليو ١٩٨٦، كان السعر الثابت حوالي نصف ما كان عليه في عام ١٩٧٤. وعلى العكس من هذا فإن السعر الثابت قد زاد إلى أكثر من الضعف ليصبح حوالي ٢٠ دولاراً للبرميل بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، ثم زاد في عام ١٩٨٠ بنسبة ٣٠ في المائة.

ولقد كان الفرق بين الأسعار الجارية والأسعار الثابتة، بصفة عامة، عند أقل قيمة له عند الحساب بالين الياباني وعند أكبر قيمة له عند الحساب بالدولار مما يعكس معدلات التضخم للعملة. وتنبع الأهمية الأساسية لحساب السعر الثابت للنفط بالعملة المختلفة من إمكان أن يكون لذلك السعر أثر على الطلب على النفط وعلى الطاقة بصفة عامة. فمن المعروف أن الزيادات الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط في السبعينيات قد أحدثت تغييرات أساسية في أسواق الطاقة. وتشمل هذه التغييرات انخفاضاً شديداً في الطلب على الطاقة نتيجة لمجموعة من العوامل المتعلقة بالسعر والدخل مع التحول من استخدام النفط إلى استخدام مصادر الطاقة الأخرى، وحدثت زيادة ملحوظة في إجراءات حفظ الطاقة وزيادة هامة في المعروض من النفط من البلدان النفطية غير الأعضاء في الأوبك.

وبين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ ارتفعت قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية بحوالي ٢٨ في المائة مقابل المارك الألماني وحوالي ٨ في المائة مقابل الين الياباني وحوالي ٢١ في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (انظر الشكل ٢ والجدول ٢).

إن مقارنة أسعار النفط بالدولار والين والمارك الألماني، كما في الشكل ١، تكشف عن نتائج ملفتة للانتباه. فبعد عام ١٩٨٣ انخفضت أسعار النفط المحددة بالدولار؛ غير أنه مع تحسن مركز الدولار استمر سعر النفط محسوباً بالمارك الألماني في الارتفاع حتى عام ١٩٨٥، وظل ثابتاً تقريباً بالين الياباني بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥، ولذلك فإن الزيادة التي كانت متوقعة في الطلب على النفط نتيجة لانخفاض أسعاره بعد عام ١٩٨٣ لم تتحقق أبداً في ألمانيا واليابان. وتعكس الفروقات بين أسعار النفط الجارية وأسعار صرف الين والمارك الألماني حركة أسعار صرف الدولار مقابل هاتين العملة. ولذلك فقد كانت أسعار صرف الدولار مقابل المارك الألماني والين الياباني مستقرة نسبياً خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ أما في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١، فقد زادت قيمة الين زيادة حادة مقابل الدولار، وكانت الزيادة في أسعار النفط بالنسبة للمستهلكين اليابانيين أقل مما كانت بالنسبة للمستهلكين في الولايات المتحدة بمقدار ٦٠ نقطة قياسية (انظر جدول ٣). وبالمثل فإن زيادة قيمة المارك الألماني زيادة حادة في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ جعلت الزيادة في أسعار النفط المحددة بالمارك الألماني أقل من زيادة أسعاره المحددة بالدولار بحوالي ٨٠ نقطة قياسية في عام ١٩٨٠ (الجدول ٣). وقد حدث العكس في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٥ عندما قوي مركز الدولار (الشكل ١). ومع استمرار

انخفاض أسعار النفط في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥، استمرت عمليا زيادة أسعار النفط المحسوبة بالمارك الألماني بينما ظلت أسعاره المحسوبة بالين الياباني ثابتة تقريبا خلال الفترة نفسها. وفي عام ١٩٨٦، زادت قيمة المارك الألماني والين الياباني زيادة كبيرة ولذلك فإن أسعار النفط المحسوبة بهاتين العملتين انخفضت انخفاضاً شديداً.

أما حركة أسعار النفط الثابتة بالعملة الثلاث فهي تتطابق تقريبا مع حركة أسعار النفط الجارية، باستثناء الفروقات القليلة عموماً بين المنحنيين، وهي الفروقات التي تعكس أساساً الفروق بين معدلات التضخم في البلدان الثلاثة.

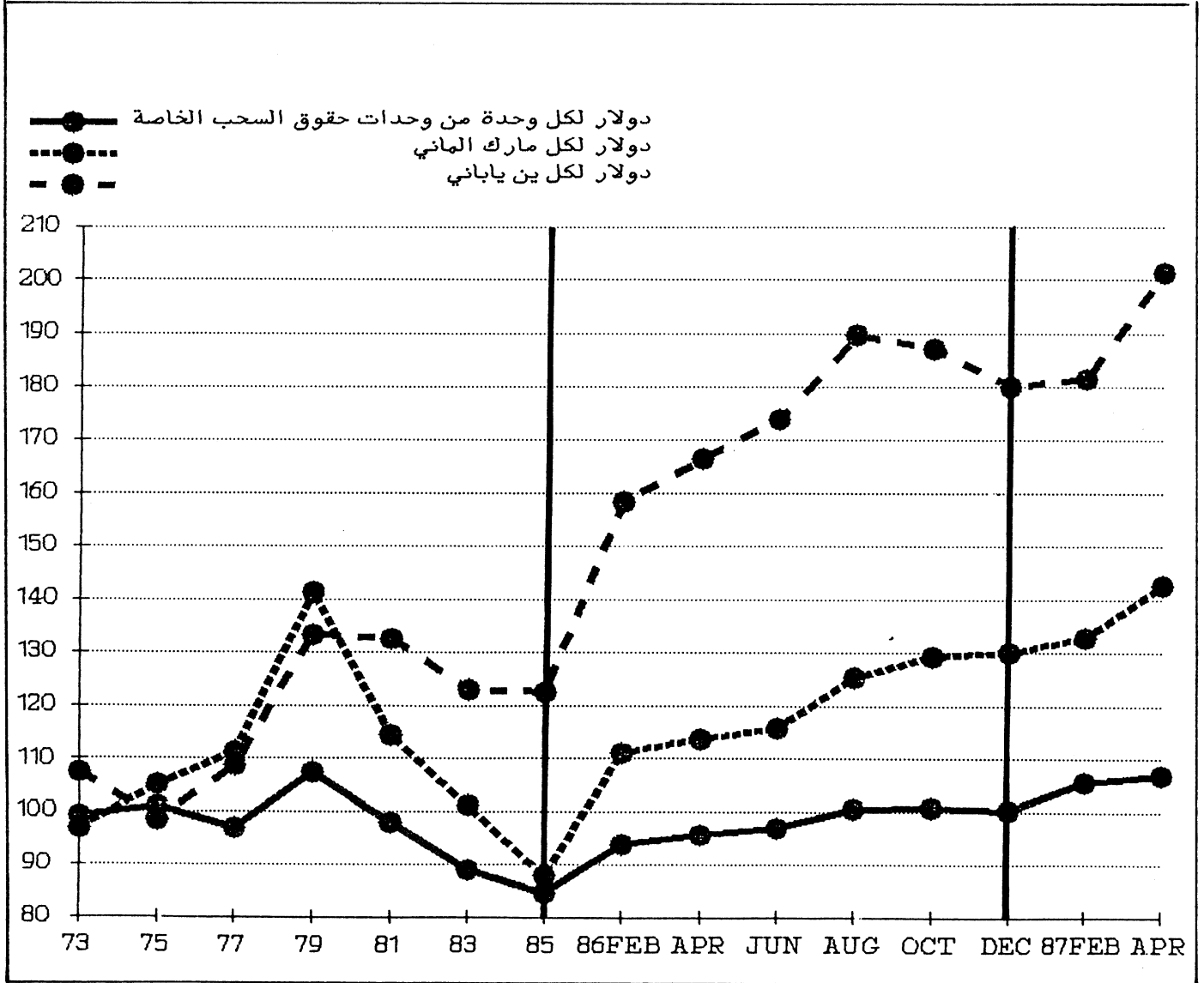
ومن الجدير بالملاحظة أن انخفاض أسعار النفط كان شديداً لدرجة أن الأسعار الثابتة كانت في نهاية عام ١٩٨٦ أقل مما كانت عليه في عام ١٩٧٤ بنسبة ٣٠ في المائة بالدولار وبنسبة ٤٠ في المائة بالمارك الألماني وبنسبة ٥٣ في المائة بالين الياباني.

ويمكن أيضاً استخدام وحدة حقوق السحب الخاصة، التي تعتبر عملة مستقرة مقابل العملات الأخرى المتذبذبة، لقياس أسعار النفط على المستوى العالمي. هذا مع ضرورة الأخذ بالاعتبار، بالنسبة للقوة الشرائية لوحدة حقوق السحب الخاصة، أن هذه الوحدة تحمل معها أثر التضخم العالمي. وهذا التضخم يمكن قياسه واستبعاد أثره على الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الصناعية عن طريق تطبيق معامل التقليل الموحد للنواتج المحلية الإجمالية للبلدان الصناعية على وحدة حقوق السحب الخاصة للتوصل إلى القيمة الثابتة لهذه الوحدة وبالتالي استخدامها لقياس أسعار النفط بالقيمة الحقيقية. ويبين الرسم البياني في الشكل ٣ (انظر الجدول ٤) حركة أسعار النفط، الاسمية والحقيقية، بدولار الولايات المتحدة لكل برميل، وبوحدة حقوق السحب الخاصة لكل برميل بالقيمتين الاسمية والحقيقية. والهدف من هذه المقارنة هو توضيح أنه لا السعر الاسمي بوحدة حقوق السحب الخاصة لكل برميل ولا السعر الثابت بدولار الولايات المتحدة يعد مقياساً صحيحاً لسعر النفط بالقيمة الحقيقية بل إن المقياس الصحيح هو السعر بوحدة حقوق السحب الخاصة بعد استبعاد أثر التضخم منها، باستخدام معامل أثر تقليل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية. ولمزيد من التوضيح، يبين الشكل ٤ حركة أسعار النفط بالمقياسين الأكثر تطرفاً وهما السعر الاسمي بدولار الولايات المتحدة لكل برميل والسعر بالقيمة الحقيقية لوحدة حقوق السحب الخاصة لكل برميل.

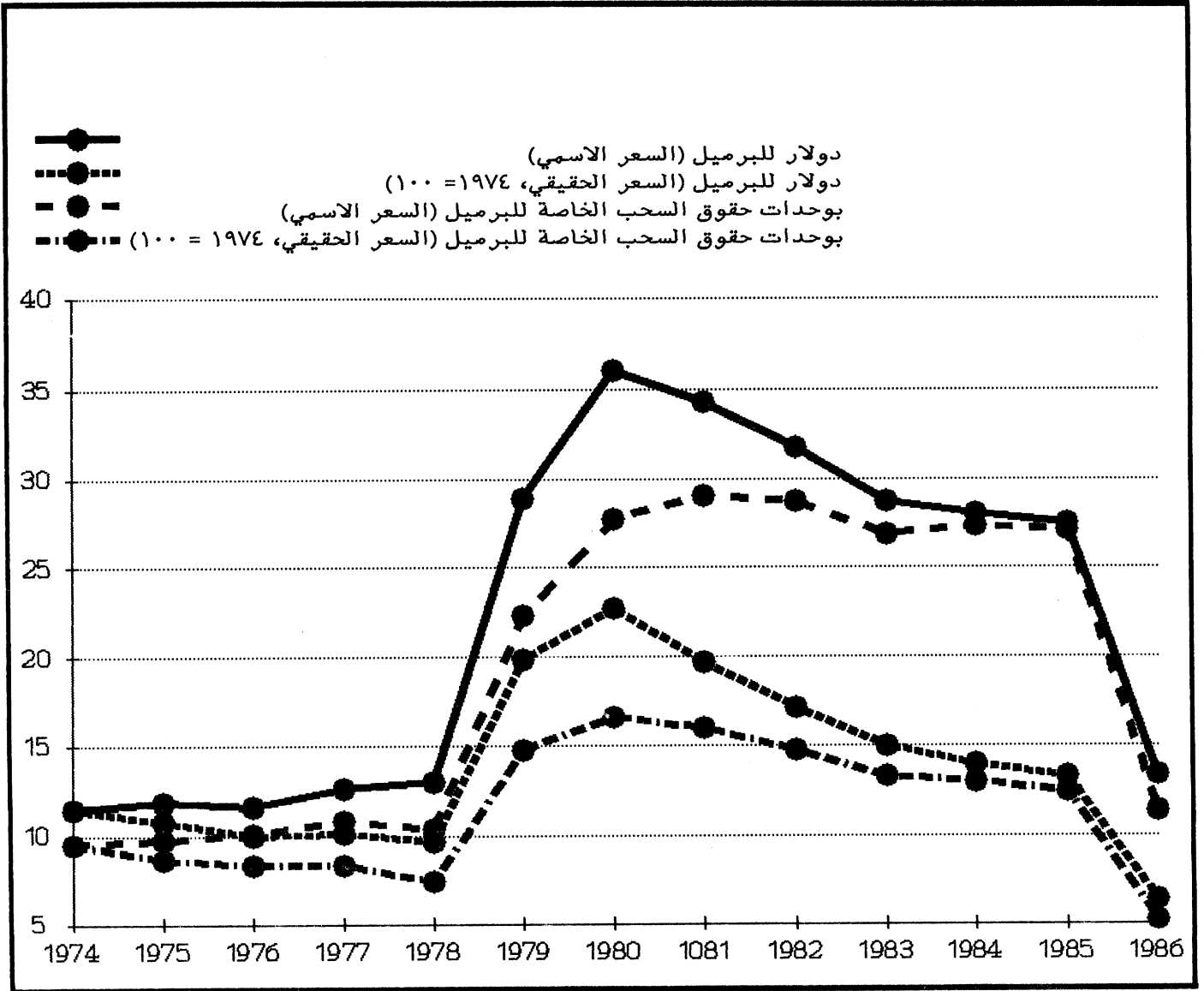
وفي عام ١٩٨٦، هبط سعر النفط، مقياساً بالقيمة الحقيقية لوحدة حقوق السحب الخاصة، إلى مستوى منخفض جداً يقرب من ٥ وحدات لكل برميل، أي أقل بنسبة ٥٠ في المائة من المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٧٤، وهو عام الازدهار النفطي الأول، وكان يقرب من السعر المتوسط لعام ١٩٧٣ قبل بداية الازدهار النفطي الأول مباشرة. وهذا السعر، أي ٥ وحدات من حقوق السحب الخاصة بقيمتها الحقيقية لكل برميل، يعادل ٥ دولارات بالقيمة التي كانت للدولار في عام ١٩٧٠ إذ أن كل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة كانت في ذلك العام تعادل دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة.

وتبين هذه المقارنة المدى الذي انخفضت إليه أسعار النفط في عام ١٩٨٦ إلى الحد الذي أعاد مصدري النفط إلى فترة ما قبل الطفرة النفطية الأولى.

الشكل ٢: الأرقام القياسية لتسعير الصرف: بالدولار لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة ولكل مارك الماني ولكل ين ياباني (١٠٠=١٩٧٤)



الشكل ٣: أسعار النفط، الاسمية والحقيقية للسنوات ١٩٧٤-١٩٨٦ بالدولار وبوحدات حقوق السحب الخاصة



ثانيا- الآثار المباشرة لانخفاض أسعار النفط على مصدري النفط ومستورديه

ألف - محصلة الانخفاض: الأسعار ومدفوعات الفائدة

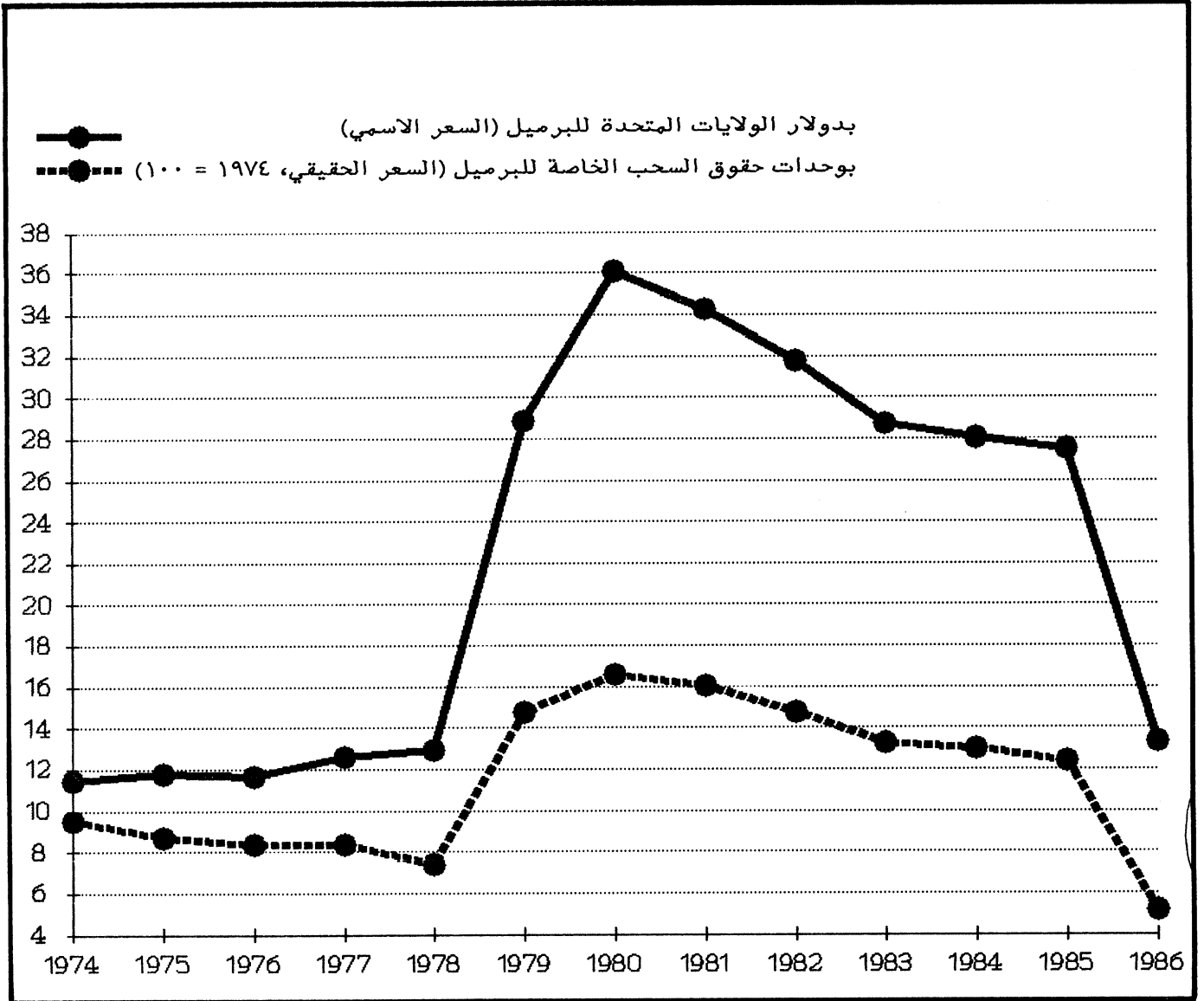
ما من شك في أن انخفاض أسعار النفط يضر مصدري النفط ويفيد مستورديه. غير أن الأثر الكمي الدقيق على الفئتين يبقى أقل وضوحا رغم أنه من المعروف أن جملة الخسائر لمصدري النفط في منطقة الاسكوا تفوق كثيرا جملة المنافع المجتمعة لمستورديه في المنطقة. ولتقدير مكاسب المستوردين وخسائر المصدريين نتيجة لانخفاض سعر برميل النفط يحتاج الأمر الى وضع جدول كامل لتجارة المنطقة من النفط الخام لسنة عادية سابقة، مباشرة، لنشوء أزمة الأسعار. والجدول ٥، الذي يبين تجارة بلدان الاسكوا من النفط الخام في عام ١٩٨٤، قد وضع لهذا الغرض بالتحديد. ويمثل مجموع واردات المنطقة من النفط (حوالي ٦٢٠ ألف برميل في اليوم) أي أقل من ١٠ في المائة من مجموع صادراتها من النفط (٦٤٠ مليون برميل في اليوم). ولما كان بعض البلدان يصدر النفط ويستورده في وقت واحد، فإن صافي تعامل هذه البلدان في تجارة النفط قد يمثل خسارة (العراق) أو مكسبا (البحرين والجمهورية العربية السورية)، في حين حقق انخفاض الأسعار بعض المكاسب لكل من الأردن ولبنان واليمن الديمقراطية واليمن. ولئن كان من الواضح أن هذه المكاسب ليست كبيرة على المستوى الاقليمي فإن لها أهمية على المستوى القطري.

والمفروض أن انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يساعد في تخفيض معدل التضخم على النطاق العالمي ومن ثم تخفيض معدلات الفائدة. غير أن غالبية الدول المستوردة للنفط في العالم لم تنقل الى المستهلكين فيها الوفورات التي حققتها نتيجة لانخفاض قيمة المستورد من النفط، بل احتفظت الحكومات لانفسها بهذه الوفورات، غالبا عن طريق الرسوم على واردات النفط، وبذلك لم تنخفض الأسعار الداخلية للمشتقات النفطية داخل تلك البلدان. لذلك فإنه ليس من المتوقع أن يكون قد حدث انكماش، وان كان التضخم قد خف. وبهذا فقد قوي مركز حكومات البلدان المستوردة للنفط في العالم بالموارد الجديدة التي تنطوي، ضمن ما تنطوي عليه، على تقليل الاعتماد على الاقتراض والتمويل بالعجز.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض معدلات الفائدة على المستوى العالمي يؤثر في انخفاض مدفوعات خدمة الديون بالنسبة للبلدان المدينة، وهي في منطقة الاسكوا البلدان التي تعد «مستوردا صافيا للنفط».

وتشير دراسات اقتصادية قياسية متعددة وارده في مؤلفات دولية الى أن النسبة المئوية للانخفاض في القيمة الدولارية لمعدلات الفائدة المقترن بانخفاض سعر النفط هي ١ في المائة عند انخفاض السعر الى ٣٠ دولارا للبرميل و ١٥ في المائة عند انخفاض السعر الى ١٥ دولارا للبرميل و ٢ في المائة لانخفاض السعر الى ١٠ دولارات للبرميل. واستنادا الى هذه الدراسات والى الجدول ٥ المتعلق بتجارة النفط الخام، بالإضافة الى المعلومات المتاحة عن الديون الخارجية، جرت محاولة لتقدير الآثار المجتمعة لتغير أسعار النفط، في ثلاثة سيناريوهات مختلفة، على مدفوعات فوائد الديون لبلدان منطقة الاسكوا كل

الشكل ٤: مقارنة اسعار النفط للسنوات ١٩٨٦-١٩٧٤ بالقيمة الاسمية لدولار الولايات المتحدة وبالقيمة الحقيقية لوحدة حقوق السحب الخاصة



على حدة (أنظر الجدول ٦). وترد نتائج هذه الدراسات في الشكل ٥ الذي يبين تلك الآثار على مصدري النفط ومستورديه في منطقة الاسكوا تبعاً لانخفاض أسعار النفط من ٢٩ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٤ الى: ٢٠ دولاراً للبرميل في الفرضية الأولى، و ١٥ دولاراً للبرميل في الفرضية الثانية، و ١٠ دولارات للبرميل في الفرضية الثالثة، وذلك مع افتراض عدم حدوث أي تغير في الطلب على النفط نتيجة لانخفاض أسعاره.

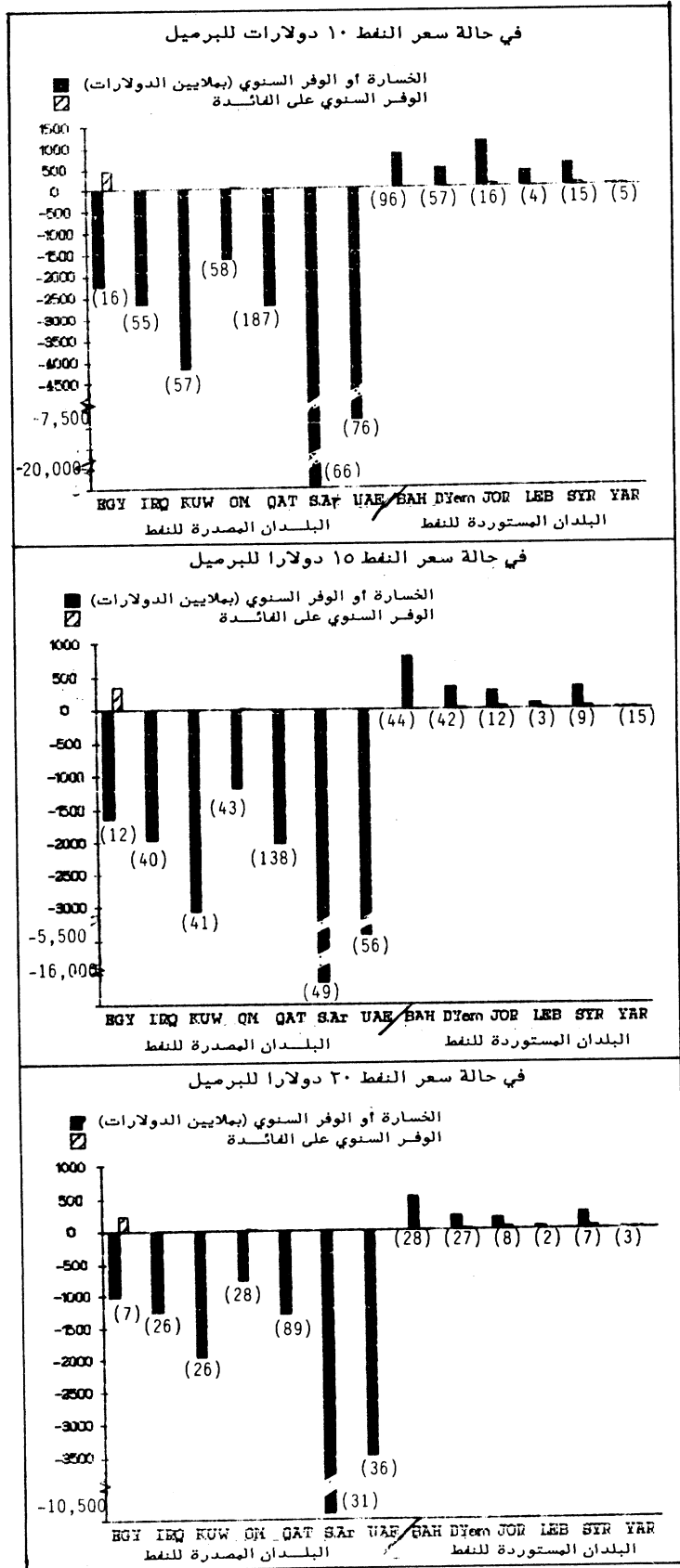
وأبرز ما يبينه الشكل ٥ هو عدم توازن مجمل خسائر مصدري النفط مع المكاسب القليلة جداً، نسبياً، لمستورديه في المنطقة نتيجة لانخفاض أسعاره. والسبب في ذلك واضح وهو ان اقتصادات المنطقة تعتمد اعتماداً شديداً على عائدات النفط وان أعباء ديون اقتصادات المنطقة، باستثناء مصر، ضئيلة نسبياً بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى، وخاصة أمريكا اللاتينية. وعلى سبيل المثال فإنه عندما يكون سعر النفط ٢٠ دولاراً للبرميل تكون الخسائر المجتمعة لمصدري النفط حوالي ٢٠ مليار دولار في حين أن المكاسب المجتمعة لمستورديه تبقى في حدود ١٤ مليار دولار أي ما يمثل ٧ في المائة من الخسائر؛ وعندما يكون سعر النفط ١٥ دولاراً للبرميل تكون الخسائر المجتمعة ٣١ مليار دولار مقابل مكاسب قدرها ملياراً دولاراً؛ وعندما يكون سعر النفط ١٠ دولارات للبرميل تكون الخسائر المجتمعة ٤٣ مليار دولار مقابل مكاسب قدرها ٢٨ مليار دولار.

ولقد كان أكبر آثار الهبوط الحاد في أسعار النفط في السنوات الأخيرة هو، من الناحية العملية، تحويل مبالغ كبيرة من الدخل، سنوياً، من منطقة الاسكوا الى البلدان المستوردة للنفط في أماكن أخرى من العالم ولا سيما في البلدان الصناعية وعلى الأخص الولايات المتحدة واليابان وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومن ثم وبدرجة أقل في البلدان النامية المستوردة للنفط. وتبين الحسابات أن حجم الدخل الذي نزل من منطقة الاسكوا ليضخ الى بقية انحاء العالم كان حجماً هائلاً حتى في أفضل الظروف. ويمكن، بالطبع، إن يقال أن العكس قد حدث عندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً حاداً في السنوات السابقة.

باء - مدى الاضطرار الى خفض الاستيراد

يمكن أيضاً قياس أثر هبوط أسعار النفط كنسبة مئوية من مجمل المستوردات أي مقدار الخفض الذي يتعين تحقيقه فيها اذا لم يزد حجم الاقتراض أو الدخل غير النفطي (أنظر الشكل ٦ والجدول ٦). ومرة أخرى فإن هذه النسبة البالغة ٢٨ر٥ في المائة، وهي نسبة مرتفعة، لمجموعة بلدان الاسكوا المصدرة للنفط تتناقض تناقضاً شديداً مع مكسب بنسبة ١٠ في المائة، وهي نسبة غير عالية، لمجموعة بلدان الاسكوا المستوردة له عندما يكون سعر النفط ٢٠ دولاراً للبرميل. والنسبتان المناظرتان عندما ينخفض سعر النفط الى ١٥ دولاراً للبرميل هما ٤٤ر٣ في المائة مقابل ١٤ر٦ في المائة، و ٦٠ر٢ في المائة مقابل ٢٠ر٥ في المائة عندما ينخفض سعر النفط الى ١٠ دولارات للبرميل. ومن نافلة القول أن الأرقام الإقليمية تحجب اختلافات كبيرة بين بلدان منطقة الاسكوا. فبالنسبة لجميع مستويات الأسعار، تفقد المملكة العربية السعودية دخلاً يزيد كثيراً عما يفقده أي بلد آخر مصدر للنفط في المنطقة، ثم تليها، بعد مسافة كبيرة، الامارات العربية المتحدة فالكويت وقطر.

الشكل ٥: أثر هبوط أسعار النفط عن مستواها في عام ١٩٨٤ على منطقة الاسكوا



أما بالنسبة لمجموعة البلدان المستوردة للنفط فإن أكبر كسب، مقيسا بالقيمة الحقيقية وكنسبة من الواردات، على ضآلته بالمقارنة مع ما فقدته البلدان المصدرة للنفط، قد حققته البحرين واليمن الديمقراطية. وتصبح الآثار الايجابية المجتمعة ذات شأن بالنسبة لجميع البلدان المستوردة للنفط عندما تهبط أسعاره الى ١٠ دولارات للبرميل.

جيم - الخسارة في العوائد نتيجة انخفاض معدل الفائدة

لا تشمل الأرقام السابقة الخسارة في عوائد الأصول السائلة المودعة في الخارج، وهي الخسارة التي تعرضت لها البلدان المصدرة للنفط نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة على النطاق العالمي. ومن الممكن أن يقدر، بالتقريب، الدخل الذي خسرت به بلدان مجلس التعاون لدول الخليج في نهاية عام ١٩٨٥ عند مستويات أسعار مختلفة للنفط باستخدام تقديرات بنك انكلترا للاستثمار الحكومي ولودائع هذه البلدان في المصارف في الخارج كما هو مبين أدناه^(١).

الخسائر التقديرية في دخل الفائدة على الاستثمارات الخارجية في نهاية عام ١٩٨٥

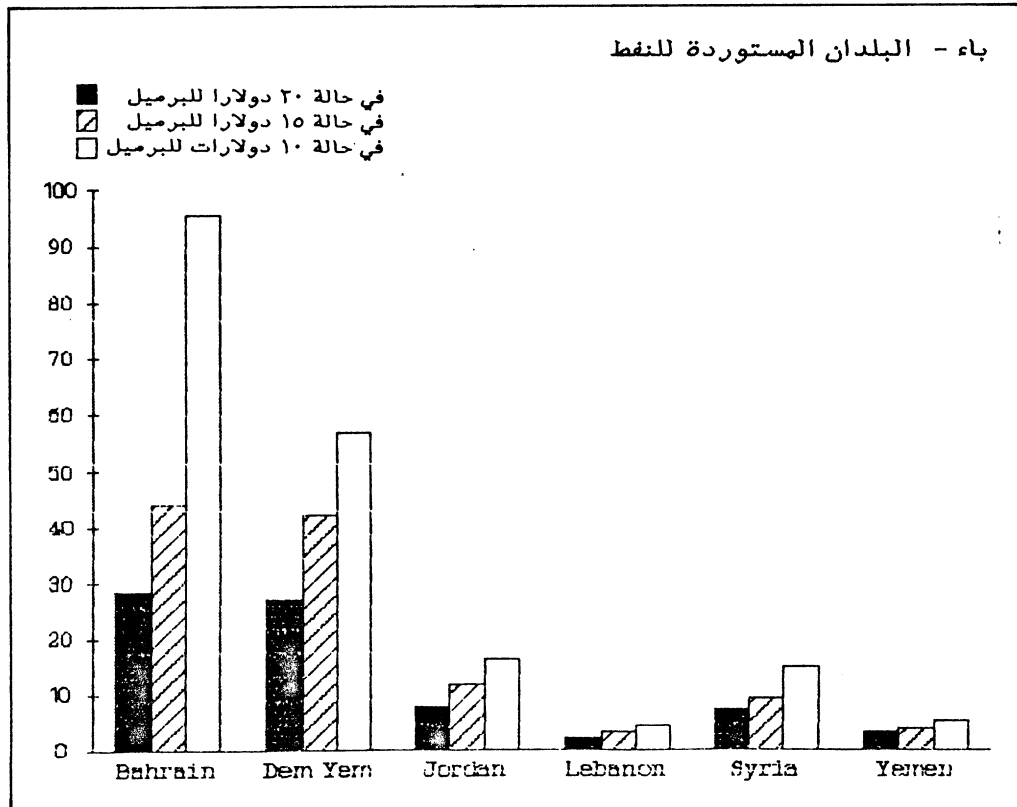
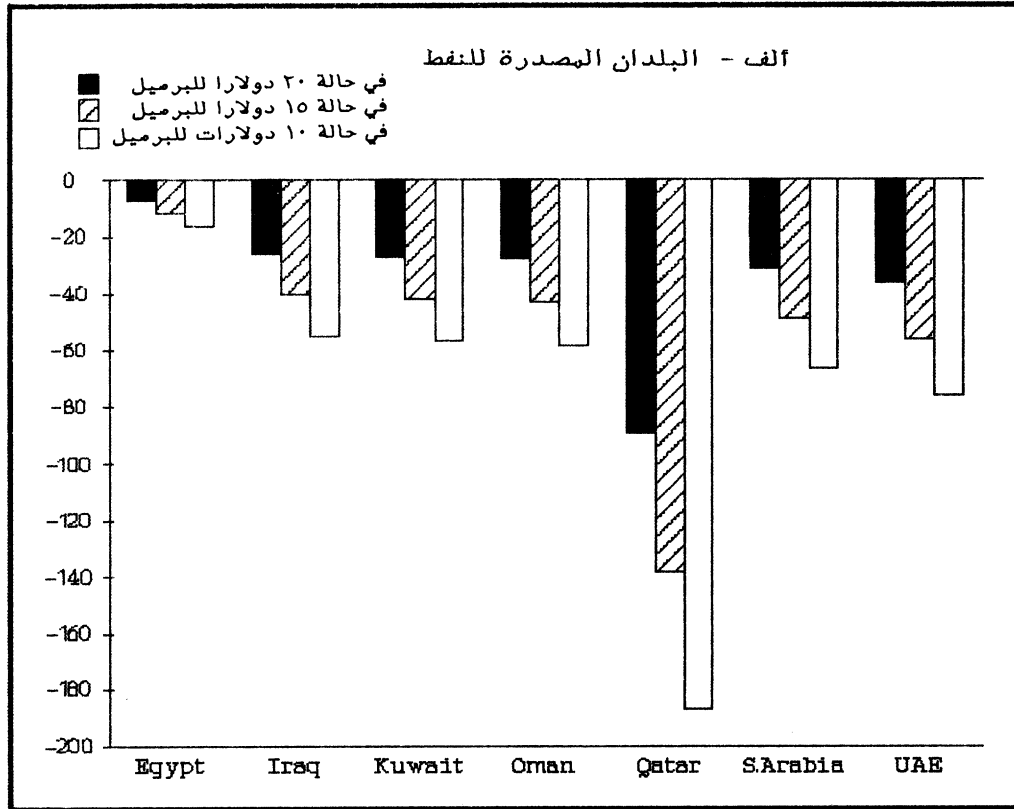
(بمليارات الدولارات)

البلد	الاستثمارات الخارجية	سعر النفط		
		٣٠ دولارا للبرميل	١٥ دولارا للبرميل	١٠ دولارا للبرميل
الكويت	٨٠	٠.٨	١.٢	١.٦
المملكة العربية السعودية	٨٠	٠.٩	١.٤	١.٨
الامارات العربية المتحدة	٢٠	٠.٢	٠.٣	٠.٤
البحرين وعمان وقطر	١٥	٠.٢	٠.٢	٠.٣

المصدر: The Bank of England, 1986.

وبصفة عامة فإنه ليس من المرجح أن تؤدي الآثار السيئة لانخفاض العوائد على الأصول السائلة المودعة في الخارج الى زيادة خسائر البلدان المصدرة للنفط في المنطقة زيادة كبيرة، حيث أن نسبة الخسائر لا تزيد على ١٠ في المائة في مجمل الخسائر. ويبقى الاستثناء الأساسي لهذه الصورة هو الكويت التي تملك استثمارات كبيرة في الخارج والتي يتنافس دخلها من هذه الاستثمارات، عادة، مع عائداتها من النفط. وقد زاد ما خسرت به الكويت من دخل النفط زيادة كبيرة بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا عند جميع مستويات الأسعار عندما أخذت الخسارة في دخل عوائد الاستثمارات الخارجية في الاعتبار.

الشكل ٦: صافي الخسارة أو الوفر كنسبة مئوية من إجمالي الواردات عند مستويات مختلفة لسعر النفط



ثالثاً- أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية

الف - أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المستوردات

نظراً لمحدودية القاعدة الصناعية، في غالبية البلدان المصدرة للنفط في منطقة الاسكوا وانفتاحها الاقتصادي فإن هذه البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على المستوردات الممولة بالعملات الأجنبية، التي تحصل عليها هذه البلدان، أساساً، من تصدير النفط. وفي هذه البلدان، يعتبر استخدام حصيللة العملات الأجنبية من صادرات النفط لتمويل المستوردات المباشرة من السلع والخدمات هو المحدد الرئيسي لمستوى الاستيراد. وعلاوة على هذا فإن الانفاق الحكومي المحلي يؤثر على جزء كبير من الدخل والانفاق للقطاع الخاص من خلال آلية التضاعف التي تؤدي بسرعة الى خلق الطلب على السلع والخدمات الأجنبية أو على المدخرات المحتفظ بها في الخارج وذلك لأن طاقة هذه البلدان تبقى محدودة بالنسبة لإنتاج مجموعة كبيرة من السلع والخدمات .

وفي السبعينيات، وانعكاساً لما تشعر به البلدان المصدرة للنفط من قلق شديد إزاء اعتماد الاقتصاد على مورد واحد، عكفت هذه البلدان على وضع خطط وبرامج انمائية طموحة، اكتنفها الاصرار والحماسة. والجهود الدؤوب التي بذلتها بلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك من أجل جعل اقتصاداتها مستقلة ذاتياً انعكست بوضوح في نمو حجم الاستيراد نموها هائلاً من ملياري دولار الى ٦٠ مليار دولار بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠، أي بزيادة تعادل ٣٠ ضعفاً، لاقطار الاسكوا الخمسة الأعضاء في الأوبك مجتمعة (الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وقطر والكويت)^(١). وبصفة خاصة فإن المملكة العربية السعودية قد حققت أسرع زيادة في نمو المستوردات التي زادت من ٧٠٤ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ (حوالي ٤٣ ضعفاً)^(٢). ويعد حجم استيراد بلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك كبيراً جداً حتى اذا أخذت الزيادة السريعة في أسعار المستوردات في تلك الفترة في الاعتبار.

غير أنه منذ عام ١٩٨٠، عندما وصل سعر النفط الى ذروة لم يصل اليها من قبل أن يبدأ انخفاضه المستمر، تحول حجم المستوردات الى اتجاه معكوس بالنسبة لجميع بلدان الاسكوا، باستثناء مصر، كما هو مبين في الجدول ٧. وقد انخفض الحجم الاجمالي لاستيراد مجموع منطقة الاسكوا بنسبة ٦ في المائة تقريباً وأصبحت قيمته ٧٩ مليار دولار في عام ١٩٨٥ بعد أن كانت ٨٤ مليار دولار في عام ١٩٨٠ وانخفضت بالنسبة لبلدان الاسكوا الخمسة الأعضاء في الأوبك من ٦٠ مليار دولار الى ٤٨ مليار دولار، أي بنسبة ٢٠ في المائة، خلال الفترة نفسها. وقد انخفضت مستوردات المملكة العربية السعودية خلال الفترة نفسها من ٣٠ مليار دولار الى ٢٤ مليار دولار أي بنسبة ٢٠ في المائة. وكان الجزء الأكبر من هذا الانخفاض راجعاً، من حيث الأساس، الى انخفاض عائدات النفط في تلك البلدان انخفاضاً حاداً، وإن كان انخفاض الطلب على الاستيراد في تلك البلدان يرجع، جزئياً، الى استكمال غالبية مشاريع البنى الأساسية واستثمارات الصناعات الأساسية في دول الخليج.

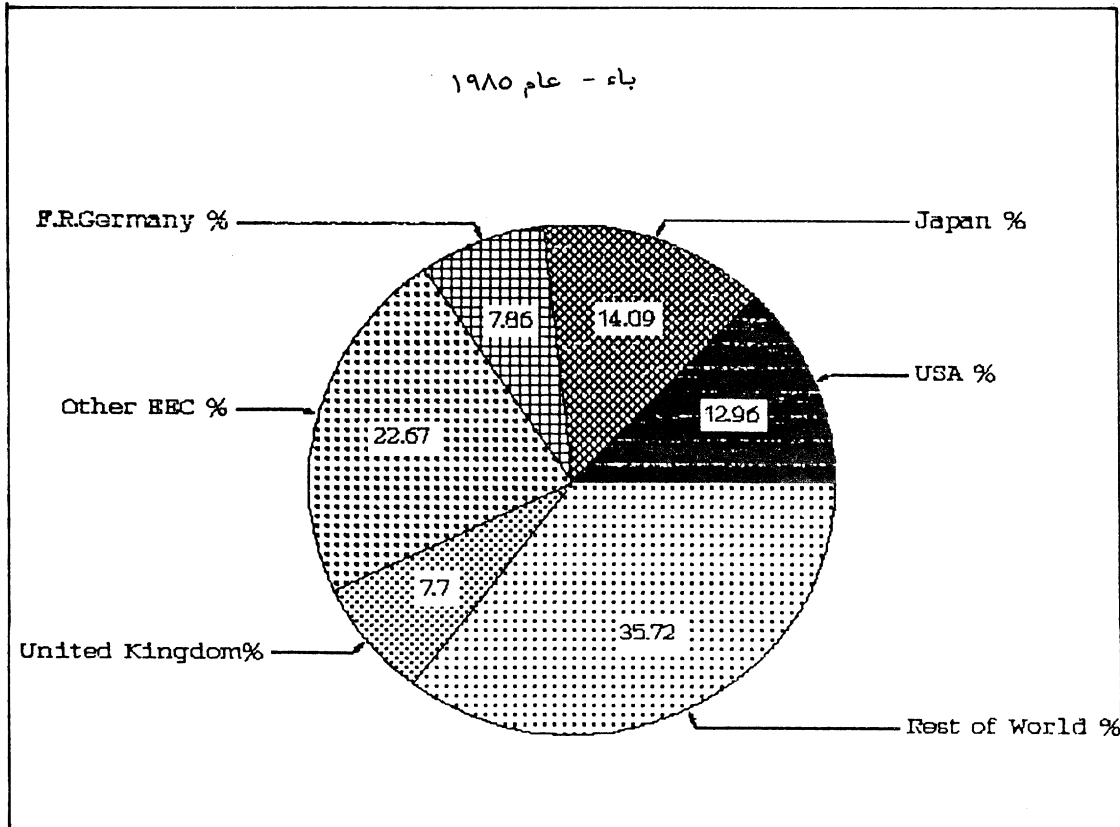
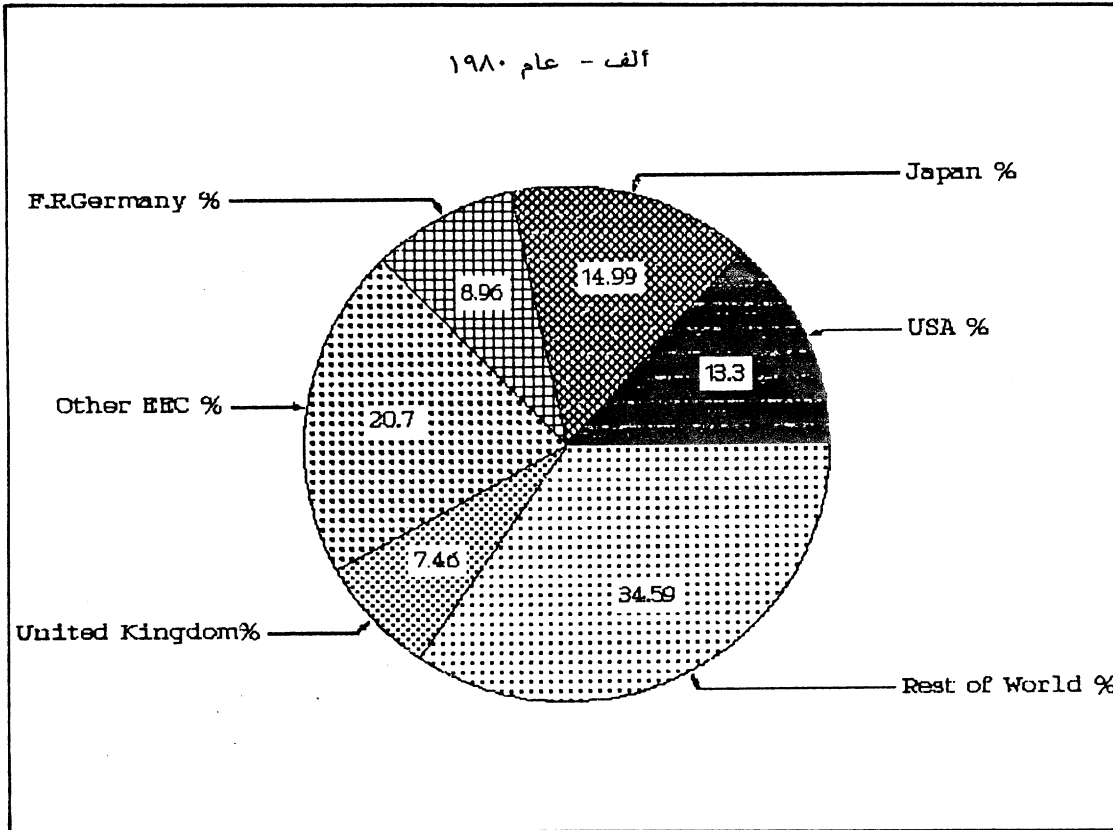
(١) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، «نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الاسكوا»، بغداد، عام ١٩٨٣.

(٢) المرجع نفسه.

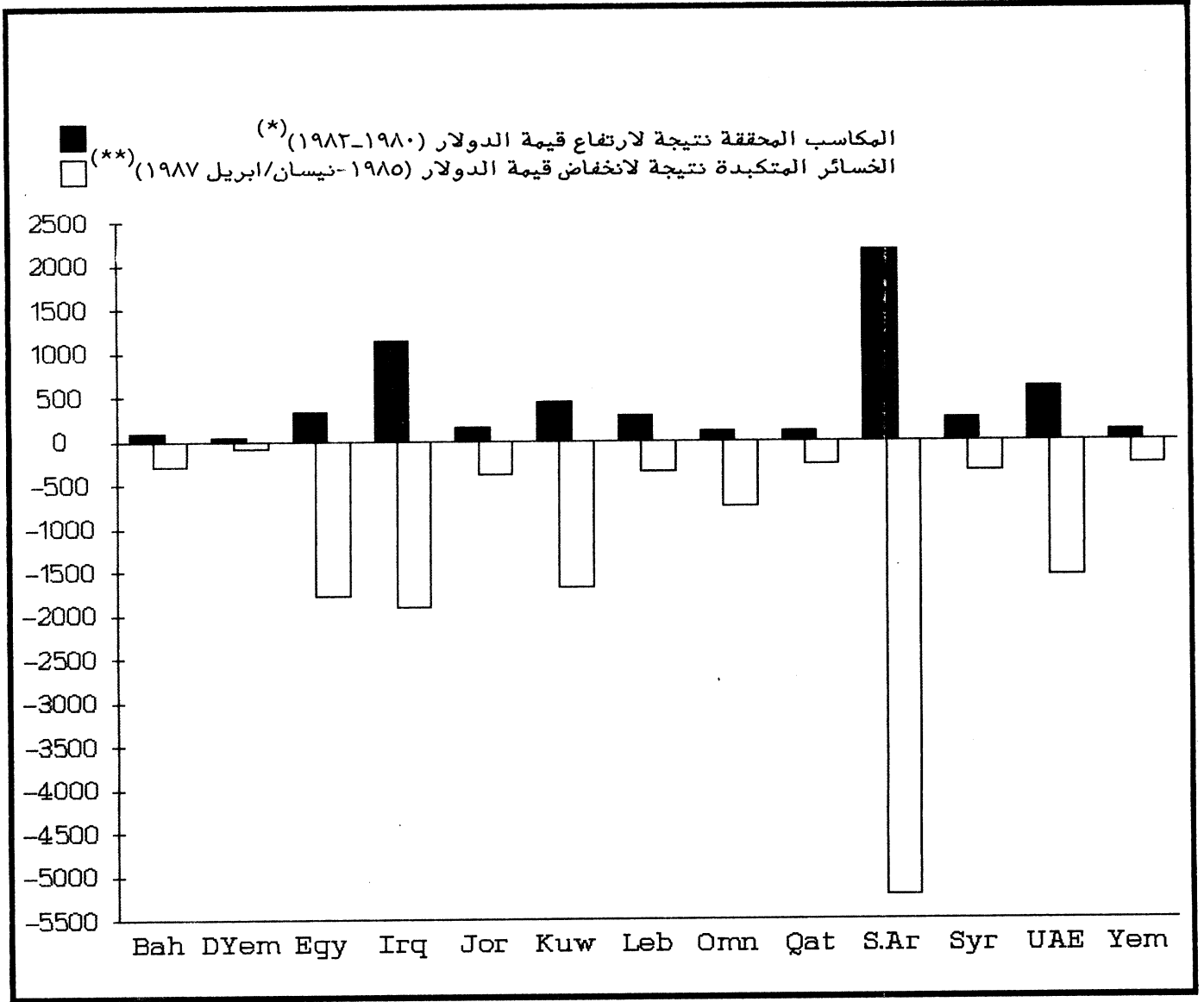
ولكن، حتى مع انخفاض المستوردات ذلك الانخفاض الكبير في عام ١٩٨٥ عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ يبقى الحجم الاجمالي للمستوردات كبيراً حيث يبلغ ٥٠ مليار دولار في السنة تقريباً. وبصفة خاصة فإن هذه القيمة هي من الضخامة بحيث تدعو الى الاهتمام ببحث مختلف مصادر الاستيراد في ضوء التقلبات العنيفة للعملات الرئيسية في السنوات الأخيرة. ومن المؤكد أن بلدان الاسكوا المستوردة سوف تعاني من الخسائر، أو ستحقق وفورات، من العملات الأجنبية وفقاً لما ستكون عليه قيمة الدولار زيادة أو نقصاناً، مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وخاصة المارك الألماني والين الياباني والجنيه الانكليزي، إذ أن المستوردات من بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحدة كانت تمثل ٦٣٣ في المائة من اجمالي مستوردات منطقة الاسكوا في عام ١٩٨٥، و ٧٧ في المائة من مستوردات المملكة العربية السعودية وحدها (أنظر الجدول ٧). ونظراً لأن البلدان المصدرة للنفط تحصل على إيراداتها النفطية بالدولار فإن المصدرين الرئيسيين الى هذه البلدان لها أهمية بالغة. ويبين الشكل ٧ والجدول ٧ حصص كل من الولايات المتحدة واليابان وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مستوردات منطقة الاسكوا في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥. ويلاحظ أن هيكل مصادر استيراد المنطقة قلماً يتأثر بالتغير في أسعار المستوردات أو في أسعار صرف العملات الأجنبية. فغالبيتها بلدان الاسكوا تعتمد اعتماداً شديداً على مصادر غير الولايات المتحدة لمستوردها؛ ولهذا أثر هام بالنسبة لما تتكبده هذه البلدان من خسائر، أو ما قد تحققه من مكاسب بالعملة الأجنبية نتيجة تغير أسعار صرف الدولار. ويبين الجدول ٧ أن حصص اليابان وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مجتمعة، في عام ١٩٨٥ كانت ٥٦ في المائة من مستوردات المملكة العربية السعودية و ٤١ في المائة من مستوردات مصر و ٥١ في المائة من مستوردات العراق و ٦٠ في المائة بالنسبة للكويت و ٦٤ في المائة بالنسبة لعمان و ٦٣ في المائة لقطر و ٥٩ في المائة للامارات العربية المتحدة.

ويبين الشكل ٨ (أنظر الجدول ٨) المكاسب والخسائر الممكنة من النقد الأجنبي على المستوردات نتيجة لتقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الين الياباني والعملات الأوروبية. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥، ارتفعت قيمة دولار الولايات المتحدة بنسبة ٩ في المائة تقريباً مقابل الين الياباني وبنسبة ١٥ في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وبنسبة ٢٥ في المائة مقابل المارك الألماني كما سبق أن ورد في الشكل ٢. وباستخدام حصص تلك البلدان من مستوردات الاسكوا في عام ١٩٨٠ (كما وردت في الجدول ٧)، وبافتراض أن وحدات حقوق السحب الخاصة، وهي سلة من العملات الرئيسية التي تشمل دولار الولايات المتحدة والين الياباني، تمثل بالتقريب، لدرجة معقولة، القيمة المتوسطة للعملات الأوروبية، رسم الشكل ٨ الذي يبين، بايجاز، ما تحقق من وفورات بالعملات الأجنبية على واردات البلدان المنتجة للنفط نتيجة لارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وفي عام ١٩٨٢ بالذات، كانت المملكة العربية السعودية هي البلد الذي حقق أكبر قدر من الاستفادة، وكانت قيمة المكاسب التي حققتها على المستوردات من اليابان وبلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، مجتمعة، ٢٣ مليار دولار بما يمثل ٨ في المائة من اجمالي المستوردات في عام ١٩٨٠. وحققت العراق ثاني أكبر قدر من المكاسب من العملات الأجنبية التي بلغت قيمتها، مجتمعة، ١٢ مليار دولار أي ما يمثل ٨٤ في المائة من اجمالي قيمة مستوردها، تليه الامارات العربية المتحدة بمكاسب قدرها ٦٠٠ مليون دولار (٧ في المائة من اجمالي المستوردات) ثم الكويت بمكاسب قيمتها ٥٤٠ مليون دولار (٧ في المائة من مستوردها).

الشكل ٧: توزيع المستوردات السلعية لمنطقة الاسكوا حسب المصدر



الشكل ٨: المكاسب والخسائر في العملة الاجنبية على المستوردات السلعية بسبب تقلبات سعر صرف الدولار، (بملايين الدولارات).



(*) استنادا الى حجم الواردات في عام ١٩٨٠
(**) استنادا الى حجم الواردات في عام ١٩٨٥

وفي المقابل يبدو الأثر السلبي لانخفاض قيمة الدولار في السنوات الأخيرة أكثر وضوحاً على الرغم من انخفاض مستوردات بلدان الاسكوا بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ باستثناء واردات كل من الأردن وعمان ومصر. وكان هذا يرجع، أساساً، الى أن قيمة الدولار قد انخفضت بدرجة أكبر بين بداية عام ١٩٨٥ ونيسان/ابريل ١٩٨٧ حيث كانت نسبة الانخفاض ٦٥ في المائة مقابل الين الياباني و ٦٢ في المائة مقابل المارك الألماني و ٢٧ في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. وطبقاً لحصص كل من اليابان وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي تشمل جمهورية ألمانيا الاتحادية، من المستوردات في عام ١٩٨٥، كما ترد في الجدول ٧ فإن الخسائر من العملات الأجنبية على الواردات من تلك البلدان بسبب انخفاض قيمة الدولار قد حسبت ودرجت في الجدول ٨. ومن أبرز أرقام هذا الجدول الرقم الممثل للخسائر الكبيرة التي تكبدتها المملكة العربية السعودية على مستورداتها من اليابان وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي بلغت، مجتمعة، ٥٢ مليار دولار أي ما يزيد عن ٢٢ في المائة من إجمالي الاستيراد. وبعبارة أخرى فإن المملكة العربية السعودية كانت ستوفر من قيمة وارداتها حوالي ٥ مليارات دولار سنوياً لو أن قيمة الدولار لم تنخفض. كذلك كانت خسائر البلدان الأخرى المنتجة للنفط كبيرة وبلغت ١٩ مليار دولار (١٩ في المائة من قيمة المستوردات) بالنسبة للعراق و ١٧ مليار دولار (٢٦ في المائة من المستوردات) للكويت و ١٦ مليار دولار (٢٣ في المائة من المستوردات) للامارات العربية المتحدة و ١٨ مليار دولار (١٣ في المائة من المستوردات) لمصر و ٧٥٠ مليون دولار (٢٥ في المائة من المستوردات) لعمان و ٣٠٠ مليون دولار (٢٢ في المائة من المستوردات) لقطر. وكان أكبر التغيرات التي حدثت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ زيادة صادرات اليابان الى منطقة الاسكوا زيادة ملحوظة وتعرض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة الى خسائر في العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض قيمة الين قد ارتفعت مؤخراً ارتفاعاً كبيراً مقابل الدولار، بلغت قيمة هذه الزيادة في كل بلد من البلدان، باستثناء مصر، زهاء خمس القيمة الإجمالية لمستورداتها أو ما يزيد على ذلك.

باء - أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على عوائد الاستثمارات الخارجية

إن المخاطر التي تنطوي عليها التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية تتجاوز الخسائر المرتبطة باستيراد السلع والخدمات. ففي عام ١٩٨٦، كان إجمالي العائدات بالدولارات على الاستثمار في العملة، مقيساً من وجهة نظر صاحب الاستثمارات الدولارية، اذا كانت دولاراته قد استثمرت في الفرنكات السويسرية والين الياباني والمارك الألماني بعائد متوسط نسبته ٣٤ في المائة يزيد بمقدار خمسة أمثال عما كان سيتحقق له إذا استثمرت أمواله في الدولار ذاته، أي بعائد متوسط نسبته ٦ في المائة. وبقدر ما كانت الأصول السائلة التي تملكها بلدان الاسكوا في الخارج، ومعظمها تملكه دول الخليج، مستثمرة على شكل دولارات، بقدر ما كان حجم خسائرها على استثمارات العملة كبيراً بالنظر الى ما لهذه البلدان من أصول أجنبية ذات قيمة كبيرة. والأسوأ من هذا أن قيمة ما تملكه هذه البلدان من أصول بالدولار وقيمة الجزء الدولارى من احتياطياتها الدولية قد نقصتا كثيراً، مقيسة بالعملات الرئيسية الأخرى غير الدولار. غير أن هناك من الدلائل ما يشير الى أن بعض بلدان الاسكوا التي تملك أصولاً سائلة في الولايات المتحدة قد أعادت ايداع بعض هذه الأصول في بلدان صناعية أخرى وخاصة اليابان. وخلال الربع الثاني من عام ١٩٨٦ سحبت بلدان الأوبك، ومعظمها بلدان في منطقة الاسكوا، ودائع قيمتها ٦ مليارات دولار من الولايات المتحدة وأعدت استثمارها في أماكن أخرى (١).

جيم - الأثر على العملات الوطنية

علاوة على ما تقدم فإن انهيار أسعار النفط وسعر صرف دولار الولايات المتحدة قد أجبر بلدان الاسكوا، وخاصة البلدان المنتجة للنفط، على تخفيض قيمة عملاتها ضمن تعديلات أخرى اتخذتها على أثر الصدمات الخارجية مما أدى الى زيادة ارتفاع تكاليف وارداتها. وعلى سبيل المثال فإن الريال السعودي قد خفضت قيمته في ١ حزيران/يونيو ١٩٨٦ بنسبة ٢٧٥ في المائة (لتصبح ٢٧٥ ريال للدولار الواحد). كذلك خفض اليمن قيمة ريالته بنسبة ١٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (ليصبح ٧٢٥ ريال للدولار الواحد) وذلك لأسباب مختلفة من بينها انخفاض المساعدات والتحويلات النقدية من بلدان الخليج النفطية الرئيسية في المنطقة انخفاضاً حاداً. وقد استمر منذ ذلك الوقت خفض قيمة الريال على مراحل الى أن أصبحت ١٠٥ ريال للدولار الواحد. ومن بين البلدان الأخرى في منطقة الاسكوا التي عمدت الى خفض قيمة عملاتها بدرجات متفاوتة في عام ١٩٨٦ الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، في حين تحمل كل من الأردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر الصدمة النفطية العكسية دون اللجوء الى خفض قيمة العملة. غير أن العملات المعتمدة على دولار الولايات المتحدة قد نقصت قوتها الشرائية، مثلما نقصت القوة الشرائية للدولار، بالرغم من عدم خفض قيمتها الاسمية.

وتتمثل المخاطر المحتملة لخفض قيمة العملة في تراكم ما قد يسببه هذا الخفض من خلل في التوازن ومنها تدهور الشروط التجارية، والمضاربة بالعملات، وهروب رأس المال. وقد يؤدي هذا، بالتالي، الى زيادة العجز في الحساب الجاري، مما قد يضطر البلد المعني الى قبول جولة أخرى من تخفيض العملة، والمضاربة في العملات مع ما تنطوي عليه هذه المضاربة من زعزعة للاستقرار، وهروب رأس المال، والضغط من جديد على رصيد الحساب الجاري.

دال - الحاجة الى تحسين إدارة حافظات الاوراق المالية

لا بد وأن ينتهي التحليل السابق الى طرح سؤال أساسي عن أفضل طريقة للتكيف مع التغيرات السريعة والمستمرة في أسعار صرف العملات الرئيسية بحيث يقل الى أدنى حد ممكن الأثر السلبي لانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة على العائدات، وهو الذي تسدد به قيمة النفط المصدر. ويبدو أنه ليس ثمة من مجال واسع لتغيير مصادر الاستيراد تبعاً لتقلبات أسعار الصرف. فتغيير هذه المصادر قد لا يكون أمراً عملياً بل قد يكون محفوفاً بالمخاطر بالنظر الى أن أسواق العملة الدولية تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار وبصعوبة التنبؤ بما قد يحدث فيها من تغييرات. وقد يتضح أن قطع روابط طويلة الأجل مع موردي السلع والخدمات ذات النوعية المألوفة، بغية تحقيق مكاسب قصيرة الأجل ومحفوفة المخاطر سيكون تصرفاً غير سليم بل وقد يأتي بنتائج عكسية إذا ما عادت حركة العملة فعمت اتجاهها فجأة. وينبغي أن يوضع في الاعتبار، بالإضافة الى هذا، أن المخاطر التي تنطوي عليها أسعار الصرف هي سلاح ذو حدين. وحتى وقت قريب كان الاقتصاد العالمي يعاني من مشكلة زيادة قيمة الدولار بينما كانت المنطقة تحقق مكاسب نتيجة لقوة مركز الدولار. وقد تكون المكاسب والخسائر قد تعادلت على الأجل الطويل خلال حركة العملات الدولية الرئيسية.

غير أنه يبدو أن هناك مجالاً لجعل إدارة حافظات الأوراق المالية والاحتياطيات الدولية أكثر رشاداً وذلك من أجل تقليل تآكل قيمها إلى أدنى حد وزيادة العائد من استثمارات العملة إلى أقصى حد. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اكتساب الخبرة المالية وبناء الطاقة الإدارية بما يسمح بالاستجابة، بسرعة ومرونة، لما يحدث في الأسواق من تغيرات سريعة، وذلك من أجل الوصول إلى المزيج الأمثل من ودائع العملات الأجنبية والأصول ذات الأجل القصير، والأصول طويلة الأجل، ومكونات الاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية، ثم الاحتفاظ بذلك المزيج. إن ما يحدث من تغيرات جذرية وصدمة خارجية قوية يرجع، في الغالب، إلى نمو أسواق رأس المال العالمية بشكل لم يسبق له مثيل. ويقدر أن الحجم الهائل لحركة رأس المال الدولي في السنوات الأخيرة كان يزيد عن حجم التجارة العالمية بما يتراوح بين ١٠ أمثال و ٢٥ مثلاً^(١)، وذلك رغم زيادة حجم التجارة الدولية بسرعة معقولة. وعلاوة على هذا فإن التدفقات المالية الخاصة قد زادت زيادة كبيرة، مقارنة بالتدفقات الرسمية التي ركبت حركتها، ويتم ذلك بشكل خاص من خلال وساطة المصارف التجارية^(٢). وعندما يكون الاقتصاد مفتوحاً وشديد التأثير بأسواق رأس المال الدولي، كما هو الحال الآن بالنسبة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويكون الأمر متعلقاً بمصير رؤوس أموال كبيرة تفيض عن الحاجة ويعاد تداولها، لا تبقى ثمة حاجة إلى تأكيد أهمية تطوير وزيادة القدرة المالية على التكيف بفعالية مع التغيرات المتسارعة في أسواق رأس المال الدولي، وذلك كعنصر أساسي من عناصر الاستراتيجية الإنمائية.

(١) Pennant-Rea, R. "Everybody's Business: International Monetary Reform, a Survey", The Economist, 5 October 1985.

مذكور في الدراسة أن الحجم التقديري لحركة رأس المال الدولي في عام ١٩٨٤ كانت تتراوح بين ٢٠ ترليون و ٥٠ ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، في حين قدر الحجم الإجمالي للتجارة بما يقرب من ٢ ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٢) Llewellyn, D.T., "The International Monetary Systems Since 1982: Structural Change and Financial Innovation", in Posner, M. (ed.), Markets and Authorities: International Monetary Adaptation, 1972-1985, Washington, D.C.,: IMF, 1986.

رابعاً - أثر تغير أسعار النفط على العائدات النفطية

يعدّ سعر النفط محددًا أساسيًا لمقدار العائدات النفطية. ويبدو أن التوصل إلى السعر الذي يحقق أكبر قدر من عائدات النفط عبر الزمن يكتنفه الكثير من المشكلات التي ترجع، بتعبير أخف، إلى زُبئية أسواق النفط وعدم استقرارها وإلى تفاوت هياكل التكلفة بالنسبة للمعروض حالياً من النفط.

الف - حصة بلدان الاسكوا الاعضاء في الأوبك في سوق النفط

ان بلدان الاسكوا الاعضاء في الأوبك تجد نفسها أمام خيارين: إما رفع الأسعار وتقليل حصتها في السوق أو خفض الأسعار وزيادة حصتها في السوق. وقد أدت زيادة الأسعار مرتين في السبعينيات إلى تقليل الطلب على النفط من خلال اجراءات حفظ الطاقة ويجاد بدائل للنفط، مما أدى إلى «التخمة» والكساد. وقد ظلت الأسعار مرتفعة حتى وقت قريب بسبب خفض بلدان الأوبك لانتاج النفط خفضاً كبيراً. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ لم تنخفض حصة بلدان الأوبك في الانتاج العالمي إلا انخفاضاً طفيفاً، أي من ٥٣ في المائة إلى ٤٧ في المائة، في حين ظلت حصة بلدان الاسكوا المنتجة للنفط ثابتة عند ٢٧ في المائة. وبعد ذلك حصل التغيير، فمنذ عام ١٩٧٩ انخفضت حصة بلدان الأوبك انخفاضاً حاداً إلى ٢٨ في المائة. رافقه انخفاض حاد في حصة بلدان الاسكوا حيث وصل إلى ١٦ في المائة في أواخر عام ١٩٨٥. وفي أعقاب القرار الذي اتخذته منظمة الأوبك في عام ١٩٨٦ باستعادة حصتها العادلة في السوق زادت حصة الأوبك إلى ٣٠ في المائة، كما زادت حصة الاسكوا إلى حوالي ٢٠ في المائة. والواقع أن انتاج الأوبك كان قد خُفض بنسبة ٤٨ في المائة، كما خُفض انتاج منطقة الاسكوا بنسبة ٥١ في المائة، بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ (انظر الشكل ٩ والجدول ٩). ويتضح أيضاً من الشكل ١٠ (الجدول ١٠) أن الانخفاض السريع في حصة منطقة الاسكوا في انتاج العالم من النفط في النصف الأول من الثمانينيات كان يرجع في معظمه إلى خفض المملكة العربية السعودية لانتاجها خفضاً كبيراً.

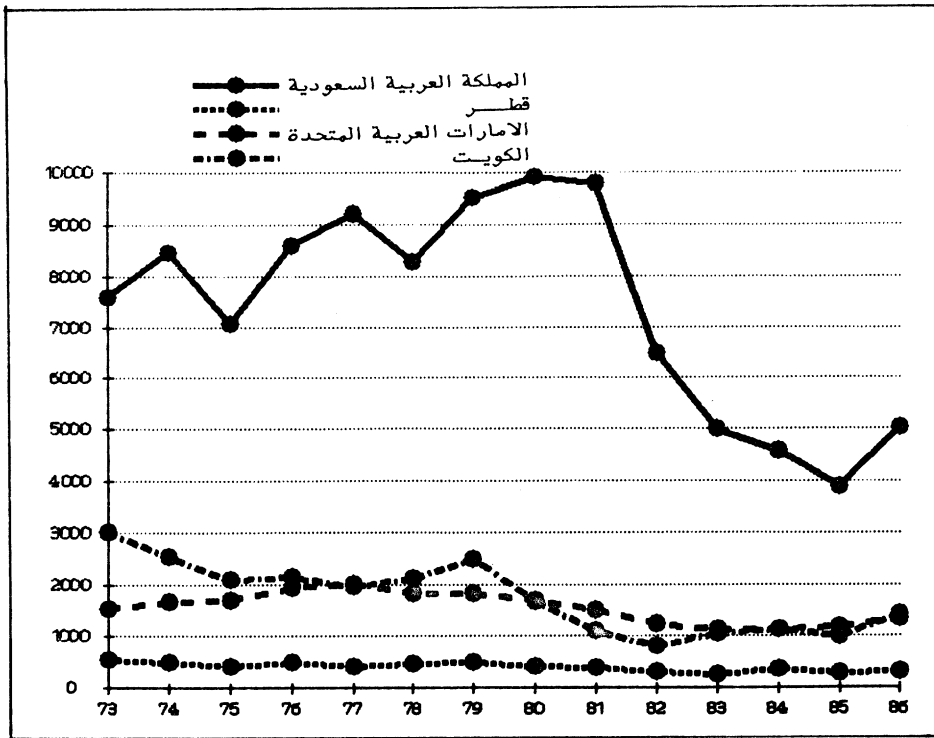
باء - آثار أنماط بديلة لتغير سعر النفط

ان السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت البلدان المنتجة للنفط ستصبح في وضع أفضل بالنسبة لتدفق العائدات إذا كانت أسعار النفط قد زادت زيادات تدريجية منتظمة بدلاً من التقلبات العنيفة التي شهدتها منذ عام ١٩٧٣. وتبحث الفقرات القادمة بمزيد من التفصيل آثار أنماط بديلة لتغير الأسعار على العائدات، وذلك باللجوء إلى افتراضات تنطوي على شيء من الشدة.

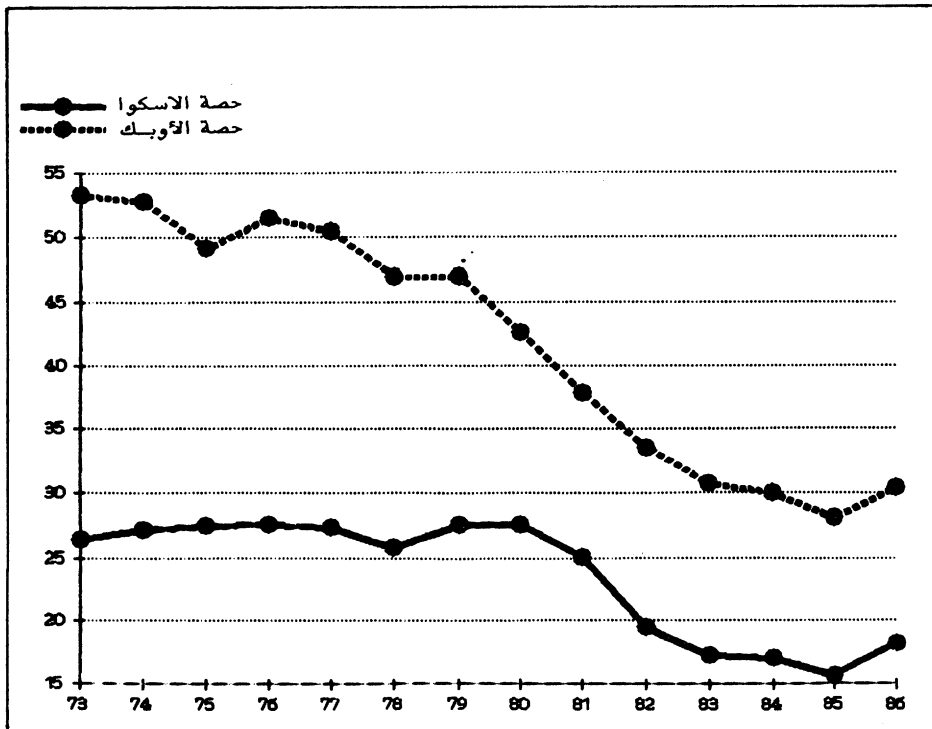
١- إيرادات النفط بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية

يتضمن الشكل ٤ مقارنة لأسعار النفط، للفترة ١٩٧٤-١٩٨٦ التي يمثلها سعر النفط «العربي الخفيف بكثافة ٣٤ درجة»، وذلك بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية. وقد حسبت الأسعار بقيمتها الحقيقية بوحدات حقوق السحب الخاصة بعد استبعاد أثر التضخم باستخدام معدل التضخم السنوي في البلدان

الشكل ٩: انتاج النفط في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا (١٩٧٣-١٩٨٦)



الشكل ١٠: حصة الاسكوا وحصة الأوبك في الانتاج العالمي من النفط ١٩٧٣-١٩٨٦



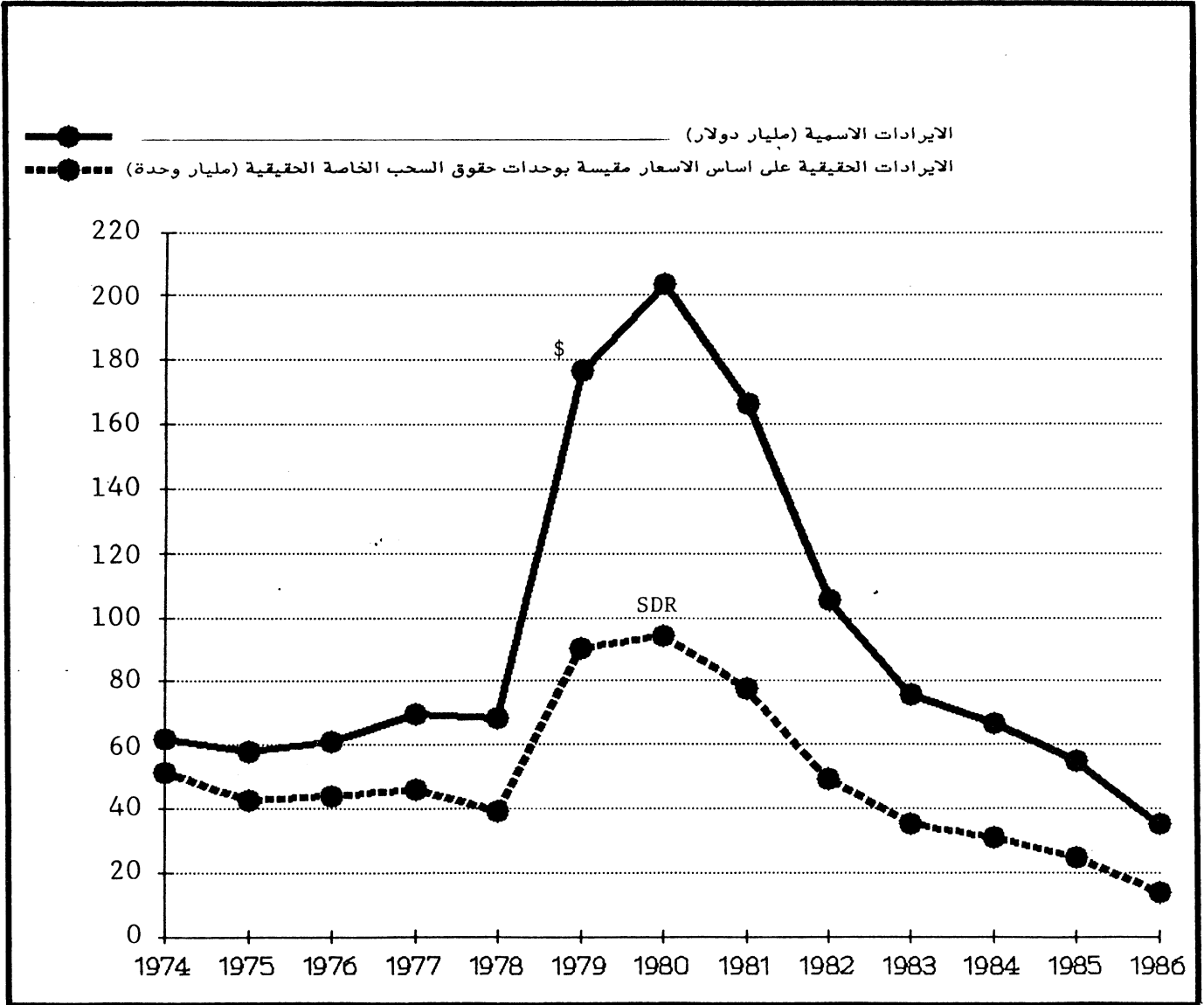
الصناعية الغربية ككل. وباستخدام كل من هاتين السلسلتين من الأسعار مع أرقام إجمالي صادرات منطقة الاسكوا من النفط يمكن تحديد الإيرادات الفعلية التقريبية سواء بالقيمة الاسمية لدولارات الولايات المتحدة أو بالقيمة الحقيقية. ويرد في الشكل ١١ (أنظر الجدول ٤ والجدول ١١) رسم بياني للإيرادات الاسمية بدولارات الولايات المتحدة وللإيرادات الحقيقية بوحدات حقوق السحب الخاصة. ويعكس الفرق بين الخطين البيانيين فروقات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة ووحدة حقوق السحب الخاصة، كما يعكس تضخم وحدة حقوق السحب الخاصة ذاتها الذي يعبر عنه معامل تقليص الناتج القومي الإجمالي للبلدان الصناعية. وكما يتضح من الشكل ١١ والجدول ١١ (ب) فإن الإيرادات الحقيقية لم تزد عن ٥٢ في المائة تقريبا من الإيرادات الاسمية الفعلية خلال الفترة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٦ بأكملها.

٢- أثر الزيادة التدريجية في سعر النفط على الإيرادات

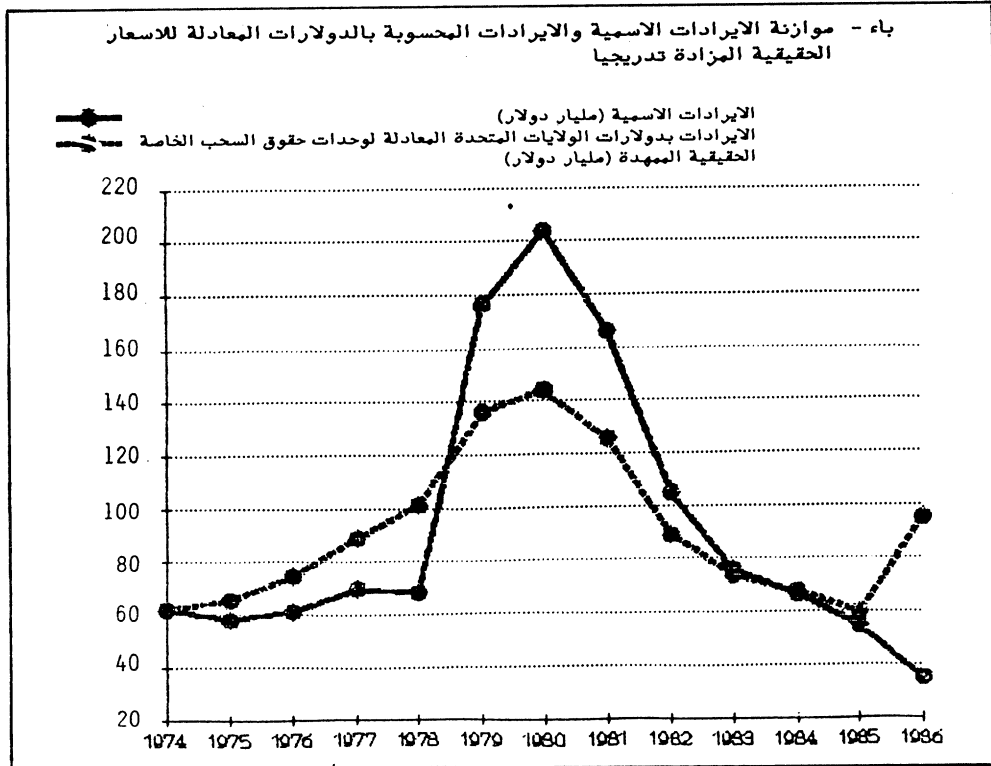
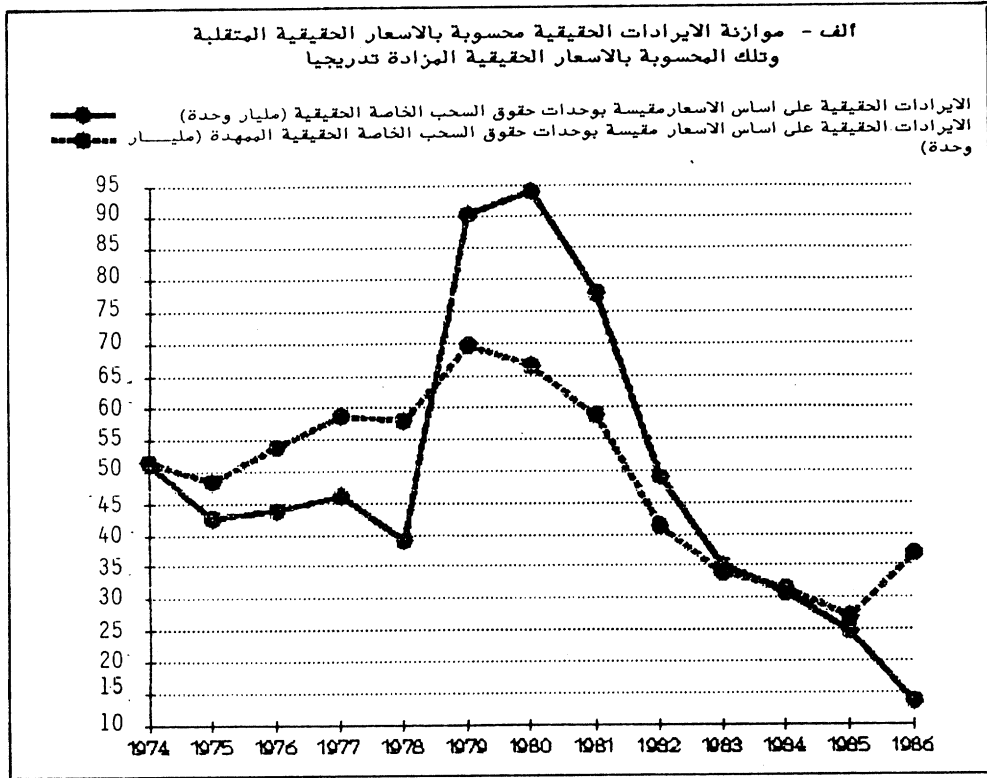
سيفترض أولا أن سياسة بلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك كانت تتركز على زيادة الأسعار بالقيمة الحقيقية تدريجيا وبطريقة يمكن التنبؤ بها وعلى جعل العرض قادرا على تلبية الطلب العالمي على النفط، في ظروف ظهور موردين جدد في محاولة لجعل سعر النفط متغيرا مستقلا. وسيبحث في ضوء هذا الافتراض ما كان سيحدث لحجم الإيرادات للفترة بأكملها. والواقع أنه نظراً لشدة تقلبات أسعار النفط، لم تنجح الطرق الإحصائية التي اتبعت (المنحنى الأساسي ومستقيم الانحدار) في إيجاد علاقة مقبولة بين أسعار النفط والزمن بحيث تكون هذه الأسعار دالة للزمن. ثم استخدمت طريقة بسيطة عن طريق حساب السعر التقديري المتوسط مقيسا بوحدة حقوق السحب الخاصة للفترة بأكملها. وكان السعر المتوسط حوالي ١١٧٦ وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لعام ١٩٧٠. وتم بعد ذلك الوصول الى زيادة ثابتة متوسطة قدرها ٣٧٣.٠ من وحدة حقوق السحب الخاصة بما يمثل الزيادة السنوية التدريجية طبقا للافتراض. وبعد ذلك استخدمت أسعار النفط المحسوبة بالقيمة الحقيقية لوحدة حقوق السحب الخاصة من أجل حساب مجموع الإيرادات بالقيمة الحقيقية للفترة مع افتراض أن الكميات السنوية لصادرات النفط تتماشى مع حجم الطلب العالمي. وكان مجموع الإيرادات الإجمالية المحسوبة بهذه الطريقة يساوي، تقريبا، مجموع الإيرادات الحقيقية الإجمالية للفترة كما ترد في الشكل ١٢ (f) والجدول ١١ (f). وبعد ذلك حسبت الإيرادات النفطية بدولارات الولايات المتحدة، المكافئة للإيرادات المحسوبة على أساس الأسعار الحقيقية المقيمة بوحدة حقوق السحب الخاصة. وهنا أيضاً كان المجموع قريبا من مجموع الإيرادات النفطية الفعلية التقديرية بالقيمة الاسمية لدولارات الولايات المتحدة، وذلك كما هو مبين في الشكل ١٢ (ب) والجدول ١١ (f).

من المعروف أن تأثير قوى السوق لا يكون بهذا الشكل. غير أن المسألة تنحصر في تقصي أبعاد فرضية هي أنه لو كانت زيادة أسعار النفط بالقيمة الحقيقية زيادة تدريجية هي السياسة التي اتبعتها بلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك، وأن هذه السياسة كانت ناجحة، فعندها تكون بلدان الاسكوا قد حققت نفس القدر من الإيرادات في الفترة قيد البحث. والواقع أن المبالغ الكبيرة غير المتوقعة التي دفعتها البلدان المستوردة للنفط كانت بمثابة صدمة لهذه البلدان مثلما كانت بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ذاتها، الى حد ما، إذا ما أخذ في الاعتبار أن قدرة البلدان المصدرة للنفط على الاستيعاب محدودة. لذلك فإن الهدف يتمثل في إثبات أهمية التركيز على تحقيق استقرار الأسعار واقناع البلدان المصدرة للنفط بجعل استقرار الأسعار حجر الزاوية في سياستها وذلك بالتعاون الى أقصى درجة ممكنة مع البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في الأوبك.

الشكل ١١: مقارنة إيرادات النفط الاسمية والحقيقية



الشكل ١٢: مقارنة الإيرادات النفطية الاسمية والحقيقية للاسكوا مع تلك المبنية على الاسعار الحقيقية، الفعلية والمزادة تدريجيا



٣- أسعار النفط الافتراضية والفعلية

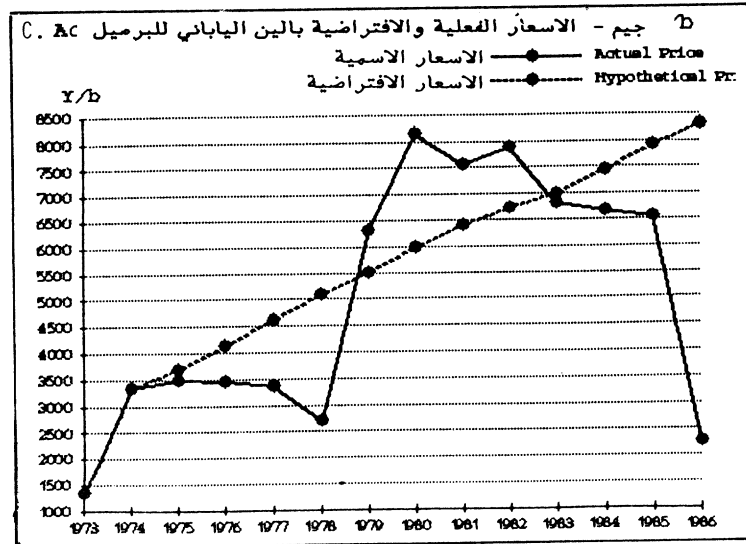
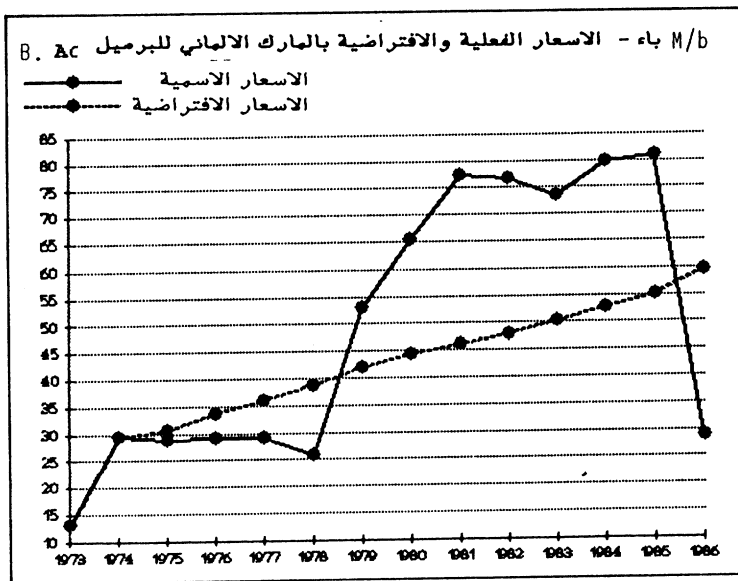
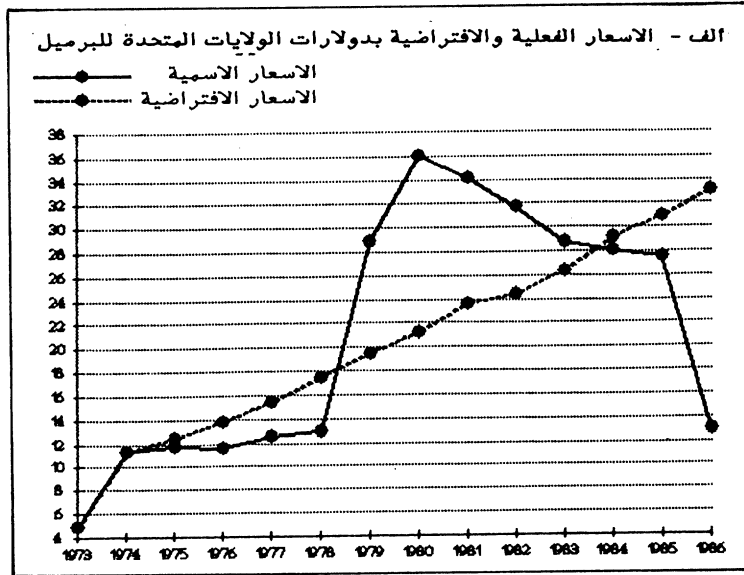
يمكن قياس آثار النمط البديلة لتغير أسعار النفط، التي تشمل افتراضات تتعلق بإنتاج النفط وتصديره، بطريقة أخرى تعتمد على مقارنة أسعار وإيرادات افتراضية للنفط بالقيمة الاسمية للإيرادات الفعلية. ويحدد في هذه الطريقة اتجاه افتراضي لأسعار النفط من عام ١٩٧٤، كسنة أساس، يعتمد على ربط هذه الأسعار بمعدلات الزيادة الاسمية للناتج القومي الاجمالي (معدل التضخم ومعدل الزيادة الحقيقية في الناتج) لكل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان. فإذا زادت أسعار النفط بالقيمة الحقيقية زيادة تدريجية فإن معدلات الزيادة الاسمية للناتج القومي الاجمالي لكل من هذه البلدان تكون مقياساً مناسباً لهذا الاتجاه. وبعد ذلك، حسب، استناداً الى اتجاه افتراضي للأسعار مشتق من الخطوة السابقة، تدفقات الإيرادات الافتراضية للنفط في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦، وهي تدفقات مناظرة لما وضع من افتراضات بديلة عن حجم الصادرات النفطية لبلدان الاسكوا خلال تلك الفترة. وبعد ذلك قورنت الإيرادات الافتراضية بالإيرادات الفعلية لكل بلد من بلدان منطقة الاسكوا المنتجة للنفط. ومن الواضح هنا أنه ينبغي تفسير النتائج بحذر شديد واعتبارها، في أحسن الأحوال، قيماً قريبة من القيم الحقيقية، غير المعروفة، وذلك بالنظر الى أن الافتراضات مبسطة وطريقة الحساب تقريبية.

ويبين الشكل ١٣-١ (الجدول ١٢) حركة أسعار النفط الحقيقية بالدولار مقارنة بالاتجاه الافتراضي لأسعار النفط المعتمد على معدلات النمو الاسمية للناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة. كما ويتضح من هذا الشكل أن خط أسعار النفط ظل تحت خط الاتجاه حتى حدوث الصدمة النفطية الثانية قبيل عام ١٩٧٩، حيث ارتفع فجأة ارتفاعاً كبيراً عن خط الاتجاه في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ثم أصبح تحت خط الاتجاه، مرة أخرى وبسرعة، في عام ١٩٨٤. ومع انخفاض الأسعار الى ما دون خط الاتجاه، وانخفاض إنتاج بلدان الاسكوا المصدرة للنفط الى ما يقل كثيراً عما كان عليه في عام ١٩٧٩ (انظر الشكل ١٠) انخفضت إيرادات غالبية بلدان الاسكوا المصدرة للنفط الى أقل من الإيرادات الافتراضية كما هو مبين أدناه بالنسبة لكل بلد على حدة. وعلاوة على هذا فإن الليونة الحالية للسوق تشير الى أن الاحتمال الأرجح سيكون بقاء خط الأسعار عند مستوى يقل كثيراً عن خط الاتجاه حتى بداية التسعينيات.

فاذا سلط الضوء على أسعار النفط الفعلية بالمارك الألماني، مقارنة مع خط اتجاه يرتبط بمعدلات النمو للناتج القومي الاجمالي الاسمي لألمانيا الاتحادية (الشكل ١٣-ب)، فإنها تبين نمطاً للتغير عبر الزمن يماثل نمط تغير أسعار النفط بدولار الولايات المتحدة، فيما عدا أن الفرق بعد عام ١٩٧٩ بين خط الأسعار الفعلية وخط الاتجاه كان في حالة ألمانيا الاتحادية أكبر منه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن خط الأسعار الفعلية قد انخفض عن خط الاتجاه بعد بضع سنوات بأكثر مما كانت الحال عليه بالنسبة للولايات المتحدة، أي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. ويعزى الكثير من الفرق في الرقم بقوة الدولار في السنوات الأخيرة حتى عام ١٩٨٥، الأمر الذي يعني أن جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تستفد من انخفاض أسعار النفط إلا بعد عام ١٩٨٥.

والصورة التي تقدمها أسعار النفط الفعلية، وخط الاتجاه بالين الياباني (الشكل ١٣-ج) هي صورة مماثلة. غير أنه بالنظر الى أن زيادة قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل الين (بنسبة ١٤ في المائة) كانت

الشكل ١٣: اسعار النفط الفعلية والافتراضية بالدولار والمارك الالمانى والين الياباني



أقل كثيرا من زيادتها مقابل المارك الألماني (بنسبة ٤٠ في المائة) بين نهاية عام ١٩٨١ ونهاية عام ١٩٨٤، بالإضافة الى أن معدلات زيادة الناتج القومي الاجمالي لليابان كانت مرتفعة نسبيا، بدأت أسعار النفط بالين الياباني في الانخفاض الى أقل من خط الاتجاه في عام ١٩٨٣ قبل الولايات المتحدة أو بالمارك الألماني بفترة طويلة وكان الفرق بين الخطين هو أقل فرق في الحالات الثلاث بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣. أما في عام ١٩٨٦ فإن الفرق بين الخطين كان أكبر فرق في الحالات الثلاث مما يعكس ارتفاعا حادا في قيمة الين مقابل دولار الولايات المتحدة وبدرجة أقل مقابل المارك الألماني.

وبتقصي ما كان يمكن أن يحدث لايرادات النفط لبلدان الاسكوا المصدرة للنفط لو ازداد سعر النفط تدريجيا، مواكباً زيادة معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الاسمي للولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩، فقد كان من الممكن نظرياً أن يؤدي الارتفاع التدريجي في أسعار النفط الى الحد من الطلب بدرجة كبيرة، وهو ما لوحظ في أعقاب صدمة النفط الثانية. غير أنه حتى مع أسعار أكثر استقراراً، فقد كان من المحتمل أن يكون الانخفاض في الطلب معتدلاً الى حد معقول. وكثيرا ما يذكر رفع القيود عن أسعار الغاز في الولايات المتحدة كمثال توضيحي لما كان سيحدث لانتاج النفط نتيجة لتطورات أخرى غير أنماط التغيير في أسعار النفط. وفي الواقع فإنه بسبب عدم التيقن من ردود الفعل المباشرة للطلب على النفط نتيجة أسعار للنفط تتزايد بانتظام، فقد وضعت بعض الافتراضات البديلة لحجم صادرات البلدان المصدرة للنفط مرافقة لاتجاه أسعار النفط، وذلك وفق السيناريوهات التالية:

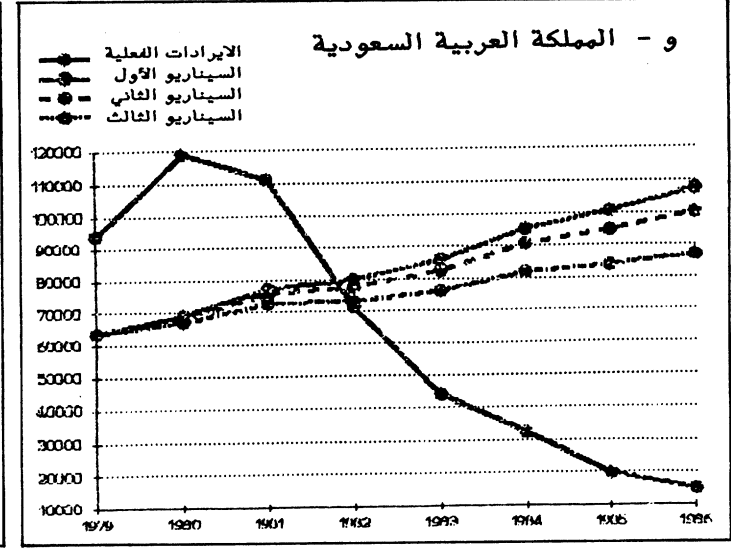
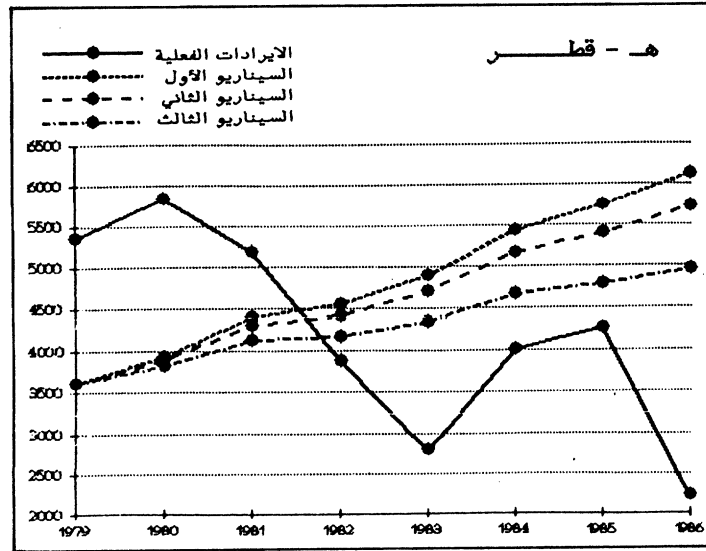
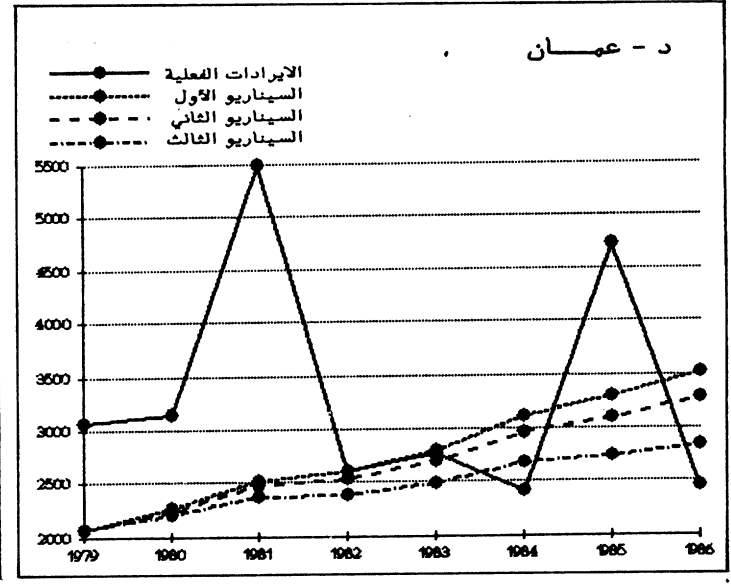
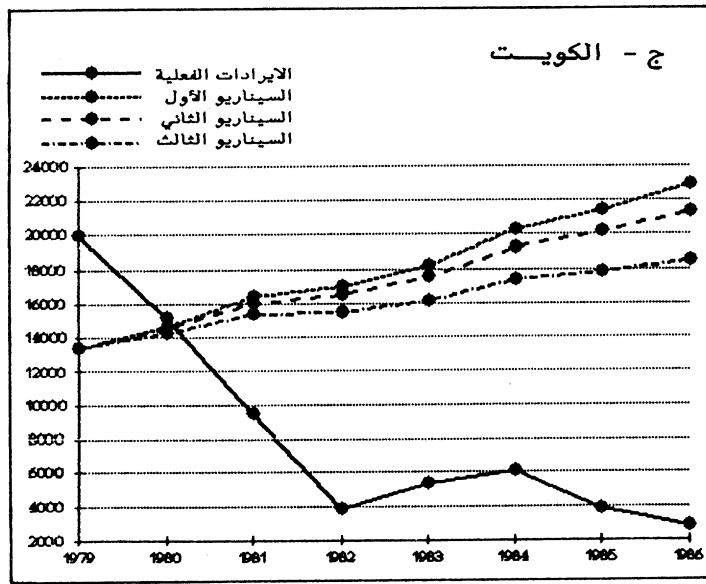
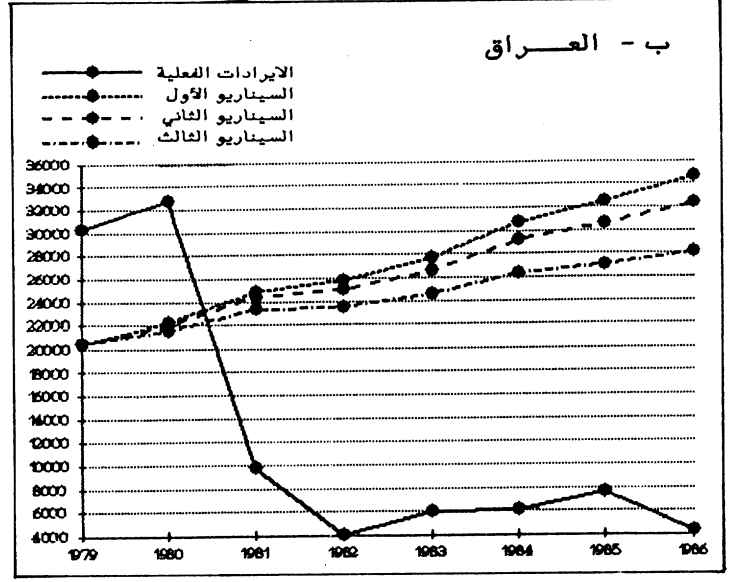
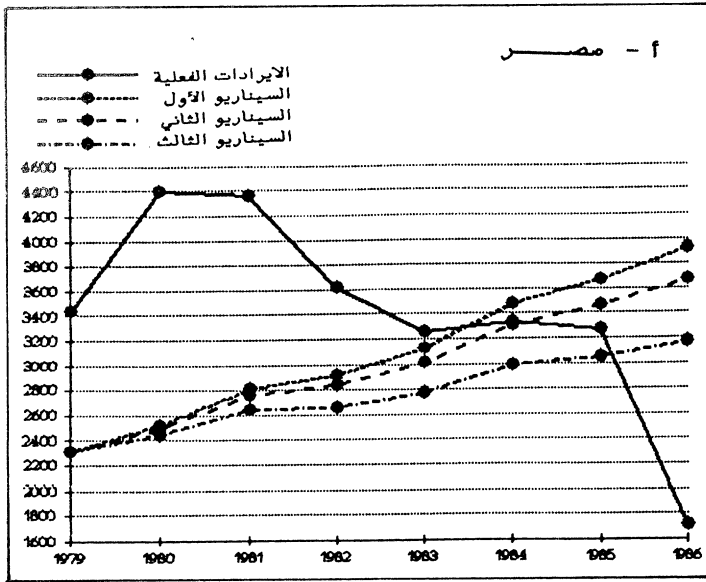
السيناريو الأول: بقاء حجم صادرات النفط ثابتا عند المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٧٩؛

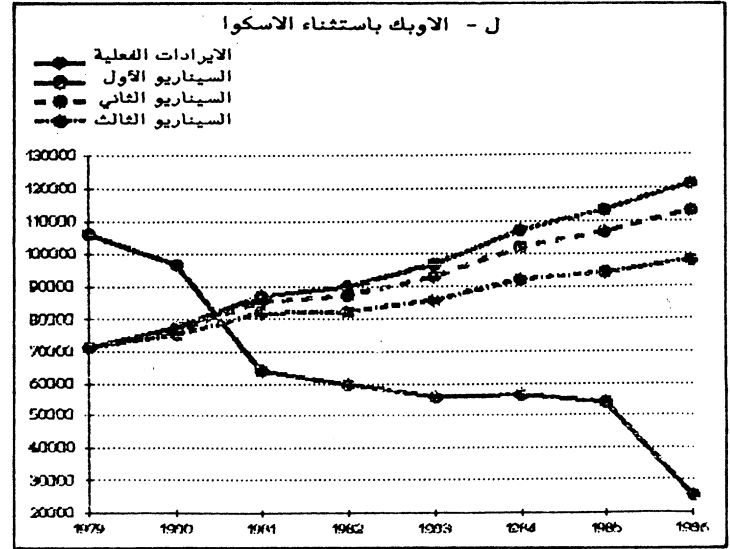
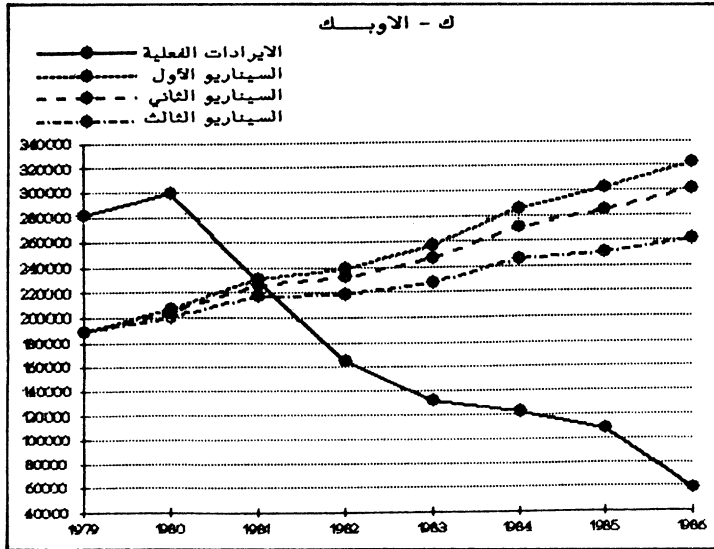
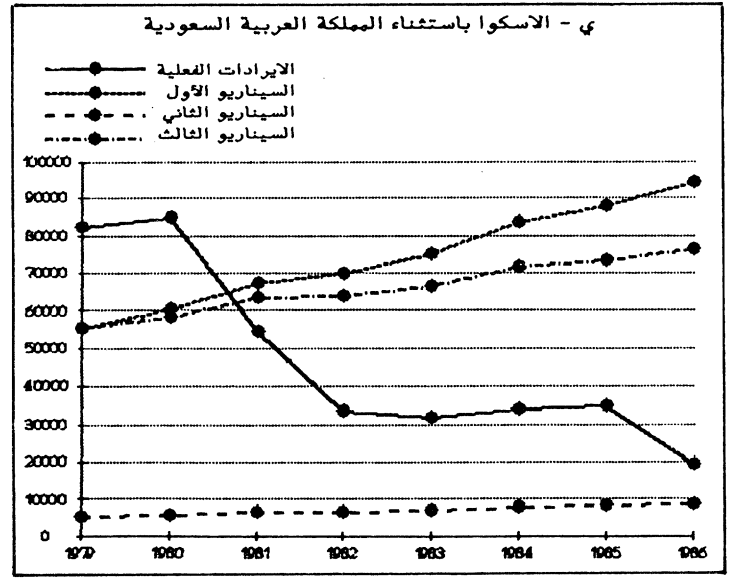
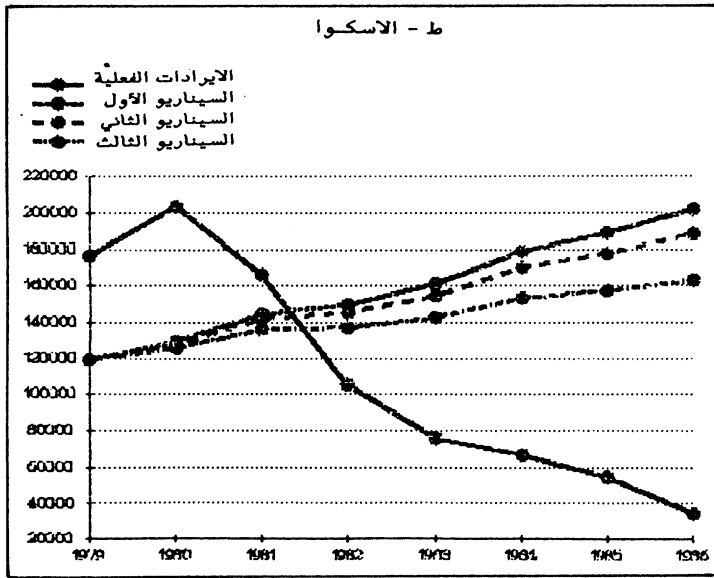
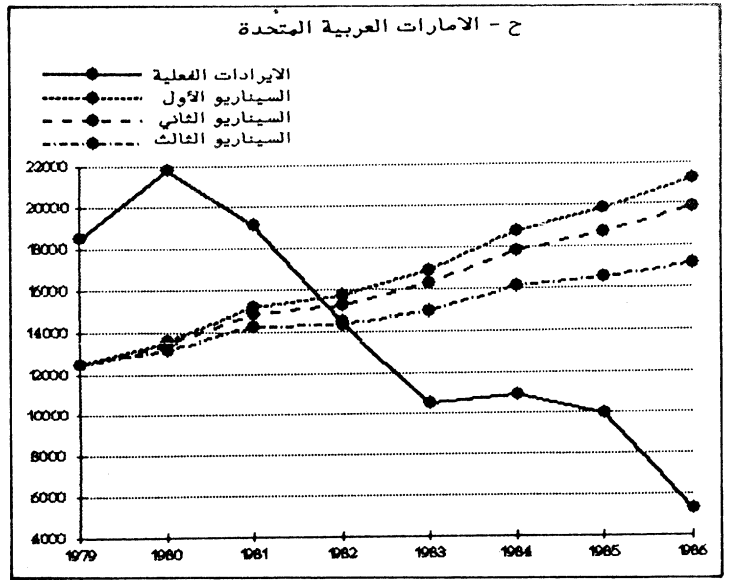
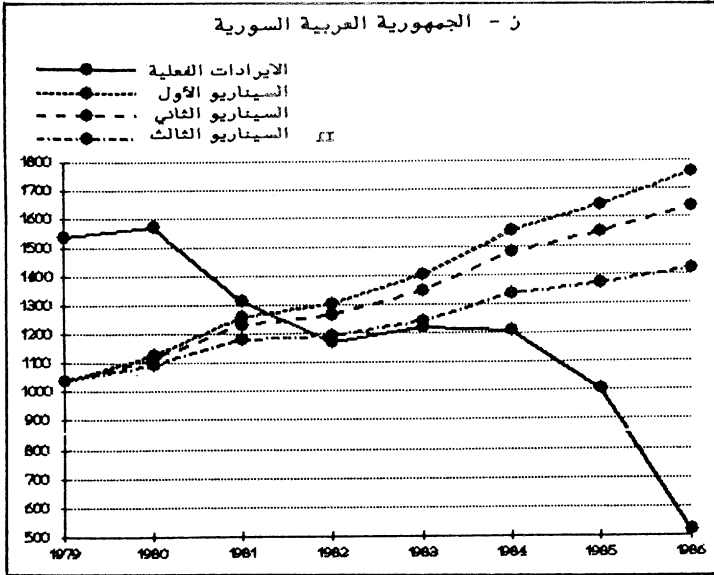
السيناريو الثاني: انخفاض حجم صادرات النفط بنسبة ١ في المائة في السنة عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٧٩؛

السيناريو الثالث: انخفاض حجم صادرات النفط بنسبة ٣ في المائة في السنة عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٧٩.

وقد افترضت أولاً النسبة المئوية للانخفاض العام في حجم الصادرات. وبعد ذلك حسبت ايرادات النفط الافتراضية كحاصل ضرب أسعار النفط المحددة بالدولار حسب خط الاتجاه، بالكميات الافتراضية لصادرات النفط التي تحددها السيناريوهات الثلاثة، في حين قدرت ايرادات النفط الفعلية التقريبية بضرب أسعار النفط الفعلية بكميات الصادرات الفعلية. ويمثل الشكل ١٤ (الجدول ١٣) رسماً بيانياً لايرادات النفط الفعلية مقارنة بايرادات النفط الافتراضية التي حددت من السيناريوهات الثلاثة وذلك من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٥ ولكل بلد من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الاسكوا على حدة، وكذلك في منطقة الاسكوا ككل، وفي منطقة الاسكوا باستثناء المملكة العربية السعودية، وفي البلدان الأعضاء في الأوبك باستثناء البلدان الأعضاء في الاسكوا. ولما كانت صادرات المملكة العربية السعودية من النفط تمثل أكثر من ٥٣ في المائة من اجمالي صادرات منطقة الاسكوا منه في عام ١٩٧٩ وما بعده، فإن هذا يفسر الجزء الأكبر من التقلبات الشديدة في حجم صادرات منطقة الاسكوا من النفط باعتبار ان المملكة العربية السعودية كانت تقوم بدور «المنتج الموازن» في منظمة الأوبك. ولذلك فإنه من المنطقي أن

الشكل ١٤: الإيرادات النفطية التقريبية الفعلية والافتراضية لمنطقة الاسكوا، ١٩٧٩-١٩٨٦ (بملايين الدولارات)





تستبعد حصة المملكة العربية السعودية من اجمالي صادرات الاسكوا للحصول على صورة أدق لبقية البلدان المنتجة للنفط في المنطقة. وينطبق نفس الشيء على اجمالي الصادرات لمنظمة الأوبك باستبعاد حصة الاسكوا منه. ويرد في الشكل ١٥ (الجدول ١٤) ملخص لايرادات النفط التراكمية، الفعلية والافتراضية، مع الفروقات بين نوعي الايرادات في كل من السيناريوهات الثلاثة في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦.

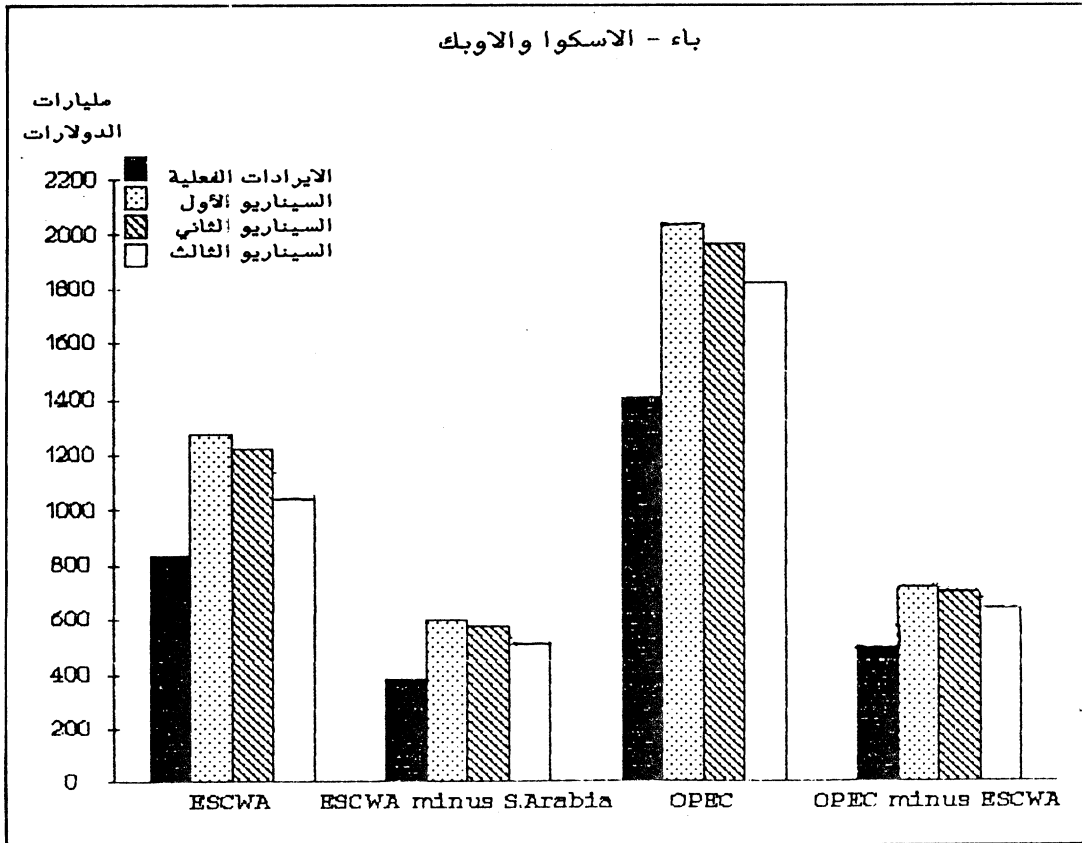
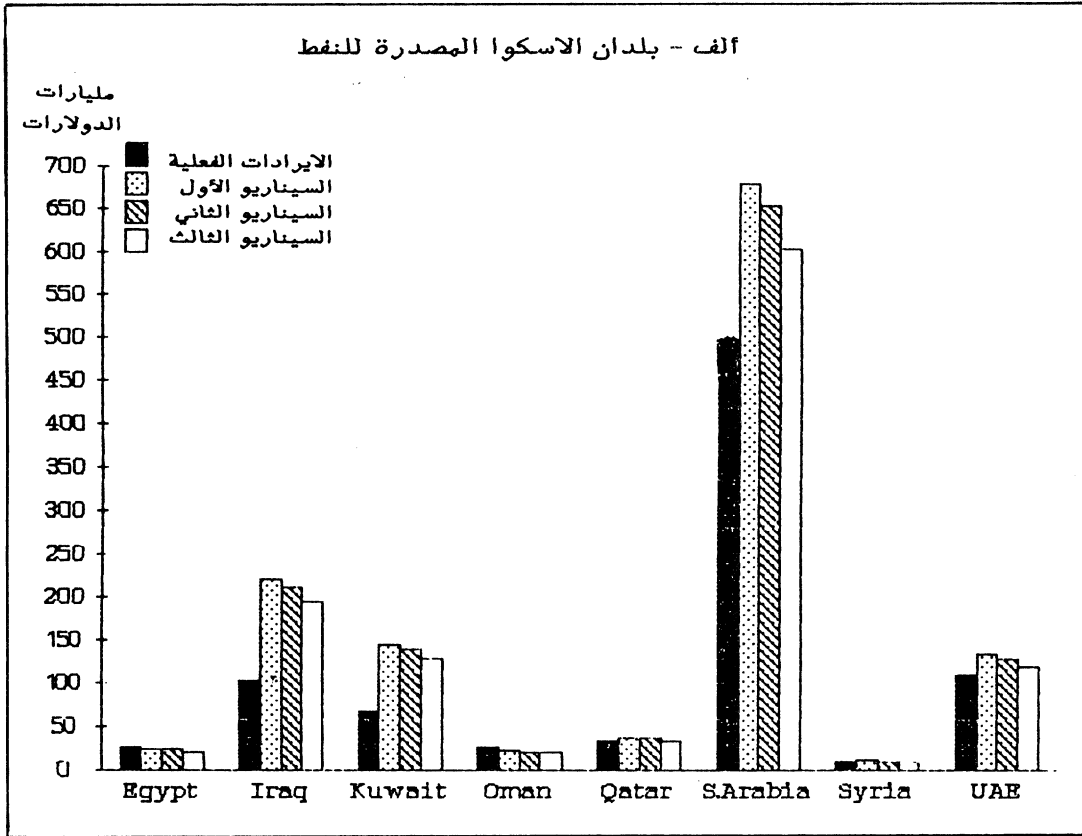
ويبين الشكل ١٤-١ (للأسكوا ككل) أنه على الرغم من خفض تصدير النفط خفضا كبيرا بغية رفع أسعاره فإن بلدان الاسكوا المصدرة للنفط، مجتمعة، قد حققت مستوى للايرادات أعلى من المستويات العادية (كما تمثلها السيناريوهات الثلاثة) خلال السنوات الثلاث المتتالية من الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. ولكن في عام ١٩٨٢، ورغم أن خط أسعار النفط بالقيمة الفعلية للدولار ظل أعلى من خط الاتجاه حتى عام ١٩٨٤ كان اجراء أي تخفيض اضافي في انتاج النفط سيؤدي الى انخفاض ايرادات النفط السنوية الفعلية الى أقل مما كانت ستصل اليه فيما لو زادت الأسعار بانتظام مواكبة الناتج القومي الاجمالي الاسمي للولايات المتحدة مع تدني صادرات النفط بنسبة ٣ في المائة في السنة عن مستوى عام ١٩٧٩. ويبين الشكل ١٥ (الجدول ١٤) أن محصلة المكاسب والخسائر في الفترة الواقعة بين ١٩٧٩-١٩٨٦ لمنطقة الاسكوا، ككل، كانت خسارة صافية قدرها ٣٩١٠ مليار دولار في السيناريو الأول و ٣٤٢ مليار دولار في السيناريو الثاني و ٢٥١ مليار دولار في السيناريو الثالث. وحتى في ظل أكثر الافتراضات تحفظا، وهو افتراض حدوث انخفاض نسبته ٣ في المائة في السنة في حجم الصادرات مع ارتفاع الأسعار ارتفاعا تدريجيا (السيناريو الثالث)، كانت ايرادات النفط التراكمية الفعلية أكثر قليلا من ثلاثة أرباع الايرادات الافتراضية.

وبالطبع فإن ضخامة هذه المكاسب المفقودة كانت ترجع بدرجة كبيرة الى انخفاض أسعار النفط انخفاضاً شديداً من ٢٩ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٥ الى ١٣ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٦ مع استمرار انخفاض الطلب. والاسوأ من هذا أنه لا تلوح في الأفق أية دلالات على قرب انتهاء هذه الحالة الصعبة. ويتوقف الأمر على ما إذا كان من الممكن أن يظل سعر النفط الرسمي الحالي الذي حددته منظمة الأوبك عند ١٨ دولاراً للبرميل على ما هو عليه وإلا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما السعر الذي سيستقر عليه النفط وما هو تأثيره على الطلب على صادرات الأوبك؟. إن الدلائل تشير، حتى الآن، الى أن انخفاض انتاج النفط في منطقة الاسكوا قد تجاوز تأثير ارتفاع الأسعار بكثير.

ومن الواضح أن الأرقام الاقليمية تخفي اختلافات كبيرة بين البلدان المصدرة للنفط في منطقة الاسكوا. وبصفة خاصة يبرز الدور الكبير للمملكة العربية السعودية بالنسبة لانتاج وتصدير النفط في المنطقة، ناهيك عن الدور الذي قامت به في منظمة الأوبك بالنسبة للانتاج والتصدير كمنتج «موازن». ان أكثر من نصف ايرادات النفط التراكمية الافتراضية التي فقدتها منطقة الاسكوا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٦ قد فقدته المملكة العربية السعودية، وكان يتراوح بين ١٧٢ مليار دولار في السيناريو الأول و ٩٨ مليار دولار في السيناريو الثالث. وكانت نسبة الايرادات التراكمية الفعلية للمملكة العربية السعودية الى ايراداتها الافتراضية تتراوح بين ٧٥ في المائة و ٨٤ في المائة وذلك على حسب الافتراضات المتعلقة بتغيير حجم الصادرات.

وهناك بلدان آخرا من بلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك، وهما العراق والكويت، كانا سيحصلان الآن على ايرادات أكبر كثيرا لو لم ينخفض الطلب، فقد تراوحت ايراداتهما التراكمية المفقودة بين ٩٤

الشكل ١٥: الإيرادات النفطية التراكمية الفعلية والافتراضية، ١٩٧٩-١٩٨٦



مليار دولار و ١١٨ مليار دولار بالنسبة للعراق وبين ٦٣ مليار دولار و ٧٨ مليار دولار بالنسبة للكوييت في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦. وكانت إيراداتهما التراكمية الفعلية خلال الفترة تمثل حوالي ٥٠ في المائة فقط من الإيرادات الافتراضية لكل منهما. وعلى العكس فإن البلدين الباقيين من بلدان الاسكوا الاعضاء فسي الأوبك، وهما الامارات العربية المتحدة وقطر، كان حالهما أفضل نسبيا من حال البلدان الثلاثة التي بحثت أعلاه. وعلى الرغم من أن الخسائر المحتملة لهذين البلدين ما تزال تبدو كبيرة بالقيم الحقيقية فإن الإيرادات التراكمية الفعلية كانت تمثل حوالي ٩٠ في المائة من الإيرادات المحتملة الافتراضية لكل منهما. وعلى النقيض من هذا فإن بلدان المنطقة غير الاعضاء في الأوبك وهي مصر وعمان، وبدرجة أقل الجمهورية العربية السورية كان حظها أفضل كثيرا من حظ البلدان الاعضاء في الأوبك. وفي الواقع، زادت إيرادات النفط التراكمية الفعلية لمصر وعمان عن إيراداتهما الافتراضية بما يزيد عن ٢٥ في المائة خلال الفترة؛ أما الإيرادات الفعلية للجمهورية العربية السورية فقد تجاوزت بقليل الإيرادات المحتملة الافتراضية. والسبب في هذا واضح إذ أنه يمكن لهذه البلدان، باعتبارها قليلة الانتاج وغير أعضاء في الأوبك، أن تعوض أثر الانخفاض في أسعار النفط بزيادة انتاجها، حيثما كان ذلك ممكنا، دون أن يكون لذلك تأثير كبير على اجمالي الانتاج العالمي للنفط، كما أن النوعية الخاصة للنفط المصدر قد يكون لها علاقة بذلك.

ان نمط إيرادات بلدان الأوبك، ككل، مماثل لنمط إيرادات منطقة الاسكوا. ونظراً لأن الإيرادات النفطية لمنطقة الاسكوا كانت تمثل ٦٠ في المائة تقريباً من الإيرادات النفطية لبلدان الأوبك في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦ فإنه من الأفضل دراسة أرقام الأوبك بعد استبعاد حصة الاسكوا كما هو موضح في الشكل ١٤-١. وباستبعاد حصة بلدان الاسكوا من اجمالي بلدان الأوبك يصبح الفرق بين الإيرادات الفعلية والإيرادات الافتراضية لبلدان الأوبك سواء بالقيمة المطلقة أو بالقيمة النسبية، أقل كثيرا مما هو في حالة بلدان الاسكوا. وعلى سبيل المثال فإن النسب المأخوذة من البيانات الواردة في الجدول ١٤ تشير الى أن نسبة الإيرادات التراكمية الفعلية الى الإيرادات التراكمية الافتراضية لبلدان الأوبك، بعد استبعاد بلدان الاسكوا، تراوحت بين ٧٤ في المائة و ٨٤ في المائة، في حين تراوحت نفس النسب لبلدان الاسكوا بين ٦٥ في المائة و ٧٣ في المائة. وهذا يعني أن منطقة الاسكوا، وخاصة المملكة العربية السعودية في مجموعة الأوبك، قد تحملت الجزء الأكبر من الخسائر في الإيرادات الافتراضية وذلك من أجل السعي الى رفع أسعار النفط.

والسؤال الهام الذي يحاول هذا التحليل الاجابة عليه هو ما إذا كان الارتفاع المنتظم في الأسعار كان من شأنه أن يخفف من تدهور الطلب المفاجيء أو ربما كان سيحقق حصيلة أكبر لبلدان الأوبك بما فيها بلدان الاسكوا المنتجة للنفط. والاجابة على هذا السؤال تعتمد بطبيعة الحال على ظروف كل بلد من البلدان المصدرة للنفط. فمن المعروف أن بلدان الأوبك لا تشكل مجموعة متجانسة. ويتفاوت اعضاء منظمة الأوبك من حيث الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية والتراث التاريخي والصفات الديموغرافية ومراحل التنمية. ورغم هذه الفوارق الكبيرة بين بلد وآخر فإن الطريقة التقليدية لتصنيف البلدان الاعضاء في الأوبك الى فئتين رئيسيتين ما تزال قابلة للتطبيق على منطقة الاسكوا ومفيدة للأغراض التحليلية. وهاتان الفئتان هما: «البلدان ذات الامتصاص المحدود أو البلدان المدخرة» وهي البلدان قليلة السكان ذات الطاقة المحدودة على استيعاب إيرادات النفط و «البلدان القادرة على الاستيعاب أو

البلدان المنفقة» وهي البلدان التي تكفي إيراداتها النفطية، بالكاد، لانفاقاتها الانمائية مع تزايد عدد السكان. وجميع بلدان الاسكوا المصدرة للنفط، باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، والى حد ما عمان، تنتمي الى مجموعة البلدان ذات الاستيعاب المحدود. وتقدم نتائج هذا التحليل صورا مختلفة لبلدان الاسكوا المصدرة للنفط، حسب المجموعة التي ينتمي اليها كل بلد. فمصر، التي تعد من البلدان القادرة على الاستيعاب في المنطقة، كانت في الواقع أفضل حالا في ظل التقلبات الحادة في الأسعار في النصف الأول من الثمانينيات لعدم تقيدها بحصة الأوبك. وقد كانت الإيرادات التراكمية الفعلية لعمان أكبر من إيراداتها الافتراضية بنسبة تصل الى ٢٥ في المائة. وبالمثل فإن الجمهورية العربية السورية، وهي بلد آخر من البلدان القادرة على الاستيعاب، كانت متعادلة تقريبا في ظل نظام الأسعار الحالي. والبلد الوحيد من البلدان القادرة على الاستيعاب، ويوجد فرق كبير بين إيراداته الفعلية وإيراداته الافتراضية هو العراق. ولم يكن هذا راجعا الى انخفاض الطلب بل الى وجود قصور مؤقتة في العرض. وأكثر من هذا فان بعض البلدان ذات الاستيعاب المحدود، مثل الامارات العربية المتحدة وقطر، لم يكن أدائها سيئا في ظل النظام الحالي. والواقع أنه يمكن تحمل فرق الإيرادات بالنسبة للامارات العربية المتحدة وقطر، وتتراوح نسبته بين ١٠ في المائة و ١٥ في المائة. وبذلك يكون هناك بلدان فقط من البلدان ذات الاستيعاب المحدود التي يوجد فرق كبير بين إيراداتها المحتملة وإيراداتها الفعلية، وهما المملكة العربية السعودية والكويت. ويقدر ما فقد خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦ من إيرادات تراكمية افتراضي بما يتراوح بين ١٥٠ مليار دولار و ٢٣٠ مليار دولار بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبين ٦٠ مليار دولار و ٨٠ مليار دولار بالنسبة للكويت. وهذه الخسائر كبيرة للغاية سواء بالقيمة النسبية أو بالقيمة المطلقة. ومع ذلك يمكن القول ان السلبيات لم تخل من بعض الايجابيات. فبلدان الاسكوا المصدرة للنفط وذات الاستيعاب المحدود قد تعلمت كيف تقتصد وكيف تدير اقتصاداتها في الظروف الصعبة. والخطوة التالية بالنسبة لها هي أن تطور الى الأفضل، طريقة ادارتها لفائض الفصول التي تملكها في الخارج.

ويزيد المسألة تعقيداً نمط تغير أسعار النفط في المستقبل القريب وفي المستقبل البعيد، ومدى استقرار هذه الأسعار. فإذا كانت أسعار النفط سوف تستمر في الانخفاض في السنتين القادمتين فمن الممكن أن تتغير بسهولة الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من الحسابات المعتمدة على بيانات الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦ تغيراً كبيراً حتى بالنسبة لتلك البلدان التي لم تتكبد، حتى الآن، خسائر كبيرة في إيراداتها الافتراضية. ومن العوامل الهامة أيضاً مدى تغير أسعار النفط وسرعة هذا التغير في المستقبل، وبعبارة أدق درجة عدم الاستقرار ومدى التقلبات في أسعار النفط. وستكون هذه المسألة الهامة، أي مسألة استقرار الأسعار، موضوع الجزء التالي من هذه الدراسة.

خاصة- تغيرات أسعار النفط في المستقبل والحاجة الى تحقيق استقرار الأسعار

إن المشكلة الأساسية في تقييم أثر هبوط أسعار النفط ترتبط ارتباطاً مباشراً بمسألتين أساسيتين هما: مدى الانخفاض في أسعار النفط ومدى صعود سعر النفط عند أي مستوى يصل اليه، أي استقرار السعر.

من المعروف أن أسعار السلع الأساسية تتقلب باستمرار. بل أن سعر النفط أكثر تقلباً من غالبية أسعار السلع الأساسية إذ أنه حساس بدرجة كبيرة للعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية. ومن الممكن أن تعزى هذه الحساسية الفائقة الى وجود اختلافات كبيرة في بنية التكلفة فيما بين مصدري النفط. ويعدّ عدم الاستقرار أمراً لا مفر منه في أي سوق تزيد فيه أسعار السلع عن تكاليف الانتاج عدة أضعاف بالنسبة للمنتجين الرئيسيين.

إن استعراضاً سريعاً لحركة أسعار النفط في الفترة الأخيرة، يكشف بوضوح عن هلاكية أسعار النفط وزئبقيتها. الأمر الذي يدل عليه بوضوح انهيار سعر النفط من ٢٩ دولاراً للبرميل الى ١٠ دولارات للبرميل، أي بنسبة ٦٥ في المائة في الفترة القصيرة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ونيسان/ابريل ١٩٨٦ قبل أن يعود -بصعوبة- الى مستواه الحالي الذي يتراوح بين ١٨ و ١٩ دولاراً للبرميل. ويرجع انخفاض أسعار النفط انخفاضاً شديداً في تلك الفترة الى تولد زيادة في العرض قدرها ٣ ملايين برميل في اليوم، تقريباً، في السوق العالمي^(١). ومع أن هذه الزيادة لا تمثل سوى ٥ في المائة تقريباً من إجمالي الكمية التي كانت معروضة في اليوم على مستوى العالم في عام ١٩٨٥ فإن لها تأثيراً كبيراً على السوق الفوري. وبالمقابل فإن زيادة حساسية سوق النفط لانخفاض العرض مؤقتاً بنسبة ٩ في المائة تقريباً من إجمالي العرض قد برهنت عليها أزمة النفط التي حدثت في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ بارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً شديداً من ١٢ دولاراً للبرميل الى ٢٨ دولاراً للبرميل خلال أشهر قليلة.

إن من شأن الافتراضات المختلفة حول مستويات أسعار النفط واستقرارها أن تؤدي الى نتائج على درجة كبيرة من الاختلاف، وذات أثر متباين على الإيرادات والرفاهية. وسوف تبحث مسألة مستويات سعر النفط أولاً، ثم تبحث بعد ذلك المسألة الأهم وهي مسألة استقرار الأسعار.

قد يكون مفيداً في البداية، بغية الوصول الى فهم أفضل للمشكلة، تصحيح الظن الخاطيء بأن الأوبك قادرة على «التحكم» في أسعار النفط. إن هذه الاسطورة لم تعد ذات معنى الآن بعد التخمّة النفطية واستمرار التقلبات في أسعار النفط الاسمية. غير أن الأوبك لم تكن، في الواقع، في أي وقت من الأوقات في وضع يسمح لها بالتحكم في السعر ولكنها كانت دائماً تتصرف وفقاً لظروف السوق وكثيراً ما

J. Amuyegar, "The Oil Price Turmoil" Finance and Development, June 1986, (١)
pp 14-15.

كان هذا التصرف يأتي متأخراً. وبعبارة أخرى فإن منظمة الأوبك كانت دائماً تعدل الأسعار بعد أن تكون أسعار السوق -كما تنعكس في أسعار السوق الفورية- قد حادت عن الأسعار الرسمية. وقد كان ارتفاع سعر النفط في السبعينيات راجعاً إلى التزايد السريع في الطلب على النفط نتيجة للنمو السريع الذي حدث في البلدان الصناعية الذي ترافق مع رغبتها في زيادة مخزونها. وبدأ الطلب في الضغط بشكل مفاجئ على حدود العرض العالمي من النفط. وكل ما فعلته منظمة الأوبك هو أنها تبعت السوق في ذلك الاتجاه التصاعدي. وبالمثل فإن أسعار النفط قد استمرت في الانخفاض مع تناقص استهلاك النفط من ما يزيد عن ٥٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٥ لأسباب عدة أهمها ترسخ الكساد العالمي واتباع تدابير حفظ الطاقة والاستعاضة عن النفط بمصادر بديلة له وتغيير سياسات التخزين. وصرة أخرى كان كل ما فعلته منظمة الأوبك هو أنها تبعت السوق، ولكن في الاتجاه التنازلي هذه المرة.

وبعض النظر عن الأسعار المستخدمة، فعلية كانت أو اسمية، فإن المسألة الأساسية هي ما إذا كانت منظمة الأوبك قادرة على المحافظة على السعر الحالي عند مستوى ١٨ دولاراً للبرميل أم أن أسعار النفط ستتنخفض من جديد. والسؤال هو: ما هي آفاق حركة سعر النفط الخام على المدى البعيد؟

إن السعر العادل لعام ١٩٨٦ في الواقع، يجب ألا يقل عن ٢٤٫٦ دولاراً للبرميل (انظر جدول ١٥) وهو السعر الذي يمثل عدداً من الدولارات يكافئ مستوى السعر محسوباً بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٧٤، وهو العام الذي شهد بداية ما يسمى بالازدهار النفطي الأول، بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة. ومع أن مستوى السعر قد أحدث في ذلك الوقت، هزة في الاقتصاد العالمي فإن البلدان الصناعية قد عدلت اقتصاداتها بحيث تتماشى مع مستوى مماثل للأسعار ووضعت تدابير كثيرة من بينها تدابير لحفظ الطاقة وتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وغير ذلك، ونجحت في هذه التعديلات على مدى السنوات الثلاث عشرة الأخيرة. ويتضمن الشكل ١٦ (الجدول ١٥) رسماً بيانياً لتطور السعر، بدولارات الولايات المتحدة، الذي يعادل ٩٫٥٢ وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة وذلك على مدى الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٦. ويبين هذا الشكل أنه لو كانت سياسة منظمة الأوبك تعتمد على تحديد سعر ثابت لكان سعر النفط الاسمي قد زاد بانتظام من ١١٫٤٥ دولاراً للبرميل في عام ١٩٧٤ إلى ٢٤٫٦٢ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٦ بافتراض نفس معدل التضخم في البلدان الصناعية وفي أسعار الصرف بين دولارات الولايات المتحدة ووحدة حقوق السحب الخاصة خلال تلك الفترة.

غير أنه توجد في الساحة الدولية، حالياً، آراء مختلفة بشأن مستقبل أسعار النفط. فهناك، من ناحية، من يعتقدون بأن الأسعار ستستمر في الانخفاض على مدى الفترة الباقية من هذا العقد مع وجود احتمال قوي لأن تنشب من وقت لآخر حرب أسعار مفتوحة للجميع؛ وهناك، من ناحية أخرى، من يرجحون أن تظل أسعار النفط بين ١٥ دولاراً للبرميل و ٢٠ دولاراً للبرميل للفترة الباقية من العقد قبل أن يصبح العرض والطلب أكثر توازناً. والتنبؤات المتعلقة بالرأي الأخير تعتمد، إلى حد كبير، على أن أصحاب هذا الرأي يتوقعون انخفاض النمو الاقتصادي وبالتالي الطلب على الطاقة حتى عام ١٩٩٠ واستمرار انخفاض كثافة استخدام الطاقة عن طريق تدابير حفظ الطاقة وزيادة المصادر من البلدان غير المنضمة للأوبك.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن غالبية المحللين يعتقدون أن الزيادة الحالية في المعروض من النفط تمثل شذوذاً مؤقتاً عن الاتجاهات طويلة الأجل والتي ترتبط بندرة مصادر الطاقة الهيدروكربونية، وأن السوق ستعكس اتجاهها بحيث يقل، من جديد، المعروض من النفط وترتفع الأسعار في بداية التسعينيات. ونتيجة لذلك، قد تحدث أزمة نفطية أخرى في منتصف التسعينيات.

وليس من السهل فصل العوامل المختلفة التي تفسر ما حدث مؤخراً من انخفاض في استهلاك النفط، وتحديد الأهمية النسبية لتلك العوامل. وقد سبق أن ذكر «الفريق المعني ببحث سياسات مصدري النفط» أن مقدار الخفض في إنتاج بلدان الأوبك بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢، الذي بلغ ١٢ مليون برميل في اليوم (وقد تكون الأرقام الفعلية أكبر من هذا الرقم) كان منه ٣٥ مليون برميل في اليوم ترجع إلى انخفاض مؤقت في الطلب على الطاقة بسبب الكساد، و ٣ ملايين برميل في اليوم بسبب تدابير حفظ الطاقة والتحول إلى مصادر أخرى، و ٢ مليون برميل في اليوم بسبب زيادة إنتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك، و ٣٥ مليون برميل في اليوم سحبها شركات النفط من مخزونها^(١). وإذا كانت هذه التقديرات صحيحة بدرجة معقولة فإن ٢٥ في المائة فقط من الخفض في إنتاج الأوبك قد غاب بشكل نهائي، عن طريق تدابير حفظ الطاقة والتحول إلى مصادر بديلة للوقود، أما باقي الكمية فإنه يمكن توقع استعادتها عندما ينتعش الاقتصاد العالمي انتعاشاً قوياً.

ولا يزال لتحديد آفاق أسعار النفط في الأجلين القصير والمتوسط أهمية كبيرة. وبغض النظر عن ضرورة وضع سياسة سعرية ثابتة لبلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك ترافقها متابعة تحليل قوى السوق، فإن هناك احتمالاً قوياً بأن تظل أسعار النفط بين ١٥ دولاراً للبرميل و ٣٠ دولاراً للبرميل حتى نهاية الثمانينيات ثم تبدأ في الزيادة بمتوسط تتراوح نسبته بين ١ في المائة و ٢ في المائة في السنة، بالقيمة الحقيقية، على مدى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ - وهذا على الرغم من أن الحركة التصاعدية الفعلية يحتمل أن تأخذ شكل زيادة حادة في إحدى الفترات كما حدث في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ - ويلى ذلك ثبات مستوى الأسعار الاسمية، عند قيمة أكبر، في الفترات التالية حتى عام ١٩٩٥.

ويبدو أن ما يدعم هذا التقييم للمسار المحتمل لأسعار النفط في المستقبل، النقاط التالية:

(أ) قد تنجم آثار اجتماعية وسياسية سيئة عن الركود السائد حالياً في البلدان متقدمة النمو، إذ أن عدد المتعطلين في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يزيد عن ٣٣ مليون شخص. وليس من الممكن تفادي حدوث الأزمة إلا بوقف التضخم في اقتصادات البلدان متقدمة النمو وعكس اتجاهه. وعندما ينهض الاقتصاد العالمي يزيد الطلب على الطاقة؛

(ب) وصلت تدابير حفظ الطاقة إلى الحد الذي يصعب بعده إدخال مزيد من التحسين. ولذلك فإنه ليس من المرجح أن تستمر تدابير حفظ الطاقة في تحقيق نتائج نفس الاتجاه التصاعدي السابق؛

الشكل ١٦: تطور سعر النفط بدولارات الولايات المتحدة المعادلة لسعر ١٩٧٤



(ج) أدى الكساد الى الحد من تطوير الموارد النفطية للبلدان غير الاعضاء في الاوبك. ومع ذلك، وبالرغم من أن نصيب بلدان الاوبك في الانتاج العالمي من النفط الخام قد انحسر من ثلثي الانتاج في عام ١٩٧٣ الى أقل من ثلثه في نهاية عام ١٩٨٥ فإنه يمكن لمنظمة الاوبك أن تثبت وجودها في أسواق النفط العالمية عن طريق التحكم في الانتاج إذا حدث نمو في الاقتصاد العالمي وزاد الطلب على النفط. وهذه الفرصة متاحة أمام منظمة الاوبك لأن المنتجين من خارج المنظمة لا تتوفر لديهم القدرة على زيادة انتاجهم بدرجة كبيرة، مما يضعف مواقفهم بالنسبة للمنافسة في الأسعار، ويجعلهم يقنعون بالاستفادة من الزيادات السعرية التي قد تحققها لهم الاوبك.

(د) لم تتحقق أية اكتشافات كبيرة في العقد الأخير (قد تكون للاكتشافات الأخيرة في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية واليمن أهمية بالنسبة للبلدان المعنية غير أن آثارها على العرض العالمي قليلة). والكثير من البلدان غير الاعضاء في الاوبك، وبعض البلدان الاعضاء في الاوبك، ينتج بأقصى طاقتهم مع ما ينطوي عليه هذا الأمر من احتمال نفاذ احتياطات هذه البلدان في المستقبل القريب. وعلى سبيل المثال فإن انتاج بحر الشمال سيصل الى حده الأقصى، وهو ٢٥٠ مليون برميل في اليوم، قبل عام ١٩٩٠؛ في حين يعتقد أن انتاج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من النفط قد وصل بالفعل الى حده الأقصى البالغ ١٢٥٠ مليون برميل في اليوم؛ وليس من المتوقع أن يخرج انتاج جديد من حقول آلاسكا؛ كما أنه لم تظهر بعد اكتشافات كبيرة نتيجة لمجهودات استكشاف النفط في الصين وفي الجرف القاري للولايات المتحدة^(١). ومما زاد هذا الموقف تعقيداً أن مجهودات استكشاف النفط قد تراخت بشدة بسبب انخفاض أسعار النفط^(٢).

ويبدو من الأسهل تحديد الاتجاهات طويلة الأجل التي تشير الى أنه سيحدث نقص خطير في عرض النفط بعد عام ١٩٩٥. وقد كانت غالبية المساعي منصبه، حتى الآن، على جانب الطلب، في حين لم تؤد مجهودات استكشاف وتنمية مصادر النفط على مدى العقد الأخير الى حدوث تغيير كبير في احتمالات التقلص المستمر لاحتياطات النفط في العالم. لذلك فإنه سيكون من الصعب تلبية أي زيادة مفاجئة في الطلب. وعلاوة على هذا فإن احراز تقدم ملموس في إيجاد مصادر للطاقة بديلة للنفط ليس وارداً في المنظور القريب. وربما يكون الضعف الحالي لأسواق النفط قد أضّر ضرراً بالغاً بالمجهود المتأخرة التي تجري بتردد، لإيجاد بديل للنفط. ولما كان إيجاد مصادر للطاقة بديلة للنفط يحتاج الى فترة تتراوح بين ١٠ أعوام و٢٠ عاماً فهناك ما يبرر توقع حدوث صدمات نفطية متتابة في النصف الثاني من التسعينيات شبيهة بالصدمات التي حدثت في السبعينيات بما قد يؤدي الى رفع سعر برميل النفط الى أكثر من ٤٠ دولاراً.

ومن المشكلات الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع مسألة معرفة الحد الذي إذا انخفض سعر النفط الى أقل منه قد تحدث أضرار لا يمكن تداركها بالنسبة للاقتصاد العالمي من حيث توفير امكانية زيادة الامدادات عند الحاجة في المستقبل، نتيجة انحسار القاعدة الانتاجية. وهذا الحد الطبيعي لسعر النفط

(١) "World Oil Situation" The World Economic Outlook, IMF, Washington, D.C. April 1985.

(٢) International Herald Tribune, Special Financial Report, 29 September 1986.

تحده، عادة، تكلفة إنتاج النفط في المناطق ذات التكلفة العالية مثل بحر الشمال والاسكا. ويقدر أن هذا الحد الأدنى الحرج يتراوح بين ١٠ دولارات للبرميل و ١٥ دولارا للبرميل بالأسعار الجارية. وحتى مع هذا المعدل من الأسعار سيتوقف إنتاج النفط المرتفع التكلفة، كما ستؤجل أية خطط تتعلق بإنتاج النفط من الحقول البحرية وبنقل الغاز لمسافات طويلة وبمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الأكثر تكلفة. وعلى سبيل المثال فإنه إذا انخفضت الأسعار عن ١٥ دولارا للبرميل فلن يزيد عدد الحقول التي لها قيمة حالية صافية موجبة عن ١٣ حقلا من أصل ٣٩ حقلا منتجا، أو تحت التطوير، في بحر الشمال^(١). وفي الوقت نفسه يقدر أن مجهودات استكشاف الهيدروكربونات على النطاق العالمي قد تقلصت بنسبة تتراوح بين ٢٥ في المائة و ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ وبنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥. ويقدر أن بحر الشمال قد فقد حوالي ٨٠ في المائة من مجهودات الاستكشاف خلال تلك الفترة^(٢).

وأيا كان سعر النفط فإنه من المهم أن يظل ثابتا أو أن يتغير بالتدريج وبطريقة منظمة يمكن التنبؤ بها على مدى فترة زمنية لا تقل عن سنتين، وإلا فإن الأضرار طويلة الأجل والتي تنجم عن التراجع بشدة بين الطاقة الرخيصة وزيادات جديدة في الأسعار سيطغى على الفوائد المؤقتة التي تتحقق نتيجة لانخفاض الأسعار في الأجل القصير. فالتقلبات الشديدة في أسعار النفط قد تزعزع استقرار الاقتصاد العالم، بما فيه منطقة الاسكوا، ويكون لها أثر مدمر عليه. فهذه التقلبات من شأنها أن تزعزع استقرار أسعار جميع السلع والخدمات، بما فيها أسعار صرف العملات المرتبطة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالنفط، كما أنها تدمر الثقة في الأعمال التجارية وتقوض عملية وضع تصورات مستقبلية عن الأسعار وأسعار الصرف والإنتاج والأرصدة والواردات والصادرات والاستثمارات والمخزون ومتغيرات استراتيجية أخرى كثيرة بما يجعل أي نوع من التخطيط غير ذي جدوى. ومن الواضح أيضا أن عدم استقرار سعر النفط من شأنه أن يؤدي إلى إثارة الارتباك في المساعي الجدية لتطبيق إجراءات حفظ الطاقة والعمل على إيجاد مصادر للطاقة البديلة. أما إذا تركت أسعار النفط لقوى السوق وحدها كي تتقلب بشدة، كما حدث مؤخرا بالنسبة لأسعار السلع الأساسية الأخرى، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى التشوش الكامل وعدم اليقين وبالتالي إلى الأضرار بشدة بالكثير من العلاقات المتبادلة بين النظم الاقتصادية العالمية التي يتشابك بعضها ببعض إلى حد بعيد.

Petroleum Economist, May 1986.

(١)

Energy Policy, August 1986, pp. 297-298.

(٢)

سادسا- ملاحظات ختامية

إن النشوة التي عمّت البلدان المستوردة للنفط نتيجة لانخفاض الأسعار لم تدم طويلا. ومنذ خمس سنوات فقط كان الاقتصاد العالمي يعاني من الكساد الشديد نتيجة لارتفاع سعر الدولار ومعدلات الفائدة وأسعار النفط. وعلى الأخص، كانت المشكلات الاقتصادية التي حدثت في الماضي تعزى الى ارتفاع أسعار النفط. وكان يعتقد أن خفض أسعار النفط هو العلاج السحري لجميع العلل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي الذي تعرّض لهجوم مزدوج من الكساد والتضخم. غير أن العالم ما يزال يعاني، اليوم، من الظروف الاقتصادية السيئة، بوجه عام، ومن عدم التوازن، على مستوى العالم، سواء بالنسبة للتجارة والمالية العامة والعمالة بالرغم من انخفاض قيمة الدولار ومعدلات الفائدة وأسعار النفط. ولم يمكن السيطرة إلا على التضخم نوعاً ما وكان ذلك، أساسا، عن طريق اجراءات مالية ونقدية في البلدان الصناعية.

وإذا نحينا الأثر العالمي العام جانبا وسلطنا الضوء على منطقة الاسكوا، نجد أن الانخفاض السريع في أسعار النفط في السنوات الأخيرة قد سبّب للكثير من بلدان الاسكوا المصدرة للنفط مشكلات خطيرة بالنسبة لتكليف اقتصاداتها. وبالطبع فإن شدة الأثر السلبي الناجم عن الخسائر في الإيرادات قد اختلفت اختلافا كبيرا بين بلدان المنطقة. فالمملكة العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة دفعت ثمنا باهظا لانخفاض سعر النفط. ومع ذلك فإن النتائج تشير، بما يدعو للاستغراب، الى أن غالبية البلدان الصغيرة المنتجة للنفط في المنطقة كان حالها أفضل مما كان متوقعا. وحتى لو كانت أسعار النفط قد زادت بطريقة منظمة يمكن التنبؤ بها وبما يتماشى مع الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الاسمي للبلدان الصناعية فإنه لم يكن من الممكن أن يكون أداء هذه البلدان أفضل مما كان. وبالطبع فإن هذا الاستنتاج المثير للدهشة يتوقف على مستقبل أسعار النفط. فإذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض الى أقل من سعرها اليوم وهو ١٨ دولارا للبرميل فمن الممكن أن ينعكس هذا الاستنتاج بسهولة.

ويمكن أيضا القول بأن الكثير من البلدان «ذات الاستيعاب المحدود»، مثل المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، يمكنها أن تعيش بإيرادات النفط الحالية التي تقلصت بشدة نظرا لما تملكه من أصول في الخارج. وهذه البلدان التي يمكن لها التكيف والتلاؤم مع برامج التقشف التي فرضها انخفاض إيرادات النفط هي الآن، بالتأكيد، في وضع أفضل من وضع الكثير من البلدان «القادرة على الاستيعاب» نظرا لأن إقامة البنى الأساسية والمشاريع الصناعية الرئيسية فيها تكاد تكون قد اكتملت. ومع أن هذه البلدان تتمتع بقدرة أكبر على تحمّل مخاطرة «السقوط الحر» لأسعار النفط؛ إلا أن لهذه القدرة حدوداً نظرا لحاجتها الى تغطية التكاليف المتكررة للجهود التي تبذلها من أجل تنويع اقتصاداتها وصيانة البنى الأساسية فيها. كذلك قد يمكن القول بأن مصالح البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة ستتحقق بصورة أفضل من خلال حرب للأسعار. ومن المحتمل أن يستمر سعر النفط في الهبوط الى أن ينتهي فائض النفط المعروض ويستقر السعر عند المستوى الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب. ومن الممكن أن يكون هذا السعر منخفضا لدرجة يضطر معها المنتجون الهامشيون الى الانسحاب من السوق مما سيعيد انتاج المنتجين «الموازنين» في منظمة الأوبك (المملكة العربية السعودية أساسا) من جديد الى طاقته القصوى ويخفض انتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك تخفيضا كبيرا. وبذلك يعود

منتجو النفط ذي التكلفة المنخفضة الى بسط سيطرتهم على سوق النفط. أن هذا المنطق يبدو متفائلا الى درجة تفوق امكان تصديقه من وجهة نظر منتجي النفط الرئيسيين. ونحن بدورنا نعتقد، بقوة، أن هذا الرأي هو رأي مبسط جدا، بل وساذج، وينبع من وجهة نظر ضيقة. ففي عالم اليوم الذي تترابط فيه الاقتصادات ترابطا شديدا لا يمكن أن يستمر الرخاء في منطقة ما بمعزل عن بقية العالم. وغالبية البلدان المنتجة للنفط في المنطقة، وكذلك في أماكن أخرى، هي بلدان شديدة التأثر أمام الصدمات الخارجية؛ كما أنها بحاجة ماسة الى استمرار تدفق السلع الانتاجية والمواد الخام الصناعية والمعرفة الفنية والمهارات والمكونات الأخرى العديدة اللازمة للتنمية من أجل الاسراع بعملية التنمية، وهي مكونات يأتي معظمها من البلدان الصناعية.

وتبقى المسألة الهامة، وهي مسألة تحديد السعر المناسب للنفط. ولكن السعر المناسب يكون مناسباً لمن؟ فالسعر المناسب للمستهلك يختلف اختلافا كبيرا عن السعر المناسب للمنتجين. وحتى داخل مجموعة الأوبك ما تزال المسألة غير واضحة. فالسعر المناسب قد يكون السعر الذي يمكن بلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك أو بلدان الأوبك، ككل، من الحصول على نصيب عادل في السوق، أي كان معنى عبارة «نصيب عادل» من الناحية العملية، أو قد يكون السعر الذي يحقق للبلدان الأعضاء دخلا عادلا من الصادرات يتماشى مع الطاقة الاحتياطية للنفط الخام والاحتياجات المالية لتنمية تلك البلدان اجتماعيا واقتصاديا. غير أنه كما سبق أن ذكر، قد يكون من الصعب التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة بالنسبة لاحتياجات التنمية والاحتياجات النفطية. وقد يكون المخرج العملي لهذه المشكلة المعقدة وهذا المأزق الصعب في تركيز الاهتمام على تحقيق استقرار إيرادات الصادرات، للبلدان النامية المصدرة للنفط، وكذلك على تحقيق استقرار قيمة واردات النفط للبلدان المستوردة له.

ومن نافلة القول مجرد التأكيد على أن استقرار السعر هو شرط أساسي لتحقيق استقرار حصيلة الصادرات. فقد سبق أن نوقشت بالتفصيل في هذه الدراسة الحجج المؤيدة لتحقيق استقرار الأسعار، كما نوقشت هذه الحجج بأسباب في أدبيات عديدة، وليست هناك حاجة الى بحثها بمزيد من التفصيل. بل من المفيد التركيز، بدلا من ذلك، على عدد من الاعتبارات العملية ذات العلاقة بمسألة استقرار الأسعار وتحديد المجالات التي يتعين متابعة البحث فيها من أجل تحقيق الاستقرار المستمر في الأسعار.

فأولا، بالنظر الى أن سوق النفط هلامي بطبيعته، كما سبق أن ذكر، فإنه لا يمكن الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق الاستقرار للأسعار. ويبدو واضحا أن التقلبات الشديدة في الأسعار نتيجة لتحوّل قوى السوق، شأنها شأن ممارسات المضاربة الجديدة مثل الممارسات المتعلقة بمستقبل النفط والأسواق التقدمية^(١)، ينبغي احتواؤها من خلال تدابير غير سوقية، مثل الاتفاق على حدود لانتاج النفط أو اجراء حوار تعاوني بين المستهلكين والمنتجين بشأن تحديد الأسعار وادارة العرض والطلب. وأيّا كانت التدابير العملية التي قد تتخذ فإنها يجب أن تربط بالقوى الحقيقية للعرض والطلب، التي ينطوي عليها السوق. والأساسيات الاقتصادية تقدم مؤشرا واضحا في هذا الشأن. فأي تحديد للأسعار يكون بعيدا عن مستوى التوازن سينهار بسرعة بما يؤدي الى وجود زيادة في العرض أو الطلب. لذلك فإن من

(١) The Economist, 23 May 1987, p. 85 يرد في المقال وصف للكيفية التي يتم بها، بشكل متزايد، تحليل مستقبل وخيارات سوق النفط والتجارة المبرمجة، ويصبح بالتالي حساسا للغاية لعوامل نفسية وليس لأساسية العرض والطلب.

الأمور التي تنطوي على قدر كبير من الأهمية، ضرورة بذل مزيد من الجهد وتخصيص مزيد من الموارد من أجل زيادة القدرة على تحليل ظروف سوق النفط الزئبقية وما تنطوي عليه من عوامل سريعة التغير تؤثر في العرض والطلب، وزيادة القدرة على التنبؤ بحركة أسعار النفط في المستقبل بحيث يمكن تحديد أفضل مجال مستهدف للتسعير.

وثانياً، هناك تناقض أصيل، على الأقل في الأجل القصير، بين الالتزام بالحصول على «نصيب عادل في السوق» والالتزام بحماية الأسعار، أي تحقيق استقرار الأسعار. ومرة أخرى تشير الأساسيات الاقتصادية الى أنه حتى في حالة الاحتكار الحقيقي بوجود منتج واحد في السوق لا يمكن التحكم الا في السعر أو في الكمية وليس فيهما معاً. لذلك يجب تحديد ما اذا كان الهدف هو الحصول على نصيب في السوق أو تحقيق استقرار الأسعار.

وثالثاً، يجب الأخذ بأساليب جديدة ووضع خطط مبتكرة والوصول الى تصورات، من شأنها تعزيز المساعي التعاونية بين البلدان المنتجة للأعضاء في الأوبك والبلدان المنتجة غير الأعضاء في الأوبك، وبين المنتجين والمستهلكين، مع التأكيد على أن هناك علاقة تبادلية وثيقة في مصالح المجموعتين. وليست هناك ضرورة للتأكيد على الحاجة الى إقامة حوار بقاء بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المنتجة له.

ورابعاً، تشير ممارساتنا البسيطة الى أن هناك حاجة الى تعزيز القدرة الادارية والخبرة الفنية من أجل التكيف في الوقت المناسب وبسرعة مع ظروف السوق المالي العالمي سريعة التغير، وخاصة مع التقلبات السريعة في أسعار صرف العملات الرئيسية، وذلك من أجل تحاشي حدوث التآكل في قيمة الأصول المملوكة في الخارج وفي الاحتياطات الدولية، ومن أجل تقليل الأثر السلبي لتقلبات أسعار الصرف على قيمة الواردات الى أدنى حد ممكن. وبالمثل، هناك حاجة الى تحسين القدرة الادارية من أجل التخطيط الرشيد والتنفيذ الفعال للبرامج الانمائية الطموح خلال أية فترة من فترات الازدهار النفطي. ومن المهم أيضاً، بنفس القدر، تطوير نفس القدرة الادارية من أجل ترشيد عمليات خفض الميزانية والقيام، بفعالية، بإجراء التخفيضات المالية خلال أية فترة من فترات الركود الذي يسببه النفط.

وخامساً، من المعتقد أنه يمكن لمنظمة الأوبك، التي تتأثر سياستها تأثراً كبيراً ببلدان الاسكوا الأعضاء في الأوبك، أن تكون قادرة على تحديد أسعار النفط إذا تخلت عن سياستها القديمة القائمة على التفاعل قصير الأجل مع ضغوط السوق واتبعت سياسة متماسكة طويلة الأجل وقائمة على تحقيق استقرار الأسعار مع زيادتها بالقيمة الحقيقية، بالتدرج وبطريقة يمكن التنبؤ بها. وأفضل مؤشر لقياس الأسعار وتحديدتها هو وحدة حقوق السحب الخاصة، وهي الوحدة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي. غير أنه في حين يمكن اعتبار وحدة حقوق السحب الخاصة وحدة لعملة «مستقرة» فإن هذه الوحدة تحمل معها أثر التضخم الموجود في البلدان الصناعية الرئيسية التي تعتمد وحدة حقوق السحب الخاصة على عملاتها. وعند تحديد السعر بوحدة حقوق السحب الخاصة، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان معدلات التضخم المتوسطة في البلدان الصناعية.

الجدول

الجدول ١: اسعار النفط الجارية والثابتة
الف - بدولارات الولايات المتحدة للبرميل

السنة	السعر الجاري	معامل استبعاد اثر التضخم على الناتج القومي الاجمالي (المقلص) للولايات المتحدة الامريكية	السعر الثابت (سنة الاساس)
١٩٧٣	٤,٩٨	٩١,٧	٥,٤٣
١٩٧٥	١١,٨١	١٠٩,٨	١٠,٧٦
١٩٧٧	١٢,٦٢	١٢٤,٦	١٠,١٣
١٩٧٩	٢٨,٨٩	١٤٥,٦١	١٩,٨٤
١٩٨١	٣٤,٢٧	١٧٤,٠	١٩,٧٠
١٩٨٣	٢٨,٧٧	١٩٢,٢	١٤,٩٧
١٩٨٥	٢٧,٥٣	٢٠٦,٨	١٣,٣١
١٩٨٦ شباط/فبراير	١٤,٧٣	٢٠٧,٨	١٠,١٤
نيسان/ابريل	١٢,٨٥	٢٠٧,٩	٦,٢٩
حزيران/يونيو	١١,٥١	٢٠٧,١	٦,٧٢
آب/اغسطس	١٢,٠٥	٢٠٨,١	٤,٦٤
تشرين الاول/اكتوبر	١٢,٦٦	٢٠٩,٠	٦,٠٦
كانون الاول/ديسمبر	١٣,٠٢	٢٠٩,٩	٦,٢١

باء - بالمارك الالماني للبرميل

السنة	السعر الجاري	معامل استبعاد اثر التضخم على الناتج القومي الاجمالي (المقلص) لجمهورية المانيا الاتحادية	السعر الثابت (سنة الاساس)
١٩٧٣	١٣,٢١	٩٣,٧	١٤,٢٥
١٩٧٥	٢٩,٠٦	١٠٦,٠	٢٧,٤١
١٩٧٧	٢٩,٢١	١١٤,٠	٢٥,٧١
١٩٧٩	٥٢,٩٥	١٢٣,٦	٤٢,٨٤
١٩٨١	٧٧,٤٥	١٣٤,٧	٥٧,٥٠
١٩٨٣	٧٣,٤٦	١٤٥,٢	٥٠,٥٩
١٩٨٥	٨١,٠٥	١٥١,٥	٥٣,٦٧
١٩٨٦ شباط/فبراير	٢٤,٢٤	١٥٠,٨	٢٣,٧٨
نيسان/ابريل	٢٩,٢٣	١٥٠,٨	١٩,٣٨
حزيران/يونيو	٢٥,٧٤	١٥٠,٨	١٧,٠٧
آب/اغسطس	٢٤,٥٨	١٥٠,٢	١٦,٥٦
تشرين الاول/اكتوبر	٢٥,٦٥	١٤٩,٨	١٦,٩٤
كانون الاول/ديسمبر	٢٤,٢١	١٤٩,٦	١٧,٣٥

الجدول ١ (تابع)

حيم - بالين الياباني للبرميل

السنة	السعر الجاري	معامل استبعاد اثر التضخم على الناتج القومي الاجمالي (المقلص) لليابان	السعر الثابت (سنة الاساس)
١٩٧٣	١٢٥٢,١	٨٢,٨	١٦٣٤,١
١٩٧٥	٢٥٠٥,١	١٠٧,٧	٣٣٥٤,٥
١٩٧٧	٣٢٨٨,٦	١٢٢,٠	٣٧٧٧,٥
١٩٧٩	٦٣٢١,٠	١٣١,٧	٤٨٠٧,١
١٩٨١	٧٥٥٧,٩	١٤١,٢	٥٣٥٢,٦
١٩٨٣	٦٨٣٢,٢	١٤٤,٩	٤٧١٥,٨
١٩٨٥	٦٥٦٧,٠	١٤٩,٢	٤٤٠١,٥
١٩٨٦ شباط/فبراير	٢٧١٩,٧	١٤٩,٢	١٨٣٢,٩
نيسان/ابريل	٢٣٥٦,٧	١٤٩,٠	١٥١٤,٦
حزيران/يونيو	١٩٣٣,١	١٤٨,٦	١٣٠٠,٩
آب/اغسطس	١٨٥٥,٧	١٤٨,٢	١٢٥٢,٢
تشرين الاول/اكتوبر	١٩٧٤,٣	١٤٨,٠	١٣٣٤,٠
كانون الاول/ديسمبر	٣١١٤,٦	١٤٨,٠	١٤٣٨,٨

المصدر: - اسعار النفط مأخوذة من International Crude Oil and Product Prices، أعداد مختلفة.
 - الاسعار لكل سنة متوسطة سنوية؛ والاسعار لكل شهر هي متوسطات شهرية.
 - معاملات استبعاد اثر التضخم على الناتج القومي الاجمالي المقلص مأخوذة من: IMF, International Financial Statistical Yearbook, 1986 وهي بالنسبة لعام ١٩٨٦ تقديرات للاسكوا.

الجدول ٢: الأرقام القياسية لأسعار الصرف: بالدولار لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة
ولكل مارك ألماني ولكل ين ياباني (١٩٧٤ = ١٠٠)

السنة	دولار لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة	دولار لكل مارك ألماني	دولار لكل ين ياباني
١٩٧٣	٩٩,١٣٦٩	٩٦,٨٢٧١	١٠٧,٥٠٠٩
١٩٧٥	١٠٠,٩٦٤٥	١٠٥,١٨٣٢	٩٨,٤١٣٠
١٩٧٧	٩٧,٠١٨١	١١١,٤٣٧٤	١٠٨,٧٧٨٠
١٩٧٩	١٠٧,٤٣٣٨	١٤١,١٨٦٠	١٣٣,٢٨٤٦
١٩٨١	٩٨,٠٥٤٢	١١٤,٥٠٤٤	١٣٣,٤٣٨٥
١٩٨٣	٨٨,٨٩٧٠	١٠١,٣٥١١	١٣٣,٩٧٥٨
١٩٨٥	٨٤,٤٢٥٤	٨٧,٩٠٠٨	١٣٣,٤٤٤٨
١٩٨٦ شباط/فبراير	٩٢,٨٧٩٩	١١٠,٩٩٧٦	١٥٨,١٨٨٩
نيسان/أبريل	٩٥,٦٣٤٥	١١٣,٧٧٤٤	١٦٦,٣١٣٦
حزيران/يونيو	٩٦,٨٤٠٢	١١٥,٧٠٧٥	١٧٣,٩٠٨٩
آب/أغسطس	١٠٠,٤٩٠٦	١٢٥,٤٠٣٢	١٨٩,٦٦٢٣
تشرين الأول/أكتوبر	١٠٠,٧٦٥٠	١٣٩,٠٨٦٦	١٨٧,٣٩٠٧
كانون الأول/ديسمبر	١٠٠,٤٠٧٤	١٣٩,٩٣٥٧	١٧٩,٩٧٤١
١٩٨٧ شباط/فبراير	١٠٥,٦٠٤٥	١٣٣,٨٧٨٠	١٨١,٤١٦١
نيسان/أبريل	١٠٧,٠٥٩٧	١٤٣,٥٧٨٥	٢٠١,٤٣٤٤

المصدر: - الأرقام القياسية للفترة ١٩٧٣-١٩٨٣ محسوبة من أسعار الصرف الواردة في:

IMF, "International Financial Statistics, Supplement on Exchange Rates, 1985"

- الأرقام القياسية لعام ١٩٨٥ محسوبة من أسعار الصرف الواردة في:

"International Monetary Fund Yearbook, 1986"

- الأسعار القياسية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ محسوبة من أسعار الصرف الواردة في:

"International Financial Statistics"، أعداد مختلفة.

الجدول ٣: الأرقام القياسية لأسعار النفط بدولار الولايات المتحدة وبالمارك الألماني والين الياباني

الف - الأرقام القياسية لأسعار النفط الجارية
(١٠٠=١٩٧٤)

السنة	السعر للبرميل	
	دولار	مارك ألماني
١٩٧٣	٤٣,٤٩٣٤	٤٤,٩١٨٧
١٩٧٥	١٠٣,١٤٤١	٩٨,٠٦٣٣
١٩٧٧	١١٠,٢١٨٣	٩٨,٩٠٦٠
١٩٧٩	٢٥٢,٣١٤٤	١٧٨,٧١٠٥
١٩٨١	٢٩٩,٣٠١٣	٢٦١,٣٨٨٤
١٩٨٣	٢٥١,٢٦٦٣	٢٤٧,٩١٦٥
١٩٨٥	٢٤٠,٤٣٦٦	٢٧٣,٥٣١٧
١٩٨٦ شباط/فبراير	١٢٨,٦٤٦٣	١١٥,٨٩٩٩
نيسان/أبريل	١١٢,٣٣٧٠	٩٨,٤٦٠٠
حزيران/يونيو	١٠٠,٥٢٤٠	٨٦,٨٧٧٦
آب/أغسطس	١٠٥,٢٤٠١	٨٢,٩٦٦٤
تشرين الأول/أكتوبر	١١٠,٥٦٧٦	٨٦,٥٨١٠
كانون الأول/ديسمبر	١١٣,٧٩٩١	٨١,٧١٠٤

باء - الأرقام القياسية لأسعار النفط الثابتة
(١٠٠=١٩٧٤)

١٩٧٣	٤٧,٤٣	٤٨,٠٩	٤٨,٨٦
١٩٧٥	٩٣,٩٤	٩٣,٥١	٩٧,٣١
١٩٧٧	٨٨,٤٦	٨٦,٧٦	٨٣,٠٥
١٩٧٩	١٧٣,٢٩	١٤٤,٥٩	١٤٣,٧٤
١٩٨١	١٧٢,٠١	١٩٤,٠٥	١٦٠,٠٥
١٩٨٣	١٣٠,٧٣	١٧٠,٧٤	١٤١,٠١
١٩٨٥	١١٦,٢٧	١٨١,١٤	١٣١,٦١
١٩٨٦ شباط/فبراير	٦١,٩١	٧٦,٨٦	٥٤,٥١
نيسان/أبريل	٥٣,٩٨	٦٥,٤١	٤٥,٢٩
حزيران/يونيو	٤٨,٥٤	٥٧,٦١	٣٨,٩٠
آب/أغسطس	٥٠,٥٧	٥٥,٨٧	٣٧,٤٤
تشرين الأول/أكتوبر	٥٢,٩٠	٥٧,١٨	٣٩,٨٩
كانون الأول/ديسمبر	٥٤,٢٢	٥٨,٥٤	٤٢,٧٢

المصدر: "International Crude Oil and Product Prices"، أعداد مختلفة.

الجدول ٤: اسعار النفط الاسمية والحقيقية، ١٩٧٤-١٩٨٦

السنة	دولار للبرميل (سعر اسمي)	دولار للبرميل (سعر حقيقي) (١٠٠=١٩٧٤)	وحدات حقوق السحب الخاصة للبرميل (سعر اسمي)	وحدات حقوق السحب الخاصة للبرميل (سعر حقيقي) (١٠٠=١٩٧٤)
١٩٧٤	١١,٤٥	١١,٤٥	٩,٥٢	٩,٥٢
١٩٧٥	١١,٨١	١١,٢٣	٩,٧٣	٨,٧١
١٩٧٦	١١,٦٤	١٠,٥٢	١٠,٠٨	٨,٢٨
١٩٧٧	١٢,٦٢	١٠,٩٣	١٠,٨١	٨,٣٥
١٩٧٨	١٢,٩٧	١٠,٦٩	١٠,٣٦	٧,٤٣
١٩٧٩	٢٨,٨٩	٢٢,٤٥	٢٢,٣٦	١٤,٧٨
١٩٨٠	٣٦,٠٦	٢٦,٣٢	٢٧,٧١	١٦,٦٢
١٩٨١	٣٤,٢٧	٢٣,٣٨	٢٩,٠٦	١٦,٠٤
١٩٨٢	٣١,٧٤	٢٠,٦٥	٢٨,٧٥	١٤,٨٠
١٩٨٣	٢٨,٧٧	١٨,٢٠	٢٦,٩١	١٣,٢٧
١٩٨٤	٢٨,٠٦	١٧,٢٠	٢٧,٣٨	١٢,٩٩
١٩٨٥	٢٧,٥٢	١٦,٤٦	٢٧,١٢	١٢,٤٤
١٩٨٦	١٣,٢٦	٧,٩٣	١١,٣٩	٥,١٧

المصدر: "International Crude Oil and Product Prices"، اعداد مختلفة.

- استبعد أثر التضخم على قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة وعلى قيمة الدولار باستخدام مقلص الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الصناعية ومقلص الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة على التوالي، كما هما واردان في IMF, Yearbook, 1986.
- الاسعار تمثل متوسطات سنوية.

الجدول ٥: تجارة النفط الخام لبلدان الاسكوا في عام ١٩٨٤
(بآلاف البراميل في اليوم)

(١) التصدير			
العالم	الاتوبك	الاسكوا	البلد
%	%	%	الصادرات
٠,٠٢,	٠,٠٤	٠,٠٧	٤,٣
١,٣٥	٢,٧٤	٥,١٢	٢٢٨,٨
٢,٤٤	٤,٩٧	٩,٢٩	٥٩٦,١
٢,٤٥	٥,٠٠	٩,٣٣	٥٩٩,٣
٠,٩٦	١,٩٦	٣,٦٦	٢٣٥,٤
١,٥١	٣,٢٨	٦,١٢	٢٩٣,٠
١٢,٩٤	٢٦,٣٧	٤٩,١٨	٢١٦٠,٢
٠,٢٠	٠,٤٠	٠,٧٤	٤٧,٩
٤,٣٦	٨,٨٨	١٦,٥٧	١٠٦٤,٤
٢٦,٣٣	٥٢,٦٤	١٠٠,٠	٦٤٢٥,٩
			١١٩٨٤,٢
			٢٤٤٢٠,١ (*)
(٢) الاستيراد			
العالم	الاسكوا	الواردات (*)	البلد
%	%		البحرين
٠,٦٢	٢٥,٣٢	١٦١١,٢ (*)	العراق
٠,٨٢	٣٣,٤٤	٢١٢,٩	الاردن
٠,٢٠	٨,٢٠	٥٢,٢	لبنان
٠,٠٦	٢,٣٩	١٥,٢	الجمهورية العربية السورية
٠,٤٩	١٩,٨١	١٢٦,١	اليمن الديمقراطية
٠,٢٥	١٠,٠٢	٦٢,٦	اليمن (**)
٠,٠٢	٠,٨٣	٥,٣	
٢,٤٦	١٠٠,٠٠	٦٣١,٤	المجموع للاسكوا
		٢٥٨٥٥,٧ (*)	المجموع للعالم

المصدر: World Oil Trade, December 1985

ملاحظة: الرقم المتعلق بمجموع الصادرات للعالم والرقم المتعلق بمجموع الواردات للعالم غير متطابقين بسبب الفروقات الاحصائية والسهو. وقد تكون هناك فروقات احصائية في التقديرات المتعلقة بالبحرين واليمن الديمقراطية بسبب واردات النفط التي ترد الى البحرين واليمن الديمقراطية لتكريرها وإعادة تصديرها وبسبب الواردات غير المسجلة في اليمن.

OPEC Annual Statistical Bulletin, و Energy Statistical Yearbook, 1984. P. 152 (*)
1985, p. 24

(**) الرقم الخاص باليمن مأخوذ من «نشرة البنك المركزي».

الجدول ٦: أثر هبوط أسعار النفط عن مستواها في عام ١٩٨٤ على منطقة الاسكوا

الف - في حالة سعر النفط ٢٠ دولارا للبرميل

البلدان المصدرة للنفط				
البلد	الخسارة السنوية في الايرادات (بملايين الدولارات)	الوفر السنوي على الفائدة (بملايين الدولارات)	المجموع الجبري (بملايين الدولارات)	الآثر كنسبة مئوية من اجمالي الواردات (عام ١٩٨٤)
مصر	١٠٢٩,٠-	٢٢٢,١	٧٩٦,١-	٧,٢٩
العراق	١٢٥٨,٨-	-	١٢٥٨,٨-	٢٥,٨٢
الكويت	١٩٦٨,٧-	-	١٩٦٨,٧-	٢٦,٨٤ (*)
عمان	٧٧٢,٢-	١٦,٤	٧٥٦,٩-	٢٧,٥٤
قطر	١٢٩١,٠-	-	١٢٩١,٠-	٨٨,٦٩ (*)
المملكة العربية السعودية	١٠٢٨١,٣-	-	١٠٢٨١,٣-	٢١,٢٦
الامارات العربية المتحدة	٢٤٩٦,٦-	-	٢٤٩٦,٦-	٢٦,٠٦ (**)
المجموع	٢٠١٩٨,٦-	٢٤٨,٥	١٩٩٤٩,٤-	٢٨,٤٦

البلدان المستوردة للنفط				
البلد	الوفر السنوي في قيمة مستوردات النفط (بملايين الدولارات)	الوفر السنوي على الفائدة (بملايين الدولارات)	المجموع الجبري (بملايين الدولارات)	الآثر كنسبة مئوية من اجمالي الواردات (عام ١٩٨٤)
البحرين	٥١٥,٤	-	٥١٥,٤	٢٨,٢٠
الاردن	١٧١,٤	٣٢,٠	٢٠٣,٤	٧,٦٨
لبنان	٤٩,٩	٤,٤	٥٤,٣	٢,٠١ (*)
الجمهورية العربية السورية	٢٥٦,٩	٢٠,٨	٢٨٧,٧	٦,٩٩
اليمن الديمقراطية	٢٠٩,٦	١٣,٤	٢٢٣,٠	٢٧,١٦
اليمن	١٧,٨	٢٧,١	٤٤,٥	٢,١٣
المجموع	١٢٢٠,٦	١٠٧,٧	١٣٢٨,٣	٩,٨٢

الجدول ٦ (تابع)

باء - في حالة سعر النفط ١٥ دولارا للبرميل

البلدان المصدرة للنفط				البلد
البلد	الخسارة السنوية في الايرادات (بملايين الدولارات)	الوفر السنوي على الفائدة (بملايين الدولارات)	المجموع الجبري (بملايين الدولارات)	الآثر كنسبة مئوية من اجمالي الواردات (عام ١٩٨٤)
مصر	١٦٢٩,٠-	٣٤٨,١	١٢٨١,٠-	١١,٩٠
العراق	١٩٥٨,٢-	-	١٩٥٨,٢-	٤٠,١٩
الكويت	٣٠٦٢,٤-	-	٣٠٦٢,٤-	٤١,٧٥ (*)
عمان	١٢٠٢,٨-	٣٤,٦	١١٧٨,٢-	٤٢,٨٨
قطر	٢٠٠٨,٢-	-	٢٠٠٨,٢-	١٣٧,٩٥
المملكة العربية السعودية	١٦١٤٩,٠-	-	١٦١٤٩,٠-	٤٨,٦٢
الامارات العربية المتحدة	٥٤٣٩,١-	-	٥٤٣٩,١-	٥٦,١٠ (**)
المجموع	٣١٤٤٨,٧-	٣٧٢,٧	٣١٠٧٦,٢-	٤٤,٣٤
البلدان المستوردة للنفط				البلد
البلد	الوفر السنوي في قيمة مستوردات النفط (بملايين الدولارات)	الوفر السنوي على الفائدة (بملايين الدولارات)	المجموع الجبري (بملايين الدولارات)	الآثر كنسبة مئوية من اجمالي الواردات (عام ١٩٨٤)
البحرين	٨٠١,٧	-	٨٠١,٧	٤٢,٨٤
الاردن	٣٦٦,٧	٤٧,٩	٣١٤,٦	١١,٨٩
لبنان	٧٧,٧	٦,٦	٨٤,٣	٣,١٣ (*)
الجمهورية العربية السورية	٣٣٠,٢	٤٦,١	٣٧٥,٤	٩,١٥
اليمن الديمقراطية	٣٣٦,٠	٣٠,٠	٣٤٦,٠	٤٢,١٤
اليمن	٣٧,١	٣٤,٣	٥١,٤	٢,٦١
المجموع	١٨٣٩,٥	١٤٤,٩	١٩٧٤,٤	١٤,٦٠

الجدول ٦ (تابع)

جيم - في حالة سعر النفط ١٠ دولارات للبرميل

				<u>البلدان المصدرة للنفط</u>	
البلد	الخسارة السنوية في الإيرادات (بملايين الدولارات)	الوفر السنوي على الفائدة (بملايين الدولارات)	المجموع الجبري (بملايين الدولارات)	الآثر كنسبة مئوية من إجمالي الواردات (عام ١٩٨٤)	
مصر	٢٢٢٩,١-	٤٦٤,١	١٧٦٤,٠-	١٦,٣٩	
العراق	٢٦٥٧,٢-	-	٢٦٥٧,٢-	٥٤,٥٣	
الكويت	٤١٥٦,١-	-	٤١٥٦,١-	٥٦,٦٦ (*)	
عمان	١١٣٣,٥-	٢٤,٦	١٥٩٩,٧-	٥٨,٢١	
قطر	٢٧٢٥,٥-	-	٢٧٢٥,٥-	١٨٧,٢٣	
المملكة العربية السعودية	٢١٩١٦,٠-	-	٢١٩١٦,٠-	٦٥,٩٩	
الإمارات العربية المتحدة	٧٣٨١,٧	-	٧٣٨١,٧-	٧٦,١٣ (**)	
المجموع	٤٢٦٩٨,١-	٤٩٦,٩	٤٢٣٠١,٢-	٦٠,٢١	
				<u>البلدان المستوردة للنفط</u>	
البلد	الوفر السنوي في قيمة مستوردات النفط (بملايين الدولارات)	الوفر السنوي على الفائدة (بملايين الدولارات)	المجموع الجبري (بملايين الدولارات)	الآثر كنسبة مئوية من إجمالي الواردات (عام ١٩٨٤)	
البحرين	١٠٨٨,١	-	١٠٨٨,١	٩٥,٥٤	
الأردن	٣٦٣,٠	٦٣,٩	٤٢٥,٩	١٦,١٠	
لبنان	١٠٥,٤	٨,٨	١١٤,٢	٤,٣٣ (*)	
الجمهورية العربية السورية	٥٤٣,٣	٦١,٥	٦٠٣,٨	١٤,٦٧	
اليمن الديمقراطية	٤٤٣,٤	٣٦,٧	٤٩٦,١	٥٧,١٣	
اليمن	٣٦,٨	٣٩,١	٧٥,٩	٥,٣٣	
المجموع	٢٥٧٧,٠	٢٠٠,٠	٢٧٧٧,٠	٢٠,٥٣	

المصدر: أرقام إجمالي الواردات من: IMF Yearbook, 1986.

(*) إجمالي الواردات، سيف، في عام ١٩٨٣.

(**) إجمالي الواردات، سيف، في عام ١٩٨١.

الجدول ٧: توزيع المستوردات السلعية لبلدان الاسكوا حسب المصدر

البلد	السنة	مصادر الواردات				
		المجموع للعالم (بملايين الدولارات)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	اليابان (%)	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي (%)	منه: المانيا الغربية (%) منه: المملكة المتحدة (%)
البحرين	١٩٨٠	٢٤٨٤	٧,٦٢	٧,٤٩	١٢,٨١	(١,٥٢)
	١٩٨٥	٢٩٦٩	٣,٩٦	٧,١٤	٢٠,٢٧	(٣,٧٤)
اليمن الديمقراطية	١٩٨٠	١٦٦٠	٠,٣٩	٥,٦٣	١٢,٩٤	(١,١٩)
	١٩٨٥	٧٦٢	١,٣٢	٥,٧٠	٢٨,٥٤	(٣,١٢)
مصر	١٩٨٠	٤٨٦٠	١٩,٣٩	٤,٦٨	٤١,٩٩	(٩,٤٣)
	١٩٨٥	١٣٤٩٧	١٨,٩٢	٦,٠٠	٣٤,٨٥	(٨,٨٣)
العراق	١٩٨٠	١٣٧٣٨	٥,٨	١٧,٥٦	٤٤,٧٨	(١٤,٤١)
	١٩٨٥	١٠٠٥١	٤,٦٧	١٤,٤٢	٣٦,١٦	(٩,٢١)
الاردن	١٩٨٠	٢٣٨٩	٨,٦٢	٧,١٩	٤٠,٧٤	(٩,٩٧)
	١٩٨٥	٣٦٨٦	١٠,٩٥	٥,٠٥	٢٦,١٢	(٥,٢٨)
الكويت	١٩٨٠	٦٥٣٣	١٤,٤٩	٢١,٠٠	٣٢,٨٩	(٨,٥٨)
	١٩٨٥	٦٤٠٧	٩,٤٥	٢٦,٥٨	٣٢,٧١	(٨,٦٩)
لبنان	١٩٨٠	٢٨٠٧	٨,٧٥	٥,٥٦	٤٥,٥٦	(٧,١٠)
	١٩٨٥	٢١٨٤	٧,٠٩	٤,٩٤	٤٨,٢٦	(٦,٦١)
عمان	١٩٨٠	١٧٣٢	٥,٦٩	١٩,٦٦	٢٣,٥٢	(٥,٥٨)
	١٩٨٥	٣٠٣٩	٥,٨٠	٢٠,٢٢	٤٢,٧٢	(٧,١٦)
قطر	١٩٨٠	١٤٤٠	١١,٣١	١٨,٢٢	٤٢,٢٦	(٦,١٢)
	١٩٨٥	١٢٠١	٦,١٤	١٥,٨٢	٤٥,٨٧	(٩,١٩)

الجدول ٧ (تابع)

البلد	السنة	مصادر الواردات				
		المجموع للعالم (بملايين الدولارات)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	اليابان (%)	الاتحاد الاقتصادي الاوربي (%)	منه: المانيا الغربية (%) منه: المملكة المتحدة (%)
المملكة العربية السعودية	١٩٨٠	٣٠١٦٦	٢٠,٠٢	١٧,٩٣	٣٦,٨٢	(٩,٠٧)
	١٩٨٥	٢٣٨١٦	٢٠,٦٦	١٨,١١	٣٨,٢٣	(٨,٢١)
الجمهورية العربية السورية	١٩٨٠	٤١١٧	٥,٣٤	٣,٨٦	٣٨,٥٤	(١٠,٨٣)
	١٩٨٥	٣٣٥٦	٢,٧٢	٣,٣١	٣١,٤٨	(٧,١٧)
الامارات العربية المتحدة	١٩٨٠	٨٥٩٧	١٣,٤٩	١٧,٣١	٣٦,٠١	(٥,٨)
	١٩٨٥	٦٨٢٧	٩,٦٠	١٨,٩١	٤٠,٠٠	(٦,٩١)
اليمن	١٩٨٠	١٨٥٣	٢,٨١	١٢,٧١	٣٢,٩١	(٥,٨٨)
	١٩٨٥	١٥٩٨	٢,٦٧	٨,٧٢	٤٠,٥٩	(٥,٩٠)
المجموع لبلدان الاسكوا	١٩٨٠	٨٤٣٧٦	١٣,٣٠	١٤,٩٩	٣٧,١٢	(٨,٩٦)
	١٩٨٥	٧٩٢٩٣	١٣,٩٦	١٤,٠٩	٣٧,٢٣	(٧,٨٦)

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 1986

الجدول ٨: المكاسب والخسائر في العملة الاجنبية على المستوردات السلعية بسبب تقلبات سعر صرف الدولار (بملايين الدولارات)

الف - المكاسب المحققة نتيجة لارتفاع قيمة الدولار (١٩٨٠-١٩٨٣): (*)

		الارتفاع في قيمة الدولار مقابل:				
		٢٥,٠٩ %	١٥,١٧ %	٨,٩ %		
الاجمالي كنسبة مئوية من المستوردات	نسبة مئوية من المستوردات	المانيا الغربية (مارك الماني)	نسبة مئوية من المستوردات	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي (وحدات حقوق السحب الخاصة)	نسبة مئوية من المستوردات	اليابان (ين)
٢,٦	(٠,٤)	(١٣,٣)	١,٩	٦٧,٧	٠,٧	٢٣,٤
٢,٦	(٠,٣)	(٥,٠)	٢,١	٣٥,١	٠,٥	٨,٣
٦,٨	(٢,٤)	(١١٥,٠)	٦,٤	٣٠٩,٦	٠,٤	٣٠,٤
٨,٤	(٣,٦)	(٤٩٦,٧)	٦,٨	٩٣٣,٢	١,٦	٢١٦,٦
٦,٨	(٢,٥)	(٥٩,٨)	٦,٢	١٤٧,٦	٠,٦	١٥,٣
٦,٩	(٢,٢)	(١٤٠,٦)	٥,٠	٣٣٦,٠	١,٩	١٣٣,٢
١٦,٧	(١,٨)	(٦٧,٨)	٦,٩	٣٦٣,٢	٠,٥	١٨,٩
٦,٩	(١,٤)	(٣٤,٣)	٥,١	٨٨,١	١,٨	٣٠,٦
٨,٠	(١,٥)	(٣٢,١)	٦,٤	٩٣,٥	١,٦	٣٣,٧
المملكة العربية السعودية						
٧,٢	(٢,٣)	(٦٨٦,٥)	٥,٦	١٦٨٥,٠	١,٦	٤٨٥,٧
الجمهورية العربية السورية						
٦,١	(٢,٧)	(١١١,٩)	٥,٨	٣٤٠,٧	٠,٣	١٤,٢
الامارات العربية المتحدة						
٧,١	(١,٥)	(١٣٥,١)	٥,٥	٤٦٩,٦	١,٦	١٣٣,٦
٦,١	(١,٥)	(٣٧,٣)	٥,٠	٩٣,٥	١,١	٣١,٠
اليمن						
٦,٩	(٢,٢)	(١٨٩٥,٣)	٥,٦	٤٧٥٠,٩٠	١,٣	١١٣٤,٩
المجموع						

(*) استنادا الى حجم الواردات في عام ١٩٨٠.

الجدول ٨: (تابع)

باء - الخسائر المتكبدة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار (١٩٨٥ - نيسان/ابريل ١٩٨٧): (*)

		الانخفاض في قيمة الدولار مقابل:					
		٦٢,٢٢ %		٢٦,٨١ %		٦٤,٥٠ %	
الاجمالي كنسبة مئوية من المستوردات	نسبة مئوية من المستوردات	منه: المانيا الغربية (مارك الماني)	نسبة مئوية من المستوردات	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي (وحدة حقوق السحب الخاصة)	نسبة مئوية من المستوردات	اليابان (ين)	
١,٠	(٢,٢)	(٦٩,١)	٥,٤	١٦١,٥	٤,٦	١٢٦,٧	البحرين
١١,٤	(٢,٠)	(١٤,٨)	٧,٧	٥٨,٣	٢,٧	٢٨,١	اليمن الديمقراطية
١٣,٢	(٥,٥)	(٧٤١,٥)	٩,٣	١٢٦١,١	٢,٩	٥٢٢,٠	مصر
١٩,٠	(٥,٧)	(٥٧٦,٠)	٩,٧	٩٧٤,٤	٩,٣	٩٣٥,٠	العراق
١٠,٢	(٣,٢)	(١٢١,٣)	٧,٠	٢٥٨,٣	٢,٣	١٢٠,٢	الأردن
٢٦,١	(٥,٤)	(٣٤٦,٤)	٩,٠	٥٧٩,٠	١٧,١	١٠٩٨,٤	الكويت
١٦,٢	(٤,١)	(٨٩,٨)	١٣,٠	٢٨٣,٢	٢,٢	٦٩,٦	لبنان
٢٤,٧	(٤,٥)	(١٣٥,٤)	١١,٧	٢٥٦,٢	١٣,٠	٢٩٦,٤	عمان
٢٣,٥	(٥,٧)	(٦٨,٧)	١٣,٢	١٤٧,٧	١٠,٢	١٢٢,٥	قطر
							المملكة العربية
٢١,٩	(٥,١)	(١٢١٦,٦)	١٠,٢	٢٤٤١,٠	١١,٧	٢٧٨١,٩	السعودية
							الجمهورية العربية
١٠,٥	(٤,٥)	(١٤٥,٥)	٨,٤	٢٧٤,٩	٢,١	٦٩,٦	السورية
							الامارات العربية
٢٣,٩	(٤,٣)	(٢٩٣,٥)	١٠,٧	٧٣٢,١	١٢,٢	٨٢٢,٧	المتحدة
١٦,٥	(٣,٧)	(٥٩,٠)	١٠,٩	١٧٣,٩	٥,٦	٨٩,٩	اليمن
١٨,٨	(٤,٩)	(٢٨٧٧,٦)	٩,٧	٧٧٠١,٦	٩,١	٧٢٠٣,٢	المجموع

المصدر: بيانات المستوردات من: IMF, Direction of Trade, أعداد مختلفة؛

و International Financial Statistics, 1986.

(*) استنادا الى حجم الواردات في عام ١٩٨٥.

الجدول ٩: إنتاج النفط في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا، ١٩٧٣-١٩٨٦
(بآلاف البراميل في اليوم)

السنة	المملكة العربية السعودية	قطر	الامارات العربية المتحدة	الكويت
١٩٧٣	٧٥٩٦,١٨	٥٧٠,٣٠١	١٥٤٨,٣٦	٣٠٣٠,٤٠
١٩٧٤	٨٤٧٩,٦٩	٥١٨,٤٠٠	١٦٧٨,٧٨	٣٥٤٦,١٤
١٩٧٥	٧٠٧٥,٤٤	٤٣٧,٦٠٠	١٦٩٥,٠٩	٣٠٨٤,٣٠
١٩٧٦	٨٦٠٠,٧٥	٤٩٨,٦٦٣	١٩٤٧,٤٤	٣١٥١,٣٨
١٩٧٧	٩١٩٩,٨٩	٤٤٠,٦٠٠	٢٠١٤,٠٥	١٩٦٩,٠٠
١٩٧٨	٨٣٠١,١١	٤٨٦,٦٠١	١٨٣١,٥٩	٣١٣١,٤٠
١٩٧٩	٩٥٣٣,٤٣	٥٠٨,١٣٤	١٨٣١,١٠	٣٥٠٠,٣٠
١٩٨٠	٩٩٣٧,٦٣	٤٣٧,٧١٥	١٧٠٨,٦٥	١٦٦٨,٣٦
١٩٨١	٩٨٠٨,٠٠	٤١٥,٣٠٣	١٥٠٣,١٠	١١٣٩,٧٠
١٩٨٢	٦٤٨٣,٠٠	٣٣٣,٠٠٠	١٣٤٩,٠٥	٨٣٤,٣٠
١٩٨٣	٤٩٩٩,٠٠	٣٦٩,٠٠٠	١١٤٩,٠٠	١٠٥٤,١١
١٩٨٤	٤٥٨٨,٧٧	٣٧٦,٦٣٠	١١٤٩,٦٧	١١٣١,٦٨
١٩٨٥	٣٨٨٥,٨٩	٣٠٠,٣٠٥	١٣٠٣,٥٨	١٠١٦,٦٨
١٩٨٦	٥٠٣٧,٣٩	٣٣٠,٩٩٠	١٣٦٤,٣٩	١٤٣٧,٨٧

المصدر: Petroleum Economist، أعداد مختلفة.

الجدول ١٠: حصة الاسكوا وحصة الأوبك في الانتاج العالمي من النفط، ١٩٧٣-١٩٨٦

السنة	حصة الاسكوا	حصة الأوبك
١٩٧٣	٢٦,٤٧٧٧	٥٣,٣٥٤٤
١٩٧٤	٢٧,١٧٠٨	٥٣,٧٩٣٩
١٩٧٥	٢٧,٤٦٠٣	٤٩,٣١٦٤
١٩٧٦	٢٧,٦٤٨٠	٥١,٤٩٤٧
١٩٧٧	٢٧,٣٨٥٢	٥٠,٤٨٤٥
١٩٧٨	٢٥,٧٧٦١	٤٧,٠٣٧٤
١٩٧٩	٢٧,٥٨١٩	٤٧,٠١٦٩
١٩٨٠	٢٧,٦٦٥١	٤٢,٦٦٥٥
١٩٨١	٢٥,٠٩٧٩	٣٧,٩٣٤٧
١٩٨٢	١٩,٥٠٣٦	٣٣,٥٩٩٧
١٩٨٣	١٧,٣٠٤٣	٣٠,٨٠٦٧
١٩٨٤	١٧,٠٣٨٩	٣٠,٠٦٤٤
١٩٨٥	١٥,٦٩١٣	٢٨,١٣٨٩
١٩٨٦	١٨,١٧٧٠	٣٠,٥٠٦٣

المصادر: الأرقام محسوبة من بيانات الانتاج الواردة في: "Petroleum Economist"، اعداد مختلفة، باستثناء الأرقام المتعلقة بالبحرين والجمهورية العربية السورية ومصر والتي يشملها اجمالي حصة الاسكوا فان مصادرها كما يلي:

- بالنسبة للسنوات ١٩٧٣-١٩٨٤: «التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول»، اعداد مختلفة؛

- بالنسبة لسنة ١٩٨٥: «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا»، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٦؛

- بالنسبة لسنة ١٩٨٦: "Monthly Bulletin of Statistics" United Nations, October 1986 and February 1987.

الجدول ١١ (ف): مقارنة للإيرادات النفطية الاسمية والحقيقية للاسكوا مع تلك المبينة على الأسعار الحقيقية، الفعلية والمزادة تدريجياً

السنة	الإيرادات الحقيقية على أساس الأسعار المقيسة بوحدات حقوق السحب الخاصة الحقيقية	الإيرادات الحقيقية على أساس الأسعار المقيسة بوحدات حقوق السحب الخاصة الحقيقية الممهدة	الإيرادات الاسمية بدولارات الولايات المتحدة المعادلة لوحدات حقوق السحب الخاصة الحقيقية الممهدة	الإيرادات الاسمية بدولارات الولايات المتحدة المعادلة لوحدات حقوق السحب الخاصة الحقيقية الممهدة
١٩٧٤	٥١ ٣٩٩ ٦٣٣	٥١ ٣٩٩ ٤٣٨	٦١ ٨١٣ ١٩٧	٦١ ٨١٣ ٩٥٣
١٩٧٥	٤٣ ٥٨٧ ٧٥٣	٤٨ ٣٨٩ ٣٨٧	٥٧ ٧٦٠ ١٣٤	٦٥ ٦٣٨ ٦٥٨
١٩٧٦	٤٣ ٩٠٤ ٦٧٩	٥٣ ٧٨٤ ٩٧٣	٦٠ ٩٧٧ ٦٠٧	٧٤ ٦٩٩ ٩٨٦
١٩٧٧	٤٦ ١٠٠ ٧٠٣	٥٨ ٧٦٤ ٦٩٣	٦٩ ٧٠٠ ٣٣٨	٨٨ ٨٤٧ ٠٧٥
١٩٧٨	٣٩ ١٥٠ ٦٣٣	٥٨ ٠٦٠ ٧٩٥	٦٨ ٣٧٨ ١٤٥	١٠١ ٤٠٥ ٥٠١
١٩٧٩	٩٠ ٣٣٩ ٩٧٦	٦٩ ٥٩١ ٦٣٥	١٧٦ ٥٧٦ ٦٧٧	١٣٦ ٠٣٧ ٤٣٠
١٩٨٠	٩٣ ٩١٥ ٦٣٧	٦٦ ٤٥٠ ٦٥٠	٢٠٣ ٧٥٩ ٣٩٣	١٤٤ ١٧١ ٣٦٤
١٩٨١	٧٧ ٧٦٥ ٤٨٨	٥٨ ٨٣٣ ٥٠٠	١٦٦ ١٦٣ ٣٣٧	١٣٥ ٦٨٨ ٧٨٥
١٩٨٢	٤٩ ١٣٥ ٠١٥	٤١ ٤٩٥ ١٩١	١٠٥ ٣٣٣ ٤٦١	٨٨ ٩٦٤ ٣٦٣
١٩٨٣	٣٥ ٠٠٨ ٦٣٤	٣٣ ٩٧٣ ٦٤٧	٧٥ ٨٩٦ ٣٣٩	٧٣ ٦٥٠ ٣٨٨
١٩٨٤	٣٠ ٧٩٣ ٣٩٧	٣١ ٤٠٥ ٥٩٣	٦٦ ٥٠٣ ٧٣٩	٦٧ ٨٣٥ ٨٧٣
١٩٨٥	٣٤ ٧٣٧ ٥٧٠	٣٧ ٠٩٦ ٠٧٣	٥٤ ٧٥٣ ٩٩٩	٥٩ ٩٧٣ ١٩٩
١٩٨٦	١٣ ٦٣٠ ٣٦٩	٣٦ ٨٩٧ ٥٧٦	٣٥ ٣١٨ ٣٧٦	٩٥ ٤٠٧ ٣٧٣
المجموع	٦٣٨ ٤٣٩ ٣٧٥	٦٣٦ ١٣٣ ١٣٠	١٢٠ ٢٨٣١ ٦٠١	١ ١٨٤ ١١٣ ٨٤٤

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في الجدولين ١١(ب) و ١١(ج).

- أرقام الصادرات من: World Oil Trade, December 1986، وأعداد أخرى، ومن: OPEC Annual Statistical Bulletin 1985.

- أرقام الصادرات لعام ١٩٨٦ تقديرية.

الجدول ١١ (ب): مقارنة للأسعار والإيرادات النفطية الاسمية والحقيقية للاسكوا

الإيرادات الاسمية بدولارات الولايات المتحدة (آلاف الدولارات)	الإيرادات الحقيقية على أساس الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة الحقيقية (آلاف الوحدات)	صادرات الاسكوا من النفط (آلاف البراميل)	سعر برميل النفط بالقيمة الاسمية بدولارات الولايات المتحدة للبرميل	سعر برميل النفط بالقيمة الحقيقية لوحدات حقوق السحب الخاصة (سنة الأساس هي سنة ١٩٧٤)	السنة
٦١ ٨١٣ ١٩٧	٥١ ٣٩٩ ٦٣٣	٥ ٣٩٨ ٥٣٣	١١,٤٥	٩,٥٣١٠	١٩٧٤
٥٧ ٧٦٠ ١٣٤	٤٢ ٥٨٧ ٧٥٢	٤ ٨٩٠ ٧٨١	١١,٨١	٨,٧٠٧٨	١٩٧٥
٦٠ ٩٧٧ ٦٠٧	٤٣ ٩٠٤ ٦٧٩	٥ ٣٣٨ ٦٣٦	١١,٦٤	٨,٣٨١٠	١٩٧٦
٦٩ ٧٠٠ ٣٣٨	٤٦ ١٠٠ ٧٠٣	٥ ٥٣٣ ٩٩٨	١٢,٦٣	٨,٣٤٧٠	١٩٧٧
٦٨ ٣٧٨ ١٤٥	٣٩ ١٥٠ ٦٣٣	٥ ٢٧٣ ٠٢٤	١٢,٩٧	٧,٤٣٦١	١٩٧٨
١٧٦ ٥٧٦ ٦٧٧	٩٠ ٣٣٩ ٩٧٦	٦ ١١٢ ٠٣٥	٢٨,٨٩	١٤,٧٧٩٠	١٩٧٩
٢٠٣ ٧٥٩ ٣٩٢	٩٣ ٩١٥ ٦٣٧	٥ ٦٥٠ ٥٦٦	٣٦,٠٦	١٦,٦٣٠٦	١٩٨٠
١٦٦ ١٦٣ ٣٣٧	٧٧ ٧٦٥ ٤٨٨	٤ ٨٤٨ ٦٣٤	٣٤,٣٧	١٦,٠٣٨٧	١٩٨١
١٠٥ ٣٣٣ ٤٦١	٤٩ ١٣٥ ٠١٥	٣ ٣١٨ ٢٨٨	٣١,٧٤	١٤,٨٠٤٣	١٩٨٢
٧٣ ٦٥٠ ٢٨٨	٣٥ ٠٠٨ ٦٣٤	٢ ٦٣٨ ٠٣٨	٢٨,٧٧	١٣,٢٧٠٧	١٩٨٣
٦٦ ٥٠٣ ٧٣٩	٣٠ ٧٩٣ ٣٩٧	٢ ٣٧٠ ٠٥٥	٢٨,٠٦	١٣,٩٩٣٧	١٩٨٤
٥٤ ٧٥٣ ٩٩٩	٢٤ ٧٣٧ ٥٧٠	١ ٩٨٨ ٨٤٩	٢٧,٥٣	١٣,٤٣٨١	١٩٨٥
٢٥ ٢١٨ ٣٧٦	١٣ ٦٣٠ ٣٦٩	٢ ٦٣٦ ١٠٦	١٣,٣٦	٥,١٦٦٨	١٩٨٦
١ ٢٠٣ ٨٣١ ٦٠١	٦٣٨ ٤٣٩ ٣٧٥	٥٥ ٨٨٥ ٥١٨			المجموع

الجدول ١١ (ج): مقارنة للإيرادات النفطية الاسمية والحقيقية للاسكوا على أساس الأسعار

الحقيقية المتزايدة تدريجيا

الاسعار الحقيقية بوحدة حقوق السحب الخاصة للمهملة للبرميل	القيمة الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	القيمة الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	القيمة الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	القيمة الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	القيمة الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	السنة
الاييرادات الاسمية المعادلة بدولارات الولايات المتحدة للايرادات الحقيقية بوحدة حقوق السحب الخاصة للمهملة (آلاف الدولارات)	الاييرادات الحقيقية على أساس الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة للمهملة	صادرات الاسكوا (آلاف البراميل)	الاييرادات الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	الاييرادات الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	الاييرادات الاسمية المعادلة بوحدة حقوق السحب الخاصة للبرميل	
٦١ ٨١٢ ٩٥٢	٥١ ٣٩٩ ٤٢٨	٥ ٣٩٨ ٥٢٢	١١,٤٥٠٠	٩,٥٢١٠	٩,٥٢١	١٩٧٤
٦٥ ٦٢٨ ٦٥٨	٤٨ ٣٨٩ ٢٨٧	٤ ٨٩٠ ٧٨١	١٣,٤١٨٩	١١,٠٥١٦	٩,٨٩٤	١٩٧٥
٧٤ ٦٩٩ ٩٨٦	٥٢ ٧٨٤ ٩٧٢	٥ ٢٢٨ ٦٢٦	١٤,٢٥٩٥	١٢,٢٥١٢	١٠,٢٦٧	١٩٧٦
٨٨ ٨٤٧ ٠٧٥	٥٨ ٧٦٤ ٦٩٢	٥ ٥٢٢ ٩٩٨	١٦,٠٨٦٧	١٣,٧٧٨٨	١٠,٦٤٠	١٩٧٧
١٠١ ٤٠٥ ٥٠١	٥٨ ٠٦٠ ٧٩٥	٥ ٢٧٢ ٠٢٤	١٩,٢٢٤٦	١٥,٢٦٢١	١١,٠١٢	١٩٧٨
١٢٦ ٠٣٧ ٤٢٠	٦٩ ٥٩١ ٦٢٥	٦ ١١٢ ٠٢٥	٢٢,٢٥٧٢	١٧,٢٢٧٠	١١,٢٨٦	١٩٧٩
١٤٤ ١٧١ ٣٦٤	٦٦ ٤٥٠ ٦٥٠	٥ ٦٥٠ ٥٦٦	٢٥,٥١٤٥	١٩,٦٠٢٩	١١,٧٦٠	١٩٨٠
١٢٥ ٦٨٨ ٧٨٥	٥٨ ٨٢٢ ٥٠٠	٤ ٨٤٨ ٦٢٤	٢٥,٩٢٢٦	٢١,٩٨٢٢	١٢,١٢٢	١٩٨١
٨٨ ٩٦٤ ٣٦٢	٤١ ٤٩٥ ١٩١	٣ ٢١٨ ٢٨٨	٢٦,٨١٠٢	٢٤,٢٨٤٧	١٢,٥٠٥	١٩٨٢
٧٢ ٦٥٠ ٢٨٨	٢٣ ٩٧٢ ٦٤٧	٢ ٦٢٨ ٠٢٨	٢٧,٩١٨٦	٢٦,١١٦٦	١٢,٨٧٨	١٩٨٣
٦٧ ٨٢٥ ٨٧٢	٢١ ٤٠٥ ٥٩٢	٢ ٢٧٠ ٠٥٥	٢٨,٦١٧٩	٢٧,٩١٩٩	١٣,٢٥١	١٩٨٤
٥٩ ٩٧٢ ١٩٩	٢٧ ٠٩٦ ٠٧٢	١ ٩٨٨ ٨٤٩	٣٠,١٥٤٧	٢٩,٧٠٠٢	١٢,٦٢٤	١٩٨٥
٩٥ ٤٠٧ ٢٧٢	٢٦ ٨٩٧ ٥٧٦	٢ ٦٢٦ ١٠٦	٢٦,١٩٢٥	٣٠,٨٤٩٤	١٣,٩٩٧	١٩٨٦
١ ١٨٤ ١١٢ ٨٤٤	٢٣٦ ١٢٢ ١٣٠	٥٥ ٨٨٥ ٥١٨				المجموع

الجدول ١٢: أسعار النفط الفعلية والافتراضية بالدولار والمارك الالمانى والين، ١٩٧٣-١٩٨٦

(أ) دولار الولايات المتحدة

السنة	السعر الفعلي	السعر الافتراضي
١٩٧٣	٤,٩٨	٤,٩٨
١٩٧٤	١١,٤٥	١١,٤٥
١٩٧٥	١١,٨١	١٢,٤٢
١٩٧٦	١١,٦٤	١٢,٨٥
١٩٧٧	١٢,٦٢	١٥,٤٦
١٩٧٨	١٢,٩٧	١٧,٤٧
١٩٧٩	٢٨,٨٩	١٩,٤٧
١٩٨٠	٣٦,٠٦	٢١,٢٠
١٩٨١	٣٤,٢٧	٢٢,٦٨
١٩٨٢	٣١,٧٤	٢٤,٥٥
١٩٨٣	٢٨,٧٧	٢٦,٣٧
١٩٨٤	٢٨,٠٦	٢٩,٢٦
١٩٨٥	٢٧,٥٣	٣٠,٩١
١٩٨٦	١٣,٢٦	٣٣,٠٧

(ب) المارك الالمانى

السنة	السعر الفعلي	السعر الافتراضي
١٩٧٣	١٣,٣	١٣,٣
١٩٧٤	٢٩,٦	٢٩,٦
١٩٧٥	٢٩,١	٣٠,٩
١٩٧٦	٢٩,٣	٣٣,٨
١٩٧٧	٢٩,٣	٣٦,٠
١٩٧٨	٢٦,١	٣٨,٨
١٩٧٩	٥٣,٠	٤٣,٠
١٩٨٠	٦٥,٦	٤٤,٦
١٩٨١	٧٧,٥	٤٦,٤
١٩٨٢	٧٧,٠	٤٨,٠
١٩٨٣	٧٣,٥	٥٠,٣
١٩٨٤	٧٩,٩	٥٢,٧
١٩٨٥	٨١,٠	٥٥,٢
١٩٨٦	٢٩,٠	٥٩,٨

الجدول ١٢ (تابع)

<u>(ج) الين الياباني</u>		
السنة	السعر الفعلي	السعر الافتراضي
١٩٧٣	١٣٥٣,٠	١٣٥٣,٠
١٩٧٤	٣٣٤٣,٣	٣٣٤٤,٣
١٩٧٥	٣٥٠٥,١	٣٦٩٧,٨
١٩٧٦	٣٤٥١,٨	٤١٥٣,٠
١٩٧٧	٣٣٨٨,٦	٤٦٣٩,٨
١٩٧٨	٣٧٣٩,٤	٥١٠٣,٤
١٩٧٩	٦٣٣١,٠	٥٥٣٥,١
١٩٨٠	٨١٧٦,٣	٥٩٩٠,٧
١٩٨١	٧٥٥٧,٩	٦٤٠٧,٦
١٩٨٢	٧٩٠٥,٨	٦٧٣٨,٦
١٩٨٣	٦٨٣٣,٣	٦٩٩٩,٨
١٩٨٤	٦٦٦٤,٨	٧٤٤٩,١
١٩٨٥	٦٥٦٧,٠	٧٩٣٣,٧
١٩٨٦	٣٣٥١,٤	٨٣٠٨,٠

المصدر: الاسعار الفعلية مأخوذة من International Crude Oil and Product Prices، أعداد مختلفة.

الجدول ١٣: الإيرادات النفطية التقريبية(*) الفعلية والافتراضية لمنطقة الاسكوا، ١٩٧٩-١٩٨٦
(بملايين الدولارات)

السنة	الإيرادات النفطية التقريبية			
	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث	
مصر				
١٩٧٩	٣٤٤٠	٣٣١٨	٣٣١٨	
١٩٨٠	٤٤١١	٣٥٢٤	٣٤٤٨	
١٩٨١	٤٣٧١	٣٧٦٣	٣٦٥٣	
١٩٨٢	٣٦٣٨	٣٨٣٦	٣٦٦٨	
١٩٨٣	٣٣٦٠	٣٠١٦	٣٧٨٠	
١٩٨٤	٣٣٤٧	٣٣١٣	٣٩٩٣	
١٩٨٥	٣٣٧٩	٣٤٦٥	٣٠٦٦	
١٩٨٦	١٧٥٠	٣٦٧٠	٣١٨١	
العراق				
١٩٧٩	٣٠٤١٤	٣٠٤٩٧	٣٠٤٩٧	
١٩٨٠	٣٣٧٩٠	٣٣٠٩٥	٣١٦٤٩	
١٩٨١	٩٨٤٩	٣٤٤٣٣	٣٣٤٥٦	
١٩٨٢	٤١٣٣	٣٥٠٧٧	٣٣٥٨٨	
١٩٨٣	٦٠٧٣	٣٦٦٦٧	٣٤٥٧٧	
١٩٨٤	٦١٠٥	٣٩٣٩٤	٣٦٤٥٣	
١٩٨٥	٧٦٥٧	٣٠٦٣٦	٣٧١٠٥	
١٩٨٦	٤٤٩٧	٣٣٤٤٩	٣٨١٣٠	
الكويت				
١٩٧٩	٣٠٠٤٣	١٣٥٠٧	١٣٥٠٧	
١٩٨٠	١٥٣٠٣	١٤٧٠٧	١٤٣٦٦	
١٩٨١	٩٤٨٠	١٦٦٠١	١٥٤٥٧	
١٩٨٢	٣٨٤٣	١٧٠٣١	١٥٥٤٤	
١٩٨٣	٥٣٤٣	١٨٣٩٤	١٦١٩٥	
١٩٨٤	٦١٣٧	٣٠٣٩٩	١٧٤٣١	
١٩٨٥	٣٩١٣	٣١٤٤٣	١٧٨٦٣	
١٩٨٦	٢٨٨٦	٣٣٩٤٣	١٨٥٣٧	

الجدول ١٣ (تابع)

الايرادات الافتراضية التقريبية			الايرادات الفعلية	
السيناريو الثالث	السيناريو الثاني	السيناريو الاول	التقريبية	السنة
عمان				
٢٠٧٧	٢٠٧٧	٢٠٧٧	٢٠٨٢	١٩٧٩
٢٢٠١	٢٢٢٩	٢٢٦١	٢١٥٦	١٩٨٠
٢٢٧٧	٢٤٧٦	٢٥٢٦	٥٥٠٠	١٩٨١
٢٢٩٠	٢٥٤١	٢٦١٩	٢٦١٢	١٩٨٢
٢٤٩٠	٢٧٠٢	٢٨١٢	٢٧٧٩	١٩٨٣
٢٦٨٠	٢٩٦٨	٣١٢١	٢٤١٠	١٩٨٤
٢٧٤٦	٣١٠٤	٣٢٩٧	٤٧٣٧	١٩٨٥
٢٨٥٠	٣٢٨٨	٣٥٢٨	٢٥٢٩	١٩٨٦
قطر				
٣٦١٥	٣٦١٥	٣٦١٥	٥٣٦٥	١٩٧٩
٣٨١٨	٣٨٩٧	٣٩٣٧	٥٨٤٦	١٩٨٠
٤١٣٧	٤٣١٠	٤٣٩٧	٥١٨٧	١٩٨١
٤١٦١	٤٤٢٣	٤٥٥٩	٣٨٨١	١٩٨٢
٤٣٣٥	٤٧٠٤	٤٨٩٧	٢٨٠١	١٩٨٣
٤٦٦٦	٥١٦٧	٥٤٣٣	٤٠٢٥	١٩٨٤
٤٧٨١	٥٤٠٤	٥٧٤٠	٤٢٧٤	١٩٨٥
٤٩٦٢	٥٧٣٤	٦١٤١	٢٢٨١	١٩٨٦
المملكة العربية السعودية				
٦٣٤٤٥	٦٣٤٤٥	٦٣٤٤٥	٩٤١٤١	١٩٧٩
٦٧٠١٠	٦٨٣٩١	٦٩٠٨٢	١١٨٩٥٦	١٩٨٠
٧٣٦٠٢	٧٥٦٢٨	٧٧١٦٣	١١١٣٣٧	١٩٨١
٧٣٠١٢	٧٧٦٣٢	٧٩٩٩٨	٧١٥٥٤	١٩٨٢
٧٦٠٧٢	٨٢٥٤٢	٨٥٩٢٩	٤٣٩٠١	١٩٨٣
٨١٨٧٧	٩٠٦٧٦	٩٥٣٤٦	٢٢٣٦٦	١٩٨٤
٨٣٨٩٩	٩٤٨٢٩	١٠٠٧٢٣	١٩٩١٤	١٩٨٥
٨٧٠٧٠	١٠٠٤٤١	١٠٧٧٦٣	١٥٢٦٩	١٩٨٦

الجدول ١٣ (تابع)

الإيرادات الافتراضية التقريبية			الإيرادات الفعلية	
السيناريو الثالث	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	التقريبية	السنة
الجمهورية العربية السورية				
١٠٣٦	١٠٣٦	١٠٣٦	١٥٣٧	١٩٧٩
١٠٩٤	١١١٦	١١٢٨	١٥٧٠	١٩٨٠
١١٨٥	١٢٣٥	١٢٦٠	١٣١٨	١٩٨١
١١٩٢	١٢٦٧	١٣٠٦	١١٧١	١٩٨٢
١٢٤٢	١٣٤٨	١٤٠٣	١٢٢٠	١٩٨٣
١٢٣٧	١٤٨٠	١٥٥٧	١٢٠٩	١٩٨٤
١٣٧٠	١٥٤٨	١٦٤٤	١٠٠٤	١٩٨٥
١٤٢١	١٦٤٠	١٧٥٩	٥٣٦	١٩٨٦
الإمارات العربية المتحدة				
١٢٥٠٣	١٢٥٠٣	١٢٥٠٣	١٨٥٥٣	١٩٧٩
١٣٢٠٦	١٣٤٧٨	١٣٦١٥	٢١٨٢٦	١٩٨٠
١٤٣٠٨	١٤٩٠٥	١٥٢٠٧	١٩١١٨	١٩٨١
١٤٣٨٩	١٥٢٩٨	١٥٧٦٦	١٤٤٩٧	١٩٨٢
١٤٩٩٢	١٦٢٦٧	١٦٩٣٦	١٠٥١٦	١٩٨٣
١٦١٣٦	١٧٨٧٠	١٨٧٩١	١٠٩٠١	١٩٨٤
١٦٥٣٥	١٨٦٨٩	١٩٨٥٠	٩٩٧٢	١٩٨٥
١٧١٦٠	١٩٧٩٥	٢١٢٣٨	٥٤٦٨	١٩٨٦
الاسكوا باستثناء المملكة العربية السعودية				
٥٥٥٥٦	٥٥٥٥	٥٥٥٥٦	٨٢٤٣٥	١٩٧٩
٥٨٦٨٥	٥٩٨٨	٦٠٤٩٢	٨٤٨٠٣	١٩٨٠
٦٣٥٧٥	٦٦٢٢	٦٧٥٦٩	٥٤٨٣٤	١٩٨١
٦٣٩٣٤	٦٧٩٧	٧٠٠٥١	٣٣٧٦٨	١٩٨٢
٦٦٦١٣	٧٢٢٧	٧٥٢٤٤	٣١٩٩٤	١٩٨٣
٧١٦٩٦	٧٩٣٩	٨٣٤٩١	٣٤١٣٧	١٩٨٤
٧٣٤٦٧	٨٣٠٣	٨٨١٩٩	٣٤٨٣٨	١٩٨٥
٧٦٢٤٣	٨٧٩٥	٩٤٢٦٢	١٩٩٤٩	١٩٨٦

الجدول ١٣ (تابع)

السنة	الايرادات الافتراضية التقريبية			الايرادات الفعلية التقريبية	الاسكوا
	السيناريو الثالث	السيناريو الثاني	السيناريو الاول		
١٩٧٩	١١٩٠٠١	١١٩٠٠١	١١٩٠٠١	١٧٦٥٧٦	١٩٧٩
١٩٨٠	١٣٥٦٩٥	١٢٨٢٧٩	١٢٩٥٧٥	٢٠٣٧٥٩	١٩٨٠
١٩٨١	١٣٦١٧٩	١٤١٨٥٢	١٤٤٧٣٣	١٦٦١٦٢	١٩٨١
١٩٨٢	١٣٦٩٤٧	١٤٥٥٩٣	١٥٠٠٥٠	١٠٥٣٣٢	١٩٨٢
١٩٨٣	١٤٢٦٨٦	١٥٤٨٢٣	١٦١١٧٤	٧٥٨٩٦	١٩٨٣
١٩٨٤	١٥٣٥٧٤	١٧٠٠٧٦	١٧٨٨٣٨	٦٦٥٠٢	١٩٨٤
١٩٨٥	١٥٧٣٦٧	١٧٧٨٦٧	١٨٨٩٣٣	٥٤٧٥٢	١٩٨٥
١٩٨٦	١٦٣٣١٣	١٨٨٣٩٣	٢٠٢١٢٤	٢٥٣١٨	١٩٨٦

(*) الایرادات الفعلية التقريبية هي حاصل ضرب الاسعار الفعلية في كميات الصادرات، وهي مستخدمة في هذا الجدول للمقارنة.

الجدول ١٤: الإيرادات النفطية التراكمية الفعلية والافتراضية، ١٩٧٩-١٩٨٦
(بمليارات الدولارات)

البلد	الإيرادات الافتراضية			الإيرادات الفعلية
	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث	
مصر	٢٤,٨٢	٢٣,٨٨	٢٢,١١	٢٧,٤٤
العراق	٢١٩,٥١	٢١١,١٥	١٩٥,٤٦	١٠١,٤١
الكويت	١٤٤,٦٥	١٣٩,١٥	١٢٨,٨٠	٦٦,٧٨
عمان	٢٢,٢٥	٢١,٤٠	١٩,٨٢	٢٦,٧٥
قطر	٢٨,٧٢	٢٧,٢٥	٢٣,٤٨	٢٣,٦١
المملكة العربية السعودية	٦٧٩,٤٥	٦٥٣,٥٨	٦٠٥,٠٠	٥٠٧,٠٧
الجمهورية العربية السورية	١١,١٠	١٠,٦٧	٩,٨٨	٩,٥٦
الإمارات العربية المتحدة	١٣٣,٩١	١٢٨,٨١	١١٩,٢٣	١١٠,٧٢
الاسكوا	١٢٧٤,٤٢	١٢٣٥,٨٩	١١٢٤,٧٧	٨٨٢,٣٥
الاسكوا باستثناء المملكة العربية السعودية	٥٩٤,٩٧	٥٧٢,٣١	٥٢٩,٧٧	٢٧٦,٢٧
الأوبك	٢٠٣٩,١٣	١٩٦١,٤٧	١٨١٥,٦٦	١٤٠١,٢٥
الأوبك باستثناء الاسكوا	٧٦٤,٧١	٧٣٥,٥٨	٦٨٠,٩٠	٥٧٠,٥٥

المصدر: الأرقام محسوبة من الجدول ١٣.

الجدول ١٥: تطور سعر النفط بدولارات الولايات المتحدة المعادلة لسعر عام ١٩٧٤

السنة	تثبيت سعر عام ١٩٧٤ بحقوق السحب الخاصة للبرميل	المقلص (معامل استبعاد اثر التضخم على الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الصناعية)	السعر الفعلي للنفط بعد تعديله لأخذ التضخم في الاعتبار	سعر الصرف (دولار لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة)	السعر المعادل بدولارات الولايات المتحدة
١٩٧٤	٩,٥٢	١,٠٠٠	٩,٥٢٠٠	١,٢٠٢٦	١١,٤٤٨٨
١٩٧٥	٩,٥٢	١,١١٧	١٠,٦٣٣٨	١,٢١٤٢	١٢,٩١١٦
١٩٧٦	٩,٥٢	١,٢٠٢	١١,٤٥٢٦	١,١٥٤٥	١٢,٢٣٢٠
١٩٧٧	٩,٥٢	١,٢٩٥	١٢,٣٣٨٤	١,١٦٧٥	١٤,٣٩٣٤
١٩٧٨	٩,٥٢	١,٣٩٥	١٢,٢٨٠٤	١,٢٥٢٠	١٦,٦٢٧١
١٩٧٩	٩,٥٢	١,٥١٣	١٤,٤٠٣٨	١,٢٩٢٠	١٨,٦٠٩٧
١٩٨٠	٩,٥٢	١,٦٦٧	١٥,٨٦٩٨	١,٣٠١٥	٢٠,٦٥٤٦
١٩٨١	٩,٥٢	١,٨١٢	١٧,٢٥٠٢	١,١٧٩٢	٢٠,٣٤١٥
١٩٨٢	٩,٥٢	١,٩٤٢	١٨,٤٨٧٨	١,١٠٤٠	٢٠,٤١٠٦
١٩٨٣	٩,٥٢	٢,٠٢٨	١٩,٣٠٦٦	١,٠٦٩٠	٢٠,٦٣٨٧
١٩٨٤	٩,٥٢	٢,١٠٧	٢٠,٠٥٨٦	١,٠٢٥٠	٢٠,٥٦٠١
١٩٨٥	٩,٥٢	٢,١٨٠	٢٠,٧٥٣٦	١,٠١٥٣	٢١,٠٧١١
١٩٨٦	٩,٥٢	٢,٢٠٤	٢٠,٩٨٢١	١,١٧٣٢	٢٤,٦١٦٢

المصدر: International Monetary Fund (IMF), IFS Yearbook, 1986

ملاحظة: السعر الفعلي للنفط بعد تعديله لأخذ التضخم في الاعتبار هو السعر الثابت للنفط في عام ١٩٧١ بوحدات حقوق السحب الخاصة مضروباً في معامل استبعاد أثر التضخم للبلدان الصناعية.